



جامعة دمشق

كلية الإقتصاد

قسم المصارف والتأمين

استراتيجيات إدارة السيولة

في

المصارف التجارية

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في المصارف والتأمين

إعداد

الطالبة: تمارا القاضي

إشراف

الأستاذ الدكتور: علي كنعان

ا ب ب ب

چڙ و و و و و ي ي پ پ د د نا نا نه نه نو
 نو چ التوبة: ۱۰۵

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)

إهداء

إلى من استمد منها الدفء والحنان

إلى من ربّتي على العفة والكرامة والشرف

إلى من غرست في حب العلم منذ نعومة أظفاري

إلى جمال الوجود ونور الحياة

إلى منحة السماء للأرض

إلى آية الله في الكون ... إلى أعظم ملاك في صورة بشر ...

إلى أمي (أُملي ومستقبلي)

إلى من منحني كل شيء ولم يأخذ مني شيء

إلى من ربّاني بحبات العرق وماء العيون

إلى أبي (قدوتي ومفخرتي)

إلى من شاطروني الألم والأمل

وقاسموني شظف العيش وقسوة الحياة

من أجل أن نصبح لبنات صالحة للدين وللوطن

إلى إخوتي ... (كل ما أملك في حياتي)

إلى أغلى إنسانة على قلبي (أختي وزوجها وطفلها الغالي)

إلى روح أخي الطاهرة (رحمه الله)

إلى كل صديق اجتهد في مساعدتي ومد يد العون

إلى الدكتور علي كنعان

الذي كان له الأثر الكبير في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود

إلى كل من أراد مستقبل أفضل من الماضي

إلى جامعتي التي أعطتني الكثير

إلى كل من غرس شجرةأو أضاء شمعة

إلى زملائي وزميلاتي في قسم المصارف والتأمين

إلى بلدي الحبيب وقائده الدكتور : بشار الأسد حفظه الله ذخراً للوطن

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

أحمد الله على نعمته إذ هيا لي إنجاز هذا العمل المتواضع وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف علي كنعان لمتابعته الدائمة وتشجيعي لإنتاج هذا العمل كما أشكر جميع أساتذتي الأفاضل في كلية الاقتصاد لحسن عطائهم المستمر وتعاملهم الممتاز خلال دراستي الجامعية

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الأفاضل لحسن تعاونهم وتقييمهم للدراسة كما أتوجه بالشكر إلى أهلي الأعزاء الذين شاركوني في عناء هذه الدراسة وتشجيعهم الدائم ووقوفهم إلى جانبي ودعمهم المتواصل وتحملهم عبئاً شاقاً خلال فترة دراستي

والحمد لله رب العالمين

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Banking and Insurance



Liquidity management strategies

In

Commercial banks

**Prepared for a master's degree in banking and
insurance**

Supervision

Professor: Dr Ali Kanaan

Preparation

Student: Tamara Al-Kadi

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	فهرس المحتويات
ج	فهرس الجداول
ز	فهرس الأشكال
ح	ملخص الدراسة
١	الإطار العام للدراسة
١	مقدمة الدراسة
١	مشكلة الدراسة
٢	أهمية الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٤	فرضيات الدراسة
٤	منهجية الدراسة
٥	مجتمع وعينة الدراسة
٥	فترة ونطاق الدراسة
٥	مصادر بيانات الدراسة
٦	محددات الدراسة
٦	الدراسات السابقة
١٥	الفصل الأول : السمات الأساسية للعمل المصرفي
١٧	المبحث الأول : تعريف المصرف وخصائص العمل المصرفي
٢٧	المبحث الثاني : نشأة وتطور المصارف التجارية
٣٧	المبحث الثالث : أنواع البنوك التجارية والخدمات التي تقدمها
٤٦	المبحث الرابع : دور البنوك في الاقتصاد و أهمية القوائم المالية التي تعدها
٥٥	المبحث الخامس : موارد واستخدامات المصرف التجاري
٦٤	الفصل الثاني : إدارة السيولة في المصارف التجارية
٦٦	المبحث الأول : مفهوم السيولة و الطلب عليها وعرضها
٧١	المبحث الثاني : أهداف ومحددات السيولة

٨٥	المبحث الثالث : تخطيط السيولة
٩٩	المبحث الرابع : نماذج وأشكال العمل في إدارة السيولة
١١٣	المبحث الخامس : المداخل الإدارية المتنوعة لتخصيص الأموال في المصارف التجارية
١٢١	المبحث السادس : نسب السيولة
١٢٨	الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية على المصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨
١٢٩	المبحث الأول : نشأة المصرف التجاري السوري وتطور موارده المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨
١٤٢	المبحث الثاني : استخدامات المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة
١٥١	المبحث الثالث : المقاييس والمؤشرات الإحصائية لتطور كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
١٥٩	المبحث الرابع : اختبار الفرضيات والتوصل إلى نماذج الانحدار
١٧٩	النتائج والتوصيات
١٨٠	النتائج
١٨٣	التوصيات
١٨٦	المراجع
١٩٧	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	التوضيح	الصفحة
١	يوضح مصفوفة الربحية والسيولة	٣١
٢	يوضح عرض السيولة والطلب عليها	٦٨
٣	معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف	١١٩
٤	نسبة السيولة القانونية في المصرف التجاري السوري	١٢٢
٥	نسبة السيولة القانونية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٢٣
٦	نسبة السيولة العامة للمصرف التجاري السوري	١٢٤
٧	نسبة السيولة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٢٥
٨	نسبة الرصيد النقدي للمصرف التجاري السوري	١٢٦
٩	نسبة الرصيد النقدي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٢٦
١٠	تطور الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة للمصرف التجاري السوري	١٣٣
١١	تطور الودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري	١٣٤
١٢	توزع الودائع بين المصارف الخاصة والمصرف التجاري السوري	١٣٤
١٣	تطور رصيد المصارف المقيمة للمصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة	١٣٥
١٤	تطور رصيد القروض والسلف من المصرف المركزي للمصرف التجاري السوري	١٣٦
١٥	تطور رصيد المراسلون في الخارج	١٣٧
١٦	تطور رصيد الأموال المستقرضة للمصرف التجاري السوري	١٣٧
١٧	تطور رصيد حسابات دائنة أخرى للمصرف التجاري	١٣٨
١٨	تطور رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية للمصرف	١٣٩
١٩	تطور رصيد المؤن للمصرف التجاري السوري	١٣٩
٢٠	تطور رصيد الاحتياطات للمصرف التجاري السوري	١٤٠
٢١	تطور رأس المال المدفوع للمصرف التجاري السوري	١٤٠
٢٢	تطور الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري	١٤١
٢٣	تطور رصيد النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	١٤٣
٢٤	تطور رصيد المصارف المقيمة للمصرف التجاري السوري	١٤٣
٢٥	تطور رصيد المراسلون في الخارج للمصرف التجاري السوري	١٤٤
٢٦	تطور رصيد محفظة الأوراق التجارية المحسومة	١٤٥
٢٧	تطور رصيد القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	١٤٦

٢٨	تطور رصيد القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	١٤٧
٢٩	تطور رصيد حسابات مدينة أخرى	١٤٨
٣٠	تطور رصيد الاستثمارات المالية والمساهمات	١٤٩
٣١	تطور رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	١٤٩
٣٢	تطور رصيد الأصول الثابتة والموجودات الأخرى	١٥٠
٣٣	المقاييس الإحصائية المتعلقة بتطور الأرباح الصافية في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	١٥٢
٣٤	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور الودائع في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	١٥٣
٣٥	التطورات التي طرأت على الودائع لدى المصرف التجاري السوري	١٥٣
٣٦	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور القروض في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	١٥٤
٣٧	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور حقوق الملكية في المصرف التجاري السوري	١٥٥
٣٨	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور الاستثمارات المالية والمساهمات في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	١٥٦
٣٩	المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور القروض الممنوحة من البنك المركزي في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	١٥٧
٤٠	المقاييس الإحصائية المتعلقة بتطور السيولة في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	١٥٧
٤١	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين حقوق الملكية كمتغير مستقل	١٥٩
٤٢	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين حقوق الملكية كمتغير مستقل	١٥٩
٤٣	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين حقوق الملكية كمتغير مستقل	١٦٠
٤٤	جدول يبين نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	١٦١
٤٥	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين القروض كمتغير مستقل	١٦٢
٤٦	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين القروض	١٦٢

	كمتغير مستقل	
٤٧	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين القروض كمتغير مستقل	١٦٣
٤٨	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين الاستثمارات المالية والمساهمات كمتغير مستقل	١٦٥
٤٩	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين الاستثمارات المالية والمساهمات كمتغير مستقل	١٦٥
٥٠	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين الاستثمارات المالية والمساهمات كمتغير مستقل	١٦٥
٥١	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي كمتغير مستقل	١٦٧
٥٢	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي كمتغير مستقل	١٦٧
٥٣	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي كمتغير مستقل	١٦٧
٥٤	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين السيولة والأرباح الصافية من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨	١٧٠
٥٥	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين مقدار السيولة والاحتياطيات والودائع كمتغير مستقل	١٧٠
٥٦	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين مقدار السيولة والاحتياطيات والودائع كمتغير مستقل	١٧١
٥٧	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين مقدار السيولة والاحتياطيات والودائع كمتغير مستقل	١٧١
٥٨	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين مقدار السيولة والاحتياطيات والودائع كمتغير مستقل	١٧٣
٥٩	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف	١٧٣

	التجاري السوري كمتغير تابع وبين مقدار السيولة والاحتياطيات والودائع كمتغير مستقل	
١٧٣	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين مقدار السيولة والاحتياطيات والودائع كمتغير مستقل	٦٠
١٧٥	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين حجم الاحتياطيات كمتغير مستقل	٦١
١٧٥	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين حجم الاحتياطيات كمتغير مستقل	٦٢
١٧٥	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين حجم الاحتياطيات كمتغير مستقل	٦٣
١٧٧	جدول يبين نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين حجم الودائع في المصرف التجاري السوري كمتغير مستقل	٦٤
١٧٧	جدول تحليل الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين حجم الودائع في المصرف التجاري السوري كمتغير مستقل	٦٥
١٧٧	جدول يبين معاملات نموذج الانحدار الذي يربط بين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري كمتغير تابع وبين حجم الودائع كمتغير مستقل	٦٦

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١	خصائص العمل المصرفي	١٩
٢	يوضح السمات الأساسية للمصارف التجارية	٣١
٣	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية للمصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	٧٣
٤	الودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨	٧٤
٥	إجمالي الإقراض المصرفي في المصرف التجاري السوري	٧٥
٦	حركة التدفقات النقدية لبنك تجاري	٨٦
٧	نظام تخطيط التدفقات النقدية	٩٣
٨	يوضح مدخل مجمع الأموال	١١٣
٩	يوضح مدخل التخصيص والربط بين المصدر والاستخدام	١١٥

ملخص الدراسة :

بما أن السيولة هي إحدى أهم سمات النظام المصرفي بشكل عام , والمصارف التجارية بشكل خاص , وهي من بين السمات الثلاثة الرئيسية (السيولة والربحية والأمان) رغم وجود تعارض شديد بينها إلا أن إدارة المصرف تقوم وفق ما تحمله من خبرة , ومهارة , ومرونة بدراسة سلوك الودائع , وبخاصة الودائع تحت الطلب , وذلك بتقسيم الوديعة إلى جزأين: جزء منها ثابت , ويقدر وفقاً للخبرة , فتخصص الجزء الثابت منها للاستثمارات طويلة الأجل نسبياً, أما الجزء المتغير أو المتقلب فيتم استثماره في أصول أكثر سيولة , وبذلك تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من التوفيق بين هذه السمات ,لأنه عندما يحتفظ المصرف التجاري بجزء كبير من موجوداته على شكل نقد جاهز أو موجودات شبه سائلة سريعة التحول إلى نقد جاهز , فإن البنك سيضيع عليه فرص كبيرة لتحقيق الربحية , وذلك بتوظيف هذه السيولة في موجودات ذات ربحية عالية , بينما إذا توسع المصرف في استخدام أمواله في القروض والاستثمارات فإنه سيتعرض لأزمة سيولة , وبذلك يهدد حقوق المودعين , لذلك يجب على المصرف التجاري استخدام إستراتيجية الإدارة المتوازنة أي إدارة سيولة الموجودات والمطلوبات بالشكل الذي يحقق هدف المصرف من خلال ضمان تعظيم الأرباح , واعتبار السيولة والأمان هما وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وقد جاءت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية شمل الفصل الأول : المصارف التجارية من حيث نشأتها , وتطورها , وسماتها , والنظريات المفسرة لنشاطها إضافة إلى أنواعها , ودورها في الاقتصاد , وأنواع القوائم المالية , وأهميتها خاصة بالنسبة للمصارف التجارية .

أما الفصل الثاني : فقد تضمن إدارة السيولة في المصارف التجارية من خلال عرض تعريف السيولة , وخصائصها , والطلب على السيولة وعرضها , وما هي أبرز أهدافها ومحدداتها , كيف يخطط المصرف لسيولته , وما هي الإجراءات المتبعة لمواجهة العجز أو الفائض , وما هي نماذج وأشكال العمل في إدارة السيولة بالإضافة إلى المداخل الإدارية المتنوعة لتخصيص الأموال , وقد تم عرض نسب السيولة للوقوف على مركز السيولة لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ .

بينما تضمن الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري , وذلك بالتعرف على نشأة المصرف التجاري السوري , وأهم أهدافه بالإضافة إلى معرفة تطور موارد

واستخدامات المصرف خلال فترة الدراسة , واختبار الفرضيات , وما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها نستطيع القول بأننا توصلنا إلى النتائج التالية :

- يمتلك المصرف التجاري حجم كبير من الودائع المصرفية لكن نسبة توظيفها في مجال الإقراض بقيت ضعيفة لأنه لم يكن معتمداً على الإقراض كنشاط رئيسي وإنما قد اعتمد على مجالات أخرى كمحظة الأوراق التجارية المحسومة والاستثمارات المالية والمساهمات.
- إن زيادة حجم الودائع المودعة وتوفر السيولة بنسب مرتفعة جداً وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض المالية قد أدى لانخفاض ربحية المصرف التجاري وهذا قد جعله يزيد من حجم الاحتياطات لديه ويخفض حجم الأموال المستقرضة وحجم القروض والسلف من المصرف المركزي .
- حقق المصرف التجاري السوري كفاءة عالية في جذب الودائع المصرفية إلا أن معدل نمو الودائع المصرفية وبخاصة الودائع لأجل وودائع التوفير بدأ بالتراجع مع دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية وارتفاع المقدرة لدى بعض المصارف العاملة في الدولة (المصرف العقاري)
- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة وذلك من خلال أرصدة النقد المرتفعة في صناديقه ولدى المصرف المركزي واستخدامه النمط التقليدي للائتمان قد ساهم في حرمانه من تحقيق جزء كبير من الأرباح
- يحدد المصرف التجاري السوري حجم سيولته بناء على افتراض أن التغيرات الموسمية والظروف الأخرى التي سيطرت في الفترات الماضية ستستمر للفترة التالية دونما تغير مهم وعادة ما يقوم بإجراء التعديلات عليه في ضوء التوقعات التي يتوقع حدوثها في الفترة المعنية كأن يجري تعديلات على الطلب على القروض بعد أن يأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب عليها في أوقات الرواج وانخفاضه في أوقات الكساد أو يجري تعديلات على الودائع بعد أن يأخذ بعين الاعتبار أن حجم ودائع تحت الطلب يرتفع في أوقات الركود الاقتصادي بسبب تساهل السياسات النقدية لتوفير السيولة لتحفيز الاقتصاد في حين تتحفظ المصارف في التوسع في منح الائتمان .

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي أهم القطاعات الاقتصادية , وتلعب المصارف التجارية دوراً هاماً ومحورياً في خدمة وتنمية الاقتصاد الوطني كونها تساهم في تمويل مشروعات التنمية من خلال منح التسهيلات المصرفية , وإذا كان مفهوم السيولة في البنك قد لا يختلف عنه في منشأة أعمال أخرى, فإن أهمية السيولة, ودرجة ضرورتها تختلف بين البنك ومنشآت الأعمال الأخرى , وللسيولة أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية, حيث لا تتمكن إدارة المصرف التجاري من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يرغب بسحب ودائعه , لأن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين العميل والمصرف التجاري, إلا أن بقية المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته, وتستطيع أن تطلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة المالية أو التأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية, ومن هنا تتضح أهمية توفر السيولة لدى المصرف التجاري, وذلك لمواجهة السحوبات المستمرة من الودائع, وتلبية احتياجات الجمهور من التسهيلات الائتمانية , كما أن زيادة السيولة عن الحدود المطلوبة يشير إلى عدم كفاءة إدارة المصرف, وتعطيل جزء كبير من موارده وحرمانه من قسم كبير من الأرباح لذلك تعتمد إدارة المصرف التجاري إلى تحليل , وتخطيط , ومراقبة السيولة بهدف بقاء السيولة ضمن الحدود النظامية بدون زيادة أو نقصان من خلال استخدام الإستراتيجية المتوازنة (أي إستراتيجية إدارة سيولة الموجودات والمطلوبات) , وبذلك تتمكن من تعظيم ربحيتها الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه , بينما تعد السيولة هي الوسيلة لتحقيق هذا الهدف وبذلك تستطيع تحقيق الحد الأدنى من التوازن بين السيولة والربحية .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ١- ما هي طبيعة العلاقة بين الودائع في المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها؟
- ٢- ما هي طبيعة العلاقة بين القروض التي يمنحها المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها؟

- ٣- ما هي طبيعة العلاقة بين حقوق الملكية وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري ؟
- ٤- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمارات المالية والمساهمات وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري ؟
- ٥- ما هي طبيعة العلاقة بين القروض الممنوحة من البنك المركزي وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري ؟
- ٦- ما هي طبيعة العلاقة بين السيولة المحتفظ بها وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري ؟
- ٧- ما هي طبيعة العلاقة بين مقدار السيولة المحتفظ بها وحجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري ؟
- ٨- ما هي طبيعة العلاقة بين حجم الاحتياطات وحجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري ؟
- ٩- ما هي طبيعة العلاقة بين حجم الودائع وبين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري ؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من اتجاه المصارف التجارية المتقدمة منذ التسعينات لمسايرة التطورات المصرفية الحديثة بضرورة استخدام إستراتيجية الموجودات والمطلوبات ، والتي تستلزم إدارة أصول المصرف ، وموارده بالاستخدام الأمثل للأموال المتاحة لتحقيق أفضل عائد يمثل الفرق بين الفوائد المحصلة من القروض أو من تشغيل الاستثمارات ، وبين الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع ، وذلك من خلال التوفيق بين السيولة والربحية ، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين تواريخ استحقاق الموجودات مع تواريخ استحقاق المطلوبات ، وهذا يعتمد على المداخل المتنوعة لتخصيص الأموال في البنوك ، ويتم ذلك من خلال دراسة الظروف الاقتصادية ، ومتطلبات السيولة ، وحركة الودائع وذلك لرسم سياسة استثمارها بما يتماشى مع خصائصها وبخاصة الودائع تحت الطلب على اعتبار أن هناك جزء ثابت منها ويقدر وفقاً لخبرة إدارة المصرف ومدى قدرتها على التخطيط السليم للسيولة ، وذلك بالاستعانة بالأرقام الماضية ، وبالتالي توجيه الجزء الثابت والمستقر لهذا النوع في استثمارات طويلة الأجل أما الجزء المتغير فيتم استثماره في

أصول أكثر سيولة , أي أن تعمل على إدارة التدفقات النقدية بصورة شاملة في إطار الخطط المالية السليمة , وذلك بغرض الكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز أو فائض نقدي غير مستغل , لذلك يجب على المصرف استغلال السيولة الفائضة , وبخاصة الودائع استغلالاً أمثلاً وبالصورة الصحيحة للوصول إلى الهدف الأسمى للمصرف , وهو تحقيق أقصى ربحية ممكنة وبالشكل الذي يحقق له الاستمرار والبقاء والنمو.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البحث من خلال :

- ١- فتح آفاق ومجالات الدراسة والبحث على المستويين النظري والميداني للمهتمين بالسيولة المصرفية.
- ٢- التعرف على النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية .
- ٣- التعرف على المداخل المتنوعة لتخصيص الأموال في المصرف بهدف تحقيق التوازن بين السيولة والربحية .
- ٤- التعرف على كيفية التخطيط السليم للسيولة في المصرف وما هي الإجراءات المتبعة لمواجهة العجز أو الفائض النقدي المتحقق .
- ٥- التعرف على نماذج وأشكال العمل في إدارة سيولة المصرف .
- ٦- ضرورة تطبيق مؤشرات ونسب السيولة للوقوف على حالة السيولة للمصرف التجاري السوري .
- ٧- التعرف على محددات وأهداف السيولة في المصرف التجاري .
- ٨- دراسة حركة الودائع وبخاصة الودائع تحت الطلب وما هي العوامل المؤثرة بها نظراً لما لها أهمية كبيرة في تحقيق هدف الربحية وهو الهدف الأسمى للإدارة المصرفية.
- ٩- التعرف على أسباب الخلل في إدارة السيولة لدى المصرف التجاري السوري ووضع الحلول المناسبة لمعالجة هذا الخلل والعمل على استثمار السيولة الزائدة لتحقيق هدف زيادة ربحية المصرف.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بما يلي:

- ١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الودائع في المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها.
- ٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض التي يمنحها المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها.
- ٣- لا توجد علاقة إحصائية بين حقوق الملكية وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري .
- ٤- لا توجد علاقة إحصائية بين الاستثمارات المالية والمساهمات وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري .
- ٥- لا توجد علاقة إحصائية بين القروض الممنوحة من البنك المركزي وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري .
- ٦- لا توجد علاقة إحصائية بين السيولة وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري .
- ٧- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقدار السيولة المحتفظ بها وحجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري .
- ٨- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاحتياطيات وحجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري .
- ٩- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع وبين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري .

منهجية الدراسة:

إن منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعتمد على الكتب والنشرات والتقارير الدورية والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) لإجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية الآتية :

- ١- تحليل التباين وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة .
- ٢- تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لتحديد المتغيرات ذات الأثر الأكبر على عناصر الدراسة .
- ٣- معامل الارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .
- ٤- أساليب الإحصاء الوصفي مثل : الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وغيرها .

مجتمع وعينة الدراسة:

المصارف التجارية هي المجتمع الإحصائي أما عينة الدراسة فهي المصرف التجاري السوري.

فترة ونطاق الدراسة:

تشمل الدراسة على الفترة الممتدة للمصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ .

مصادر بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات من المصادر التالية :

- ١- التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري .
- ٢- الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري على شبكة الانترنت
- ٣- النشرات الإحصائية والنشرات الربعية لمصرف سورية المركزي
- ٤- التقارير السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (وقد تم اختيار هذا البنك لكونه من أول المصارف الخاصة التي باشرت أعمالها في السوق المصرفية السورية بالإضافة إلى دوره الكبير في تمويل التجارة الخارجية)

محددات (صعوبات) الدراسة : limitation of research

- ١- قلة الدراسات والأبحاث السابقة في سورية والتي تتعلق باستراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية .
- ٢- عدم توفر البيانات التي قد تغني البحث وتجعل الدراسة أكثر شمولية وأكثر مصداقية (القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل , الودائع المستقرة , الودائع المتقلبة) .
- ٣- صعوبة الحصول على البيانات .
- ٤- عدم دقة البيانات للوصول إلى النتائج التي تتوافق مع المنطق الاقتصادي (عدم وجود تجانس في المعلومات) .
- ٥- عدم رغبة أصحاب الشأن بتقديم البيانات .
- ٦- عدم تمتع المصرف التجاري السوري بالشفافية والإفصاح وخاصة الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية للمصرف .
- ٧- عدم القدرة على تخطيط السيولة في المصرف التجاري السوري نظراً لعدم توافر إفصاح للبيانات الشهرية عن القروض والودائع نظراً للسرية المصرفية التي يتمتع بها المصرف.
- ٨- صعوبة تطبيق نظام سلم الاستحقاق بسبب عدم توافر بيانات فترات استحقاق الأصول والخصوم وحقوق الملكية لتحديد مركز سيولة المصرف التجاري سواء كان فائضاً أو عجزاً.
- ٩- عدم القدرة على معرفة تأثير بنود خارج الميزانية خاصة فيما يتعلق (خطابات الضمان , الكفالات , الاعتمادات المستندية) على مركز سيولة المصرف عندما تتحول الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية .

الدراسات السابقة:

- على الرغم من الأهمية البالغة لإدارة السيولة في المصارف التجارية بصفة عامة , وفي المصرف التجاري السوري بصفة خاصة إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من كافة جوانبه التطبيقية لدى المصارف التجارية , وقد وجدت الباحثة أن العديد من الدراسات السابقة والتي حاولت الخوض في هذا المجال لم تولي هذا الموضوع الاهتمام الكافي لوضع أسس , وقواعد لاستراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية , ونظراً لعدم وجود دراسة مماثلة سبق أن أجريت في سورية ذات علاقة مباشرة بالموضوع , لذلك وجدت الباحثة أنه من الضروري القيام بإضافة جديدة في هذا المجال تهتم إلى حد ما ببيان نماذج وأشكال العمل في إدارة السيولة في المصارف التجارية السورية

- وقد اهتمت الباحثة إلى عدد من الدراسات حاولت الخوض في مجال استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية ومن هذه الدراسات :

١ - دراسة فيليب بورك بعنوان (تركز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف في أوربة وشمال أمريكا وأستراليا) ^١

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في اثني عشر دولة في أوربا وشمال أمريكا وأستراليا , حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف , وبحثت في أثر مجموعة من العناصر على الربحية , وهذه لعناصر هي ذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها بما يلي : نسب رأس المال , والسيولة , وسعر الفائدة , وتركز الودائع , وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية ما بين رأس المال والربحية , وكذلك وجود علاقة إيجابية ما بين نسبة السيولة والربحية , ووجود علاقة إيجابية بين سعر الفائدة والربحية , وأيضاً وجود علاقة إيجابية ما بين نسبة تركز الودائع والربحية .

٢- دراسة عبد الحليم محيسن بعنوان (البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن : حقائق وأرقام) ^٢

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض الاتجاهات , والمتغيرات المالية والاقتصادية في عمل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الأردن , وحصر لأهم الإجراءات والسياسات النقدية التي اتخذها البنك المركزي الأردني خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام ١٩٧٦ , وحتى نهاية عام ١٩٩٢ وقد توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية :

- ١- إن هناك علاقة بين نسب السيولة والربحية .
 - ٢- إن هناك علاقة عكسية بين نسب الربحية والاستخدام (التوظيف)
 - ٣- إن هناك علاقة عكسية بين نسب الربحية والضمان (الملاءة المصرفية)
- وقد فسر الباحث النتائج التي توصل إليها بما يلي :
- البنوك ذات السيولة والربحية هي البنوك التي تتبع سياسة ائتمانية متحفظة أو متشددة , ولا تختار إلا المشاريع الأكثر ضماناً , والأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها كالبنك العربي .

¹ Philip Bourke . concentration and other determinats of bank profitability in Europe , North America and Australia ,journal of banking and finance .vol .13.1989 .p.p65-9.

^٢ محيسن , عبد الحليم , البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن : حقائق وأرقام , جمعية عمال المطابع التعاونية , عمان , ١٩٩٤ .

٣- دراسة عبد الستار الصياح بعنوان (كفاءة إدارة التدفقات النقدية في البنوك التجارية)^٣
هدف هذا البحث إلى القيام بدراسة تحليلية لكفاءة إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٥)
وذلك بقصد تحديد السياسة التي تعتمد عليها المصارف التجارية وتقويمها لاستكشاف نواحي القوة والضعف , وتحديد أثر التدفقات النقدية على أداء المصارف , وقد شملت عينة الدراسة على ثلاثة مصارف : وهي بنك الأردن وبنك الإسكان والبنك العربي , وقد اختار الباحث هذه المصارف للأسباب التالية :

- ١- إن اختيار البنك العربي يرجع إلى أن هذا البنك يعتبر أقدم بنك أردني وأكبرها حجماً .
 - ٢- إن اختيار بنك الإسكان يعود لكونه أكثر البنوك انتشاراً حيث بلغت حصته السوقية من إجمالي فروع البنوك التجارية الأردنية (٢٨٪) في عام ١٩٩٥.
 - ٣- ولقد كان السبب الرئيسي في اختيار بنك الأردن هو أن إدارة البنك تستخدم المؤشرات التحليلية والمالية لتقويم أنشطتها
- حيث أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين السيولة والربحية , ووجود علاقة سلبية بين الربحية وتوظيف الموارد , والسبب حسب رأي الباحث يعود إلى: أن المصارف التي لديها نسب توظيف مرتفعة تكون سياستها في منح القروض غير منضبطة , وتوجه استثماراتها نحو المشاريع ذات المخاطر العالية , وأيضاً وجود علاقة سلبية بين الملاءة المصرفية والربحية , حيث أشار الباحث إلى أن المصارف التي ترتفع لديها نسب حقوق الملكية هي ذاتها التي تصبح أكثر ميلاً نحو التوظيفات طويلة الأجل أو نحو المشاريع الأكثر مخاطرة , وبالتالي كان هناك علاقة سلبية بينهما .

^٣ الصياح , عبد الستار (كفاءة إدارة التدفقات في البنوك التجارية) آفاق اقتصادية , مجلد ٢٠ , عدد ٧٩ , ١٩٩٩.

٤ - دراسة أيمن أحمد دايس الرشدان (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية , دراسة مقارنة لمصارف مختارة ١٩٨٥ - ١٩٩٩)^٤

اقتصرت الدراسة على ثلاث مصارف تجارية وهي بنك كبير الحجم (البنك العربي) وبنك متوسط الحجم (بنك الأردن) وبنك صغير الحجم (البنك الأردني الكويتي) وكذلك اعتمدت على نسبة النقد + المحفظة المالية / الودائع كمقياس لنسبة السيولة لعدم توفر معلومات كافية حول آجال الأوراق المالية التي تتكون منها المحفظة .

المتغير التابع هو العائد على الموجودات = صافي الربح/إجمالي الموجودات
المتغيرات المستقلة : الرافعة المالية , تكلفة الودائع , مخاطر سعر الفائدة , مخاطر رأس المال , نسبة السيولة , حجم المصرف التجاري (إجمالي الموجودات)
ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

- إن التأثير العكسي لنسبة السيولة على ربحية البنك العربي لم يكن ذو دلالة مقبولة إحصائياً , والسبب في ضعف العلاقة قد يكون أن جزءاً من النقدية هو عبارة عن أموال مستثمرة لدى البنك المركزي في شهادات الإيداع التي تطرحها

بينما بالنسبة لأثر نسبة السيولة على العائد على الموجودات في بنك الأردن كان عكسياً حيث إن زيادة نسبة السيولة بنسبة ١٪ ستؤدي إلى انخفاض الربحية بنسبة ٠.٣٨٪ كما أن التغيرات في نسبة السيولة كانت تفسر ٤٢٪ من التغيرات في الربحية .

أما بالنسبة للبنك الأردني الكويتي فكانت هناك علاقة إيجابية ما بين نسبة السيولة والربحية , حيث إن زيادة نسبة السيولة بنسبة ١٪ سوف يؤدي إلى ارتفاع الربحية بنسبة ٠.٠١٢ ٪ كما أن التغيرات في نسبة السيولة كانت تفسر ٢٩٪ من التغيرات في الربحية والسبب في ذلك إن هذا المصرف يتبع سياسة ائتمانية متحفظة ويختار المشاريع الأكثر ضماناً , والأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها وذات المخاطر المنخفضة .

^٤ الرشدان , أيمن أحمد دايس , (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية , دراسة مقارنة لمصارف مختارة ١٩٨٥-١٩٩٩) , جامعة آل البيت , كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , قسم التمويل والمصارف , رسالة ماجستير غير منشورة . ٢٠٠٢ .

٥ - دراسة قام بها سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز بعنوان (تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية) °

فقد اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بجانب الاستقرائي ، الاستنباطي ، الاستدلالي والتاريخي كما استخدم أسلوب المقابلات الشخصية كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات الصحيحة وقد شملت القائمة (٢١ مصرفاً) ، وذلك خلال الفترة من العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٢ وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج هامة نذكر منها :

١- غياب الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية بالسودان بالتالي عجزت عن إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة ، وذلك عن طريق التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز مالي لسداده أو حدوث فائض نقدي لاستثماره لتحقيق أقصى درجة من الربحية المخططة .

٢- إن المصارف التجارية بالسودان استطاعت أن تقي بجميع الالتزامات التي عليها بكل يسر وخاصة القصيرة الأجل منها ، والمتمثلة في سحوبات المودعين ، وبالتالي لم تواجه بمشاكل نقص السيولة النقدية .

٣- إن المصارف التجارية بالسودان لم تتمكن من استغلال السيولة النقدية الفائضة والتي مصدرها الموارد الخارجية ، وخاصة الودائع استغلالاً أمثلاً ، وبالصورة الصحيحة للوصول للغايات والأهداف المخططة .

اقترح الباحث عدة توصيات نذكر منها:

١- ضرورة خلق آلية دائمة بالمصارف التجارية تعنى بتقييم وقياس السيولة النقدية ، و يمكن أن يتم ذلك باستحداث إدارة متخصصة تعمل على إدارة التدفقات النقدية بصورة شاملة في إطار الخطط المالية السليمة التي تهدف إلى الكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز أو فائض نقدي وذلك لتلافي مخاطر نقص السيولة النقدية ، وكذلك وجود فائض نقدي غير مستغل .

٢- لتلافي ظاهرة نقص السيولة النقدية يجب إدارة السيولة النقدية بالصورة السليمة بوضع الخطط الإدارية التي تمكن من الوفاء بجميع الالتزامات ، وخاصة القصيرة منها و المتمثلة في سحوبات المودعين .

° جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا :

www. Sustch.edu

٣- العمل على استغلال السيولة النقدية الفائضة خاصة والتي مصدرها الموارد الخارجية والمتمثلة في الودائع بالصورة المثلى وبالتخطيط السليم .

٦- دراسة الباحث إبراهيم أحمد عبد المطلب بعنوان (سياسة استقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفي دراسة حالة المصارف السودانية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤) ^٦

تتبع أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه الودائع المصرفية حيث كلما زادت الودائع بالمصارف كلما تمكنت من منح المزيد من التمويل وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

١- ضعف الوعي المصرفي وقلة انتشار الفروع
٢- ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي تركيبة الودائع في المصارف السودانية حيث فشلت في استقطاب الودائع الاستثمارية التي تعطي المصارف حرية أكبر في توظيفها في تمويل القطاعات المختلفة , وبأجل مختلفة عكس الودائع الجارية التي تكون معرضة للسحب في أي وقت

٣- معظم المصارف لا زالت تقتصر على تقديم خدمات تقليدية والتي تكون هي محور العمل المصرفي , وتستخدم وسائل تقليدية في تقديم تلك الخدمات , وكذلك محدودية الخدمات التي تقدمها المصارف السودانية

٤- عجز المصارف السودانية عن منح التمويل طويل الأجل بسبب اعتمادها على موارد قصيرة الأجل , حيث إن معظم مواردها التي تعتمد عليها في منح التمويل تتكون من ودائع جارية , وهي بطبيعتها معرضة للسحب .
وكان من أبرز التوصيات :

- زيادة استقطاب الموارد من خارج الجهاز المصرفي لزيادة موارده بالمصارف خاصة الودائع الاستثمارية لزيادة مقدرة المصارف على منح التمويل طويل الأجل .

^٦ انظر :

http://www.sustech.edu/faculty_ar/thesis2.php?coll_no=1&chk=3dece34a231676048f2340186702acf9&id=6067 عبد المطلب , إبراهيم أحمد , (سياسة استقطاب الودائع وأثرها على نوع

وحجم التمويل المصرفي دراسة حالة المصارف السودانية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ , كلية الدراسات التجارية ,

٢٠٠٨/١/١ .

٧- دراسة بعنوان (السيولة في الجهاز المصرفي الكويتي)

قام بها الدكتور عبد الله عبد الهادي والدكتور يوسف محمد ^٧:

ولقد تناولت أوضاع السيولة في البنوك التجارية لدولة الكويت ، ومدى استقرارها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ كان من أبرز نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الكويتية توسعت بشكل كبير في تسهيلات الائتمانية في تلك الفترة مما أثر سلباً على وضع السيولة في البنوك التجارية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الكويتية تعتمد على الأسواق النقدية والمالية في توفير السيولة اللازمة للبنوك .

٨ - دراسة بعنوان (مؤشرات استقرار النظام المصرفي دراسة تطبيقية على دولة قطر) ^٨

قام بها الدكتور منير إبراهيم هندي والدكتور يوسف سعيد السويدي :

حيث استخدم مؤشرين لاختبار مستوى السيولة للنظام المصرفي في دولة قطر من عام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وهما: النسبة الفعلية للاحتياطي القانوني ونسبة النقدية إلى الودائع ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى السيولة للمصارف التجارية في دولة قطر أقل من باقي مستويات السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي .

٩ - دراسة بعنوان (السيولة في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة) ^٩

والتي تناولت التعرف على واقع السيولة في البنوك التجارية العاملة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٧ ، وكذلك التعرف على درجة العلاقة والتأثير لأربعة عوامل رئيسية على مستوى السيولة وهي: الوضع الاقتصادي للدول ، والاحتياطي الإلزامي المطلوب من قبل المصرف المركزي الإماراتي، والسياسة الإقراضية للبنوك التجارية ، ومستوى تطور النظام المصرفي ، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية في دولة الإمارات تحتفظ بسيولة تزيد عن حاجتها خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٧ ، وخلصت إلى وجود علاقة قوية بين مستوى

^٧ عبد الهادي ، عبد الله ، محمد ، يوسف ، ١٩٩٣ (السيولة في الجهاز المصرفي الكويتي) مجلة المال والصناعة ، العدد ١١ .

^٨ هندي ، منير إبراهيم والسويدي ، سيف سعيد ١٩٩٣،(مؤشرات استقرار النظام المصرفي دراسة تطبيقية على دولة قطر) ، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر .

^٩ التميمي ، حسين عبد الله (السيولة في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة) ، ١٩٩٠ ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٧٨ .

السيولة في المصارف التجارية الإماراتية ، وبين الوضع الاقتصادي للدول والاحتياطي الإلزامي المطلوب من قبل المصرف المركزي الإماراتي والسياسة الاقراضية للبنوك التجارية ومستوى تطور النظام المصرفي .

١٠- دراسة للباحث عبد الرحمن قدومي بعنوان : (التمركز المؤسسي للودائع على ربحية البنوك الأردنية)^{١٠}

تشير النتائج إلى وجود علاقة بين السيولة والربحية فهما على علاقة طردية تعكس السياسة الائتمانية المتحفظة التي تتبعها البنوك في توظيف مصادر أموالها لتضغط على ظاهرة التسهيلات الائتمانية المتعثرة بالرغم من ذلك فإن وجود سيولة زائدة تضر بالبنوك ، لأن القدر الزائد من السيولة يودع في صناديق البنوك دون مردود أو يودع لدى البنك المركزي بفائدة متدنية أو حتى دون فائدة ، وهذا ما يعلل ضعف القدرة التفسيرية لكل من معامل التحديد ومعامل نسبة السيولة ، وأخيراً تشير النتائج إلى أن أقوى المعايير تأثيراً على ربحية البنوك هي : نسبة رأس المال إلى الأصول (نسبة الضمان) لأنها تشكل الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه من أجل الحفاظ على مركزها المالي وملاءتها وسبب ذلك : أن زيادة رأس المال تزيد من ثقة الجمهور ، ومما يسهل عملية استقطاب مدخرات العملاء ، كما أن هناك علاقة قوية بين نسب التوظيف ونسب الربحية .

الدراسات الأجنبية :

١- ويوضح الباحثان jehera & whidbee^{١١} :

في الدراسة التي أجريت على عينة من المصارف التجارية للدول (السويد ، كندا ، اليابان ، سويسرا ، إيطاليا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة، ألمانيا ، فرنسا، بريطانيا)العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ربحية المصرف تتأثر إيجابياً إلى حد كبير بحجم المصرف ونسبة السيولة وبدرجة أقل نسبة الضمان ، وقد تم توزيع العينة على أربع مجموعات : تشمل الأولى المراكز الرئيسية للمصارف في ألمانيا وسويسرا وإيطاليا وفرنسا ،

^{١٠} قدومي ، عبد الرحيم ، ١٩٩٧ ، التمرکز المؤسسي للودائع على ربحية البنوك الأردنية ، مجلة البلقاء ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ص ٥٤ .

¹¹ John Jehera , and David, whildbee, bank shareholder returns and risk : an international perspective ,managerial finance, vol 23 , no11,1997.

وتشمل المجموعة الثانية المراكز الرئيسية للمصارف في بلجيكا وكندا وبريطانيا والسويد في حين تشمل المجموعة الثالثة مصارف اليابان أما المجموعة الرابعة فهي مصارف الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- ويركز الباحثان Smith & Skousen^{١٢}:

على أن نسب الربحية لها علاقة مع ثلاثة مجالات هامة هي : نسبة السيولة ونسبة الضمان ونسبة النمو , فيعرف الربحية : بأنها قدرة المؤسسة على المحافظة على انتهاج سياسة ثابتة على توزيع أرباح لمساهميها , وكذلك قدرتها على زيادة حقوق مالكيها , ولتقييم ربحية مؤسسة معينة يجب الأخذ بالاعتبار حجم الإيرادات المتأتية , وطبيعتها , وانتظامها .

٣- يتفق الباحثان Kolb & Demong^{١٣} مع Smith :

فيما يتعلق بوجود علاقة بين نسب الربحية ونسب السيولة والضمان والتوظيف , لكن بالإضافة التي جاءت بها هذه الدراسة هي أن البيانات المالية محل التحليل يجب أن تغطي عدة فترات مالية للمؤسسة , ولا تقتصر على الفترة الحالية ذلك أن الفترات المالية السابقة تساعد على بيان التغيرات الحاصلة في هذه القوائم , وهذا الأمر له أهمية تفيد متخذي القرار .

٤- يرى الباحث Hegazy^{١٤}:

في الدراسة على ضرورة تبني المصرف لفكرة تناسب تواريخ استحقاق القروض المصرفية مع التواريخ التي يقدر أن تبقى أرصدة الودائع بالمصرف , أي لا ينبغي أن يفهم من ذلك وجوب تخصيص وديعة معينة لكل قرض معين , بل يعني ذلك أنه عند تحديد أنواع القروض الممكن منحها أن تنظر إلى الوضع بصورة عامة على أساس الجزء المستقر من الودائع والجزء غير المستقر من الودائع.

¹² J.M , Smith and K.F Skousen (intermediate Accounting) 7th Edition, southwestern publishing co . Cincinnati , ohio 1981 ,pp5-81.

¹³ B.A, Kolb and R.R Demong , principles of financial Management 2nd ed ., Illinois,home wood ., 1988, pp11-205.

¹⁴ M.A.Hegazy , An Application of Budgetory control to commercial banks with references to the principles of commercial bank management wisconsin University, 1996 p4-132

الفصل الأول

السمات الأساسية للعمل المصرفي

المبحث الأول : تعريف المصرف وخصائص العمل المصرفي

المبحث الثاني : نشأة وتطور المصارف التجارية

المبحث الثالث : أنواع البنوك التجارية والخدمات التي تقدمها

المبحث الرابع : دور البنوك في الاقتصاد و أهمية القوائم المالية التي تعدها

المبحث الخامس : موارد واستخدامات المصرف التجاري

مقدمة:

يشهد العالم تحولات كبرى وتطورات هائلة ، ومتسارعة في ظل ما يسمى بالعولمة ، والتي شملت مختلف المجالات ، ولعل أهمها على الإطلاق المجال الاقتصادي ، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي هو أحد أشكال العولمة والسمة الأساسية لها ، حيث يقوم هذا النظام على تحرير التجارة العالمية ، والتحول إلى آليات السوق ، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وتحويل العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود السياسية للدول ، والمجتمعات ، ويفسح فيها المجال للتكتلات الاقتصادية الكبرى ، والمنظمات الإقليمية ، والشركات متعددة الجنسيات ، وكل ذلك في إطار جديد من تقسيم العمل الدولي ، وأشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، لذلك كانت متطلبات العولمة قد فرضت على القطاع المالي بوجه عام ، وعلى القطاع المصرفي بوجه خاص العديد من التطورات سواء بالاندماج والتكتل أو بالتقيد بالمعايير الدولية في الرقابة المصرفية ، فبعد أن كان العمل المصرفي في السابق أكثر بساطة ، وأكثر أمناً وكان يتركز حول الإدارة الحريصة للأصول والخصوم أي أنه كان من أكثر الأعمال عرضة للتنظيم والمراقبة ، ولكن بسبب الطبيعة الديناميكية التي يتصف بها قد أدى ذلك إلى ظهور أنماط جزئية في الإدارة المصرفية بهدف الحصول على حصص أكبر في السوق ، وقد أصبح سباق التقنيات المصرفية هو المطلب الأساسي للإدارات المصرفية في العالم ، ونظراً لارتفاع تكلفتها قد أدى إلى تحول العمل المصرفي من عمل يعتمد على درجة مرتفعة من الموارد البشرية إلى عمل يعتمد على كثافة رأسمالية مرتفعة وهذا الارتفاع في التكاليف أدى إلى اعتماد البنوك على زيادة حجم العمل والتوسع فيه ، وذلك بهدف تعويض هذه المصاريف المرتفعة اعتقاداً بأن كبر حجم العمل يساهم في رفع فعاليته ، وزيادة ميزته التنافسية .

المبحث الأول :

- تعريف المصرف وخصائص العمل المصرفي :

يُعتبر البنك من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي ، فقد عرف عدة تطورات اقتصادية قديماً، حيث إن كلمة بنك هي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية والتي تعني المائدة التي يستخدمها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية ، وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة، وبعد عدة تطورات أصبح البنك يعني المكان الذي توجد فيه المائدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود أي بيع النقد بالنقد^١.

يُعَدُّ الشكل الأول والبدائي للبنوك هو الصراف الذي يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية ، حيث كان سابقاً يتم التعامل بالنقود المعدنية التي كانت تتطلب التأكد من وزنها وعيارها، لذلك فإن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصياغة الذين كانوا يقبلون الودائع (معادن ثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة، وتدرجياً لاحظ هؤلاء الصياغة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولاً عاماً في التداول وفاءً لبعض الالتزامات؛ أي أنها كانت تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات وبما أن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، لذلك فكر هذا الصراف في إقراضها ومن هنا أخذ البنك شكله الأول بدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة ، وتقديم القروض بناءً على هذه الودائع ، وبالتالي حقق البنك عائداً يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع، انطلاقاً مما سبق نشأت البنوك وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم^٢.

- تعريف المصرف :

^١ سحنون ، محمود ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣، الجزائر ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، ص ٧٦ .

^٢ أبو عتروس ، عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، ٢٠٠٠، الجزائر ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، ص ٥-٦ .

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والتي تتباين من بلد إلى آخر، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، لذلك من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها حيث نجد عدة تعريف للبنك: فقد عُرِّفَ البنك: (بأنها مؤسسات وساطة مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية إلى وحدات الطلب أو العجز في المجتمع)^٣.

كما عُرِّفَ البنك: (بأنه الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم) أي أنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها^٤. نلاحظ أن التعريفين السابقين يركزان على المفهوم التقليدي للبنك بأنه مؤسسة مالية تقوم بتعبئة المدخرات داخل الاقتصاد ، وأيضاً جذب المدخرات الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات التتموية داخل الاقتصاد ، ولكنهما يتجاهلان المفهوم الحديث للبنك الذي يقوم على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات لعملائه ، والتي تشكّل جزءاً هاماً من أرباحه وتساعد على البقاء والاستمرار في عمله .

من هنا نجد أن البنوك : هي مؤسسات مالية مهمتها الوساطة بين القطاعات ذات الفائض (قطاعات الادّخار) وبين القطاعات ذات العجز (قطاعات الاستثمار) فهي مصانع للائتمان تمثل الودائع مدخلاتها والقروض هي المنتج النهائي أو المخرجات ، وهي بذلك تساهم في خدمة ودعم وتنمية الاقتصاد الوطني وهذه المؤسسات لم يقتصر نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض والسلف بل أصبحت تباشر أعمالاً مصرفية متنوعة تخدم بها عملاءها نظير نقاضيتها لعمولات تشكل جانباً هاماً من أرباح المصرف .

من هذا التعريف يمكن أن نستنتج أهم الخصائص التي يتمتع بها المصرف وهي :

- ١- هو أحد أشكال المؤسسات المالية التي تتعامل بالنقد وكافة وسائل الدفع الأخرى (الشيكات ، السندات الأذنية ، الكمبيالات ، الأوراق المالية من أسهم وسندات)
- ٢- يلعب دور الوسيط بين جمهور المودعين والمستثمرين من أفراد وشركات حيث تقوم البنوك بقبول الودائع وتوظيف جزء منها بإقراضه أو استثماره وتحمل الكثير من المخاطر بحيث تحقق فائضاً يمكنها من النمو والاستمرار .
- ٣- يقوم بتوجيه ما لديه من موارد عبر منافذ الاستثمار إلى الاقتصاد الوطني .

^٣ Hemple, Georgett , and Simonson , Donald G. bank Management . (text and cases)

— Jhon Wiely and Sons Inc . 5th Ed . 1999 USA, p130 .

^٤ البديري ، حسين جميل ، البنوك (مدخل محاسبي وإداري) الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، الوراق للنشر والتوزيع ،

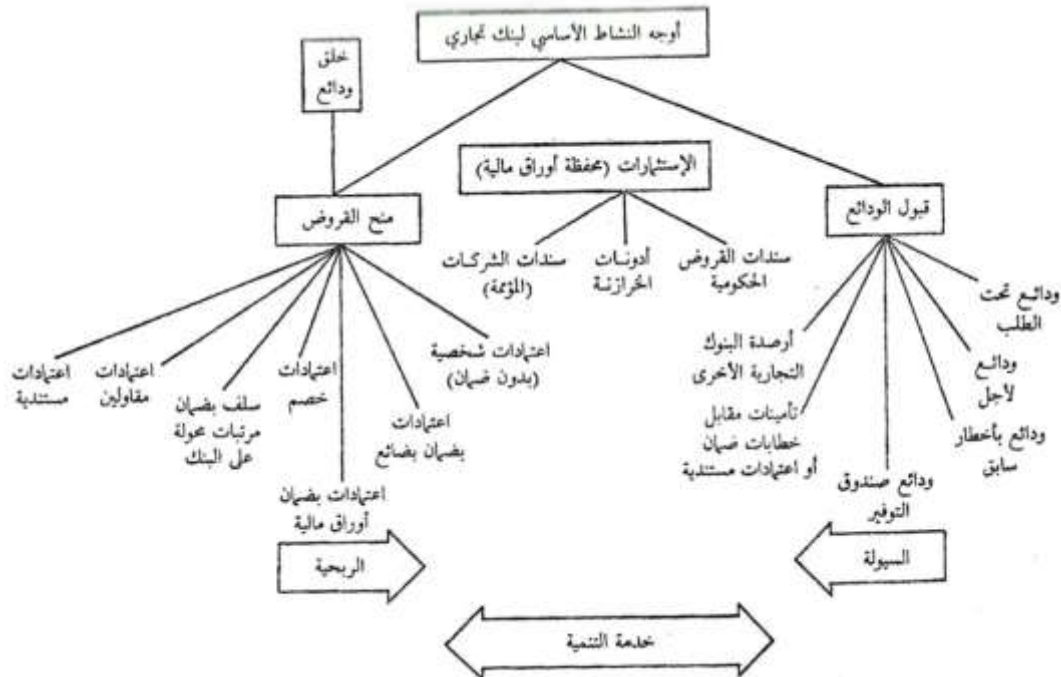
٤- لم يعد المصرف مكاناً فقط لتلقي الأموال وعرضها ، وإنما أصبح مؤسسة تعمل على إشباع حاجات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية مقابل عمولة تحصل عليها من طالب الخدمة .

فالمصارف كالقلب الذي تتجمع فيه الدماء ومن ثم يبدأ بضخها إلى جميع أنحاء الجسم بصورة سلسلة لتنشيط الجسم وبث الحياة فيه .

خصائص العمل المصرفي :

بما أن البنوك تقوم بتجميع المدخرات وتلقي الودائع من الأفراد والشركات وتعمل على استخدامها في خدمة ودعم وتنمية الاقتصاد الوطني .

وهي تختلف عن وحدات الاقتصاد الوطني الأخرى باعتبار أن جوهر عملها يكمن بالاتجار في منفعة النقود ، والبنوك بتجميعها للأموال تصبح مدينة بها اتجاه أصحابها ثم تعود لتشغيلها في أوجه الاستثمار والتي أهمها منح الائتمان فتصبح دائنة لمن قدمت لهم ، أي أنها مؤسسات تتاجر في الديون ، وإن أبرز خصائص العمل المصرفي تظهر من خلال الشكل رقم (١) :



الشكل رقم ١ -

من الشكل نجد أن أهم خصائص العمل المصرفي :

أولاً : قبول الودائع :

تُعتبر الودائع هي المصدر الأساسي للأموال التي يقوم المصرف باستثمارها ، وهي أيضاً المورد الحيوي الذي تعتمد عليه المصارف في كافة الأنشطة كما تُعتبر أكثر المصادر خصوبة وأقلها تكلفة^٥.

فالمصارف تؤدي خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع نظراً لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع للاِخار واستخدامٍ للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة .

وتُعَدُّ الوديعة مبلغاً من المال يُودَع لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق وتتخذ الودائع المصرفية تصنيفات رئيسة فقد تُصنَّف :

أ- حسب أنواعها ودائع جارية وودائع توفير والودائع لأجل .

ب- حسب النشاط الاقتصادي للمودعين:

سنركز على هذا التصنيف نظراً لأهميته في الموازنة بين سيولة المصرف وربحيته حيث تُقسم الودائع إلى^٦:

١- **ودائع المشروعات التجارية :** وهي الودائع التي تكون على شكل حسابات جارية وعادة تتقلب أرصدها تبعاً للتقلب في ظروف النشاط التجاري ، لذلك ينبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها ، وبالتالي وضع السياسات التي تتلاءم وظروف هذه الفئة سواء من حيث السيولة المطلوبة أو استثمار هذه الودائع .

٢- **ودائع المنشآت الصناعية :**

يرتبط السحب والإيداع بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية ، فمع بداية الدورة الإنتاجية تتزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات ومع تمام الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية وتحصيل الذمم والمستحقات الأخرى ، وقد يحدث في بعض الأحيان زيادة المسحوبات عن المعدل العادي بسبب عمليات التجديد والتوسع وأداء التوزيعات النقدية ، ويتطلب كل هذا وجود سياسة قائمة على

^٥ الشمري ، صادق راشد ، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان . ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٤.

^٦ سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، ١٩٩٣ ، الدار الجامعية ، ص ٢٩٠-٢٩١ .

أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع بحيث يمكن من المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية .

٣- ودائع المنشآت الزراعية والفلاحين :

تتأثر الودائع بمواسم الزراعة حيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة ، ثم تزداد الودائع مع بيع المحاصيل ، وقد يحدث سحب منتظم وموسمي للأفراد الزراع لمواجهة النفقات الشخصية (مثل السحب المتزايد عند دخول المدارس ، الأعياد) التي ترتبط ببداية الموسم .

٤- ودائع المنشآت الخدمية :

وهي مبالغ تودعها الفنادق وشركات السياحة والشركات الهندسية وخدمات تركيب الآلات وصيانتها وغيرها ، وهي ودائع مستقرة لأن أصحابها يستخدمونها بشكل منتظم حسب عقود الخدمة والصيانة وذلك لتغطية عمليات التجديد والتوسع .

٥- ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين :

إن ودائع أصحاب المهن الحرة كالأطباء ، والصيادلة ، والمحاسبين تتجه للتزايد بينما تتصف ودائع العاملين بعدم بقاء أرصدها لفترة ولو متوسطة بالبنوك ، حيث يتم سحب معظمها دائماً بعد وصولها من جهات التحويل (كالمرتبات والمعاشات المحولة) بعدة أيام ، وهذه النوعية من الودائع تخضع في حركتها لاعتبارات نفسية وشخصية قد يتعذر تفسيرها أو التنبؤ بها .

ثانياً : منح القروض :

تُعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية نظراً لارتفاع معدل العائد المتولد عنها وذلك بالمقارنة مع العائد المتولد من الاستثمارات الأخرى ، حيث إن الربح هو الهدف الأساسي إذا لم يكن الهدف الوحيد من الاستثمار فيها ، ويمكن تصنيف القروض التي تقدمها البنوك على أسس مختلفة : تاريخ الاستحقاق وتوقيت دفع الفوائد ووجود رهن من عدمه ونوعية العملاء والأنشطة التي يمارسها هؤلاء العملاء فمن حيث تاريخ الاستحقاق هناك قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.^٧

^٧ الهندي . منير صالح - قرياقص ، رسمية زكي ، أسواق المال (المصادر والمؤسسات) ، ١٩٩٧ ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ، ص ٣٣٣.

أما من حيث توقيت دفع الفوائد فهناك القروض التي تُدفع عنها الفوائد مع قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق والقروض التي تُخصم منها قيمة الفوائد مقدماً على أن يلتزم العميل بسداد قيمة القرض بالكامل عندما يحين أجله .

- كذلك يمكن تصنيف القروض إلى قروض برهن وقروض بدون رهن وبالنسبة للقروض برهن : يلتزم المقرض بتقديم أصل كرهان لضمان سداد قيمة القرض ، ومن ثم ينبغي أن تكون القيمة السوقية للأصل المرهون أكبر من قيمة القرض ، أما القروض بدون رهن فعادة ما يقدم للمقرضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق ، وعادة ما تكون مراكزهم المالية قوية ، ومن العملاء الدائمين الذين يحتفظون بقدر ملائم من الودائع لدى البنك المقرض ، كذلك يمكن تصنيف القروض وفقاً لنوعية العميل فقد يكون المقرض منشأة صناعية أو منشأة زراعية أو منشأة تجارية أو أحد المستهلكين

- أما تقسيم القروض وفق أنشطة العملاء فيتضمن القروض التي تحصل عليها منشآت الأعمال ، والقروض التي توجه لتمويل التجارة الخارجية ، والقروض التي تقدم للسماسة والمتعاملين في الأوراق المالية ، والقروض التي تحصل عليها المؤسسات المالية أو التي تحصل عليها البنوك التجارية ، والقروض التي توجه إلى المجالات الزراعية وإلى شراء العقارات والقروض التي يحصل عليها المستهلكون .

- إن ضخامة حجم الاستثمار في القروض وارتفاع العوائد الناتجة عنها تخفض من حجم سيولة البنك ؛ لذلك لا بد للبنك من الانتظار حتى يحل أجلها وهذا يقتضي ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة ، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض ، وهذه السياسات تساهم في جذب قدر ملائم من القروض ، وألا يترتب عليها انخفاض في مستوى السيولة يكون من شأنه إضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين ، وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل هامة مثل : حجم الأموال المتاحة للإقراض والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض من خلال تنويع هذه المحفظة إما وفق تاريخ الاستحقاق ، أو على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض والتنويع على أساس قطاعات النشاط (مثل قروض القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي أو قطاعات الخدمات) وأخيراً التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض وشروط التعاقد ومتابعة القروض والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض .

ثالثاً : الاستثمار في الأوراق المالية :

^٨ يحتل التوظيف في الاستثمار المكانة الثانية بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي إلى القروض فبعد الاحتفاظ بقدر كافٍ من الأموال التي بحوزته لمواجهة مسحوبات العملاء وطلبات الاقتراض يعمل البنك على توظيف الفائض عنده في استثمارات طويلة الأجل نسبياً بدلاً من ترك ذلك الفائض دون تشغيل ، حيث يقوم مجلس الإدارة في أي بنك بإصدار سياسة عامة للاستثمار وتهدف هذه السياسة إلى تعريف وتوصيف أهداف البنك خاصة فيما يتعلق بإدارة السيولة وإدارة الاستثمار ، وتعتبر هذه السياسة بمثابة مرشد للتنفيذ وتعتبر الأساس الذي يتم عليه تقييم إدارة الاستثمار في البنك .

وعادة يخرج من مفهوم الاستثمار أدون الخزنة والأوراق الحكومية التي تكون الاحتياطي الثانوي (أو الوقائي) فمن ناحية مصرفية فإن كلمة استثمار تستخدم لتشمل الأموال التي توضع في شراء أسهم شركات وسندات خاصة أو عامة لأجل طويلة بهدف تحقيق عائد .

حيث تختلف الأهداف العامة التي تسعى إليها البنوك في عمليات الاستثمارات وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمجتمع ووفقاً لدرجة المخاطر التي يمكن أن تتحملها إدارة المصرف وعادة تتلخص أهداف الاستثمار بما يلي :

١- تحقيق عائد إضافي عن طريق توظيف بعض الموارد بدلاً من تركها دون تشغيل لدى البنك .

٢- الاحتفاظ باحتياطيات قابلة للتحويل إلى نقود فالأوراق المالية بأنواعها سهلة التحويل إلى نقود في وقت قصير .

٣- التمكن من مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو من الاعتمادات المفتوحة للعملاء .

٤- استهداف مصلحة الاقتصاد القومي وذلك من خلال الاكتتاب في أوراق حكومية بحيث يحمل عبئاً في تمويل خطة التنمية الاقتصادية ، وسد حاجة الإنفاق الحكومي ، لأنه عندما يكتب البنك في أسهم الشركات الجديدة التي تطرح للاكتتاب العام وبذلك يكون قد أسهم في تحقيق جزئيات التنمية التي يعهد بها إلى تلك الشركات .

^٨ سلطان ، محمد سعيد . إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٥ .

العوامل المؤثرة على سياسة الاستثمار في البنك:

تقوم السياسة العامة للاستثمار في البنك على مجموعة من العوامل الرئيسية من أهمها ^٩:

١- حركة الودائع :

إن الزيادة في الودائع لدى البنك تتيح له القدرة على خلق كمية من الائتمان فيصبح قادراً على منح كمية أكبر من القروض ، أما إذا لم يقبل العملاء على طلب القروض في الوقت الذي يتوفر فيه فائض من مال لدى البنك لذلك يجد لزاماً عليه أن يعوض النقص في الائتمان ، فإذا كانت الزيادة في الودائع طارئة تقوم إدارة البنك باستثمار الزيادة في استثمارات قصيرة الأجل أو سريعة التحول إلى نقد ، أما إذا كانت الزيادة تتسم بالنمو المطرد على أساس شبه ثابت فإن البنك يقوم بالتوسع في استثماراته طويلة الأجل لأنه مطمئن إلى أن إقبال المودعين على سحب وداائعهم أمر بعيد الاحتمال في المدى القصير .

٢- الطلب على القروض :

بما أن العلاقة بين الودائع والاستثمارات في المدى القصير هي علاقة طردية ، أما في المدى الطويل فإنه من مصلحة البنك أن يتوسع في الإقراض على حساب الانكماش في الاستثمار نظراً لما يولده التوظيف في الإقراض من دخل أكبر للبنك فكلما ازدادت طلبات الاقتراض من البنك فإنه يقوم بتصفية جزء من استثماراته ويعمل على توجيهها نحو القروض .

٣- الظروف الاقتصادية :

تلعب الظروف الاقتصادية دوراً حاسماً في توزيع مخصصات محفظة المصرف بين الاستثمار في القروض وبين الاستثمار في الأوراق المالية ، ففي حالة الركود الاقتصادي ينخفض الطلب على القروض وكنتيجة لهذا النقص في الطلب على القروض يجد البنك نفسه مضطراً إلى توجيه ما تبقى من مخصصات محفظة البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية .

أما في حالة الرواج الاقتصادي وزيادة طلبات الاقتراض سيقوم البنك برفع معايير قبول الاقتراض ، أي ترتفع أسعار الفائدة وتنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية لذلك سيضطر البنك إلى بيع الإصدارات الجديدة بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية ؛ لذلك نجد أن البنوك التجارية تميل للاستثمار في السندات على حساب الاستثمار في الأسهم العادية بسبب استقرار العائد الدوري والذي يتمثل بحصول حملة السندات على قدر ثابت من الفوائد في تواريخ محددة بغض النظر عن أرباح أو خسائر المنشأة التي أصدرتها ، بينما حملة الأسهم فيحصلون على أرباح يتوقف

^٩ سلطان ، محمد سعيد . إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٥٠-٤٥٢ .

حجمها على حجم الأرباح المتولدة أما إذا أسفر نشاط المنشأة عن خسائر فلا يحصلون على شيء والتعرض بدرجة أقل لمخاطر انخفاض القيمة السوقية لأن القيمة السوقية للأسهم العادية تتقلب بدرجة أكبر من تقلب القيمة السوقية للسندات وذلك بسبب تقلب العائد الدوري المتولد عنها بدرجة أكبر والتعرض بدرجة أقل لمخاطر الإفلاس؛ لأنه في حالة إفلاس المنشأة يكون لحملة السندات الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية أما حملة الأسهم فيحصلون على ما تبقى من تلك الأموال والذي قد يكفي أو لا يكفي لاسترداد أموالهم والتي سبق أن استثمروها في تلك المنشأة .

٤ - سياسة الدولة :

تؤثر السياسة الاقتصادية والنقدية التي تتبعها الدولة في تحديد نوعية وحجم استثمارات البنوك التجارية ويحرم القانون على البنوك التجارية أن تستثمر أموالها في بعض المجالات مثل العقارات .

من هنا يجب أن تكون سياسة الاستثمار متناسبة مع قدرته المالية وموسمية أعماله وطبيعة الطلب على قروضه فالبنوك التي تتعرض لتقلبات موسمية حادة في ودائعها أو في قروضها تحتاج إلى سيولة أكثر من البنوك التي تتميز قروضها وودائعها بالثبات نسبياً فإذا تم تحديد توقعات البنك من القروض وتوقعاته من الودائع فإنه يمكن رسم سياسة الاستثمار .

إن هدف الاستثمار يجب أن يكون واضحاً من حيث السيولة والربحية والأمان ، فمن المهم تحديد مستوى الربحية المطلوب حيث الربحية مرتبطة بالمخاطر ، إذ كلما زادت المخاطر كانت الربحية أكبر أما إذا توافر الأمان يكون العائد قليلاً

لذلك يجب على البنك إتباع القواعد المصرفية السليمة لتنويع الأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك بحيث لا يتم الاعتماد على نوع واحد فقط

فالمقصود بالتنوع ليس فقط في أنواع الأوراق (أسهم وسندات حكومية، أسهم وسندات شركات مختلفة)

بل أيضاً تنوع في الاستحقاق : بعضها استحقاق قريب جداً والبعض الآخر قريب والآخر بعيد بعيد نسبياً وبعيد ...

- مما سبق يمكننا أن المصارف هي مؤسسات مالية مهمتها الوساطة بين القطاعات ذات الفائض (قطاعات الادخار) والقطاعات التي تحتاج إلى الأموال (قطاعات العجز) ، ويرجع هذا الدور المهم للمصارف من خلال عدم وجود توافق زمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد

وتيارات الإنفاق ، وقد أدى هذا الوضع المستمر مع طبيعة حركة الاقتصاد إلى وجود وحدات اقتصادية لها فائض في وقت ما ووحدات أخرى لديها عجز ومن هنا تبرز أهمية الائتمان المصرفي كعنصر مهم لتنظيم العلاقة المتبادلة بين مؤسسات الاقتصاد الوطني.

أي أن البنك يقوم بدور أساسي في الاقتصاد حيث يكون الأداة التي من خلالها تقوم الحكومات بتنفيذ سياساتها الاقتصادية وبشكل خاص السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .

ففي الفترات السابقة لم تكن مهمة البنوك سوى أنها مجرد مكان يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها ، ولكن مع تطور الفكر المصرفي تطورت طبيعة عملها إذ لم يقتصر نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض والسلف بل تباشر أيضاً أعمالاً مصرفية متنوعة تخدم بها عملاءها نظير تقاضيها لعمولات تشكل في حصيلتها جانباً من أرباح المصارف مثل المساهمة في أسهم بعض الشركات وإصدار خطابات الضمان وتحصيل الشيكات والكمبيالات وتقديم الحوالات وغيرها من الأعمال والاستثمارات المصرفية الأخرى .

المبحث الثاني :

نشأة وتطور المصارف التجارية :

نشأة المصارف التجارية :

- لم تظهر المصارف دفعة واحدة وبالشكل المتطور ، بل ظهرت على عدة أشكال ، انتقلت من شكل إلى آخر حتى وصلت إلى الشكل الحالي .
لقد ساهمت الحضارات العربية القديمة بشكل فعّال في إظهار العمل المصرفي وكانت البدايات في الحضارة البابلية وفي العصور الوسطى في الحضارة الأموية .
ويمكن إرجاع نشأة المصارف إلى ثلاثة عصور وهي ^{١٠} :

١- في العصور القديمة :

تُعَدُّ الحضارة السومرية ومن بعدها البابلية أول حضارة استخدمت النقود وفرضت الضرائب النقدية والعينية ، ونظراً لهذا التطور ظهرت المصارف فالبدايات الأولى للعمليات المصرفية كانت ترتقي إلى عهد بابل حوالي ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، حيث تم استعمال المعابد كمصارف لأنها تُعتبر أكثر الأماكن أماناً وخصوصاً من السرقة وقد ظهرت عدة مصارف كبرى في بابل منها : مصرف أجني في مدينة سيبار ، ومصرف الموارشور في مدينة نيبور ، ومصرف الينايزير في مدينة أور بالإضافة إلى وجود عدة مصارف أخرى صغيرة .

٢- في العصور الوسطى :

- لم تظهر المصارف في الحضارة الإسلامية ، بل ظهر الصيّاغ والصرافون الذين كانوا يقبلون الودائع ويعطون أصحابها وثيقة تثبت المبلغ وزمن التسليم وكانت هذه الوثائق تتداول بين التجار فيما بين المدن والأقاليم .

- أي كان التاجر يدفع بهذه الوثيقة في الصين ، وفي نهاية كل عام كانت تتم التسوية بين الصرافين ، ويُعَدُّ الصراف في المدن الإسلامية أول شكل للمصارف ، فبنتيجة تطور الفعاليات والعمليات المصرفية في أماكن العبادة ونتيجة التوسع في النشاطات التجارية نشأت المصارف في الموانئ التجارية المهمة في العالم ، فقد نشأ أول بنك في برشلونة ١٤٠١ حيث كان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات ، وفي جنوا عام ١٤٠٨ ، وفي فينيسيا عام ١٥٨٧ ، وفي ميلانو ١٥٩٣ ، وقد جاء بعده في القرن السادس عشر بنك أمستردام عام ١٦٠٩ الذي أنشأته بلدية

^{١٠} خلف ، فليح حسن ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، جدارا للكتاب العالمي ، عالم الكتاب الحديث

أمستردام ، وكان ذلك نتيجة ازدهار الأعمال المصرفية في إسبانيا والبرتغال وهولندا وإنجلترا وفرنسا بسبب تدفق الخيرات والمعادن النفيسة ، كما تم إنشاء بنك في هامبورغ عام ١٦١٩ وهكذا منذ بداية القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك في أوروبا فقد ازدادت وظائف البنك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت إلى الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود .

٣- في العصور الحديثة :

نشأت المصارف بالمعنى الحديث في إنكلترا بتأسيس بنك اسكتلندا عام ١٦٩٥ إذ أُعطي لبنك إنكلترا حق ممارسة معظم الأعمال المصرفية المعروفة في الوقت الحاضر كقبول الودائع والتعامل بالكمبيالات ومنح القروض وإصدار النقود المصرفية ، وكانت معظم قروضه تُمنح للإمبراطورية البريطانية وقد تبع ذلك إنشاء المصارف وانتشارها في مختلف دول العالم وأخذت تحتل أهمية نظراً لتوسع التجارة وتطور الصناعة وازدهار الائتمان باعتباره أسلوباً مناسباً لطريقة الإنتاج الرأسمالي .

ماهية المصارف التجارية :

- تمثل المصارف التجارية مؤسسات الوساطة المالية الأكثر أهمية من خلال قيامها بوظيفة حيوية تتمثل في تسهيل تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بفائض عن احتياجاتها إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في تمويل احتياجاتها .

- فالمصارف التجارية أو كما تُسمى (مصارف الودائع) : هي المصارف التي تقوم بمهمة أساسية دون غيرها من المؤسسات المالية أو المصرفية ، تتمثل في قبولها للودائع الجارية أي الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين وفي أي وقت يشاؤون بعد إيداعها ، وتُعدُّ هذه الودائع ديوناً في ذمة المصارف لحساب المودعين ؛ لذلك تقوم المصارف التجارية بتوظيف ديونها بصورة قروض واستثمارات ، وتحقيق أرباحها عن طريق الفرق بين عوائد توظيفها وتكلفة إيداعها أي من خلال الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، ومن مزاياها أنها تخلق النقود الائتمانية ؛ وذلك بخلق ائتمان يفوق ودائعها وبذلك تسهم في زيادة كمية النقود ، وهذه الصفة تجعلها شبيهة بالبنوك المركزية وبنوك الإصدار وكلاهما يؤثر في كمية وسائل الدفع وعرض النقود ^{١١} .

من هنا نجد أن هناك مفهومين للبنوك التجارية :

^{١١} الشمري ، ناظم نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

الأول : تقليدي (كلاسيكي) والآخر حديث .

المفهوم التقليدي :

يعتبر المصرف التجاري مؤسسة تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها ، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الائتمان أو الخصم أو أية عمليات مصرفية أخرى^{١٢} .

وتُسمّى البنوك التجارية ببنوك الودائع في انجلترا أما في باقي دول أوروبا فتُعرف ببنوك الائتمان .

المفهوم الحديث :

لم يعد الأمر مقتصرًا على قيامها بعمليات الائتمان قصير الأجل كتلقي الودائع الجارية ، ولكن تطورت وظائفها وأصبحت تقوم بعمليات الائتمان طويل الأجل عن طريق تمويل المشروعات الصناعية والهيئات العامة برؤوس الأموال الثابتة وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية ، أو الاستثمار فيها وذلك من خلال المشاركة في المشروعات بنسبة من الأسهم فيها وشراء وتداول الأسهم ومنح القروض للمضاربين في الأسواق المالية .

يُضاف إلى ذلك الخدمات التي تقوم بها حيث وصلت إلى ١٠٠٠ خدمة تقدمها المصارف للزبائن .

السمات المميزة للبنوك التجارية :

تنتمى البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان ولها دور رئيسي في عملها المصرفي المتمثل بقبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية .

الربحية :

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع أي وفقاً لفكرة الرفع المالي ؛ أي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى ؛ لذلك يُقال إن البنوك التجارية تُعدّ من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي ، فإذا ما ازدادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح

^{١٢} نعمه جعفر ، عبد الله ، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية ، جامعة الزرقاء الأهلية ' الأردن ، دار الشروق ، ٢٠٠٢ ، ص ١١ .

بنسبة أكبر ، وعلى العكس إذا ما انخفضت إيرادات البنك بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر ، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس ؛ أي يجب على إدارة البنك السعي لزيادة الإيرادات ، وتجنب حدوث انخفاض فيها ، فإذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقلل أبوابه من اليوم الأول ، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات يحقق للبنك هامش صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها والفرق يذهب للملاك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار .

السيولة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ، لذلك يجب على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة ، وهذه السمة هي التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس .

الأمان :

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته على صافي الأصول المرجحة بالمخاطر عن ٨٪ حسب مقتضيات لجنة بازل ، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك^{١٣} .

لذلك تسعى المصارف لكي تزيد من الأرباح المحتجزة والاحتياطيات بهدف الوصول إلى ٨٪ أو أكثر لتحقيق أكبر هامش أمان .

والشكل التالي يبين السمات الأساسية للمصارف التجارية :

^{١٣} الهندي ، منير إبراهيم ، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ، بنوك تجارية ، صناديق الاستثمار ، أسواق الأوراق المالية ، بنوك إسلامية ، شركات تأمين ، أسواق المشتقات ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، ٢٠٠٦ ، ص ١١-١٢ .

الشكل رقم -٢-

Profitability (الربحية)

liquidity
السيولة

Safty
الأمان

من الشكل نجد أن السياسة السليمة هي ضرورة وجود إدارة كفاء تستطيع أن تحقق التلاؤم ، والانسجام ، والتوافق بين الأهداف الثلاثة ، بحيث لا يكون هناك أي تقاطع فيما بينها . وإن الإستراتيجية السليمة للإدارة الكفاء تظهر من خلال مصفوفة (الربحية والسيولة) كما في الجدول التالي :

الجدول -١-

	السيولة (liquidity)	نقص السيولة (illiquidity)
الربحية (profitability)	ربحية ونمو	مخاطر الفشل
لا ربحية Non - profitability	إمكانية بقاء قصير الأجل	مخاطرة عالية للفشل

مصفوفة الربحية والسيولة

من الجدول نجد أن الاحتفاظ بقدر ملائم من الأموال السائلة ، وتجنب الاستثمارات التي يمكن أن يتعرض بسببها المصرف إلى مخاطر رأسمالية قد تلتهم أموال المالكين وتمتد لأموال المودعين تخرج عن كونها قيد على تحقيق هدف البنك في تحقيق أعلى ربحية ممكنة ؛ لذلك نجد أن الإدارات السليمة تركز على تحقيق هدف المالكين والمتمثل في تحقيق أقصى عائد ، أما أهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن تتحقق من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي .

ويفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لديه بهدف مواجهة السحوبات الطارئة ، وعادة ما تتراوح نسب السيولة في سورية ٢٠٪ بالعملة المحلية و ٣٠٪ بكافة العملات ، وذلك كاحتياط للسحوبات في بعض المواسم أو في مرحلة الذعر والهلع ، وبذلك يتحقق الأمان للمصرف .

النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية :

- لم تكن الظروف والتطورات الاقتصادية والمالية هي المبرر الوحيد نحو تغيير سلوك المصارف التجارية وأسس إدارة وتشغيل مواردها المالية ، وإنما رافق ذلك تحولات جذرية في شكل النظريات التي حددت الإطار العام لعملية التوظيف المصرفي للأموال .
- وقد تغيرت هذه النظريات من النظرة الإدارية المتشددة للسيولة باعتبارها إحدى أهم السمات التي تحدد فلسفة توظيف الأموال إلى نظرة أكثر مرونة بإمكانية إدارة المصرف في أن تتجه نحو تشغيل الموارد المتاحة في مجالات استثمارية أطول زمناً وأكبر مخاطرة لضمان العائد الذي من خلاله يتم تعظيم ثروة الملاك ، وتعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية ، وهو الهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه . وهذه النظريات هي :

- ١- نظرية القروض التجارية .
- ٢- نظرية استبدال عناصر الموجودات (نظرية التبديل) .
- ٣- نظرية الدخل المتوقع .
- ٤- نظرية إدارة المطلوبات .

أولاً : نظرية القروض التجارية : (the commercial loans theory)

وتسمى نظرية الائتمان المنتج ، وقد ظهرت في العشرينات في البنوك التجارية الانكليزية وهي نظرية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث ، وتشترط اقتصار وحصر الائتمان وقروض المصارف التجارية في عمليات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية .

- ويُقصد بالقروض والائتمانات قصيرة الأجل: التسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية والتي لا يتجاوز أجلها السنة ، وهذه التسهيلات تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة ، ويجب ألا تتصرف إلى تكوين رؤوس الأموال أو المساهمة في المشروعات ؛ أي لها طبيعتها التجارية ومتعلقة بحركة تداول البضاعة وتتصرف إلى الأوراق التجارية مثل الكمبيالة أو السند الإذني أو فتح الاعتماد ومن هنا جاء اسمها القروض التجارية، فهي لا تتصرف إلى المضاربة أو شراء الأوراق المالية .

- والقروض التي يقدمها المصرف التجاري تتصف بخاصيتين :

- ١- التصفية الذاتية: (self-liquidation) : إذ يجب توجيه هذه القروض إلى سلع حقيقية كالمحاصيل الزراعية والتي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تُستعمل في سداد القرض .

٢- قروض آلية : (self-regulation) : أي أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض ؛ أي عندما يقوم بتمويل الإنتاج فمن حصيلته بيع الإنتاج بعد أجل قصير تستطيع الشركة سداد القرض قصير الأجل . أي أن هذه النظرية تقوم على المحافظة الشديدة على السيولة وتحقيق ضمانات كبرى للقرض ^{١٤} .

عيوب نظرية القروض التجارية :

على الرغم من المزايا التي حققتها نظرية القروض التجارية فقد تعرضت لانتقادات كثيرة من أهمها :

١- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية ، وخاصة في الدول النامية ، فالتقيد التام بها يمنع البنوك التجارية من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغيرها من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، ولكن تتدخل البنوك التجارية في عمليات الإقراض الصناعي والقروض لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة والتوسع في الإقراض بغرض التصدير .

٢- تعتبر عملية التصفية الذاتية للقروض المصرفية ظاهرة فقط ؛ وذلك بسبب وجود سلسلة الائتمان المترابط وتحويل القروض من سلسلة إلى أخرى بدلاً من تصفيتها نهائياً .

٣- سمح تطور ونمو السوق المالية تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقود بسرعة وبدون خسارة في القيمة .

نظراً للانتقادات الشديدة التي وُجِّهت للنظرية السابقة أدى ذلك إلى ظهور نظرية استبدال عناصر الموجودات .

ثانياً : نظرية استبدال عناصر الموجودات (نظرية التبديل)

(the shiftability theory)

ظهرت هذه النظرية في بداية الثلاثينات ، وكنتيجه لفشل النظرية السابقة في ضمان السيولة من خلال قصر آجال القروض ذات التصفية الذاتية ^{١٥} .

^{١٤} شيحة ، ١٩٩٩ مصطفى رشدي ، النقود والمصارف والائتمان ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ص ٩٤-٩٥ .

^{١٥} عوض الله ، زينب حسين ، اقتصاديات النقود والمال ، الدار الجامعية ، ١٩٩٤ ص ١٣٠ .

وهي تطور للنظرية الأولى ، وتمثل صورة أكثر عمومية ، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول ، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ، ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك التجارية على تلك الأصول ، كما لا تعتبرها الأكثر مناسبة لمركز البنك ونشاطه ، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق أو تدعيم محفظة أوراقه المالية ، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسهيل بعض الأصول للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي ، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك .

إن نظرية تبديل عناصر الموجودات قد أعطت دفعا للمصارف التجارية في التحول نحو الائتمان الطويل الأجل طالما أنها مبنية على أسس سليمة في المنح ، وأن محفظة الموجودات قابلة للخصم لدى البنك المركزي والمصارف التجارية الأخرى إلا أن هذه النظرية قد تكون صحيحة للمصرف الواحد إلا أنها غير سليمة للنظام المصرفي ككل ، فإذا رغب أحد المصارف في تحويل جزء من موجوداته إلى نقد دعماً للسيولة فإنه قد لا يتعرض إلى مشاكل تُذكر ، إلا أن المشكلة تظهر عندما تتجه جميع المصارف التجارية إلى البنك المركزي في محاولة لتحويل موجوداتها لدعم السيولة وهذا سيسبب مشاكل متعلقة بالخصم والتمويل.

ثالثاً: نظرية الدخل المتوقع: (the anticipated theory) :

وقد ظهرت هذه النظرية في الأربعينات وهي تختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل التجاري، وتبدأ تلك النظرية بانتقاد نظرية القروض التجارية وتركز على دراسة طلبات القرض بشكل كافٍ والتأكد من المركز المالي للمقترض وقدرته على السداد؛ لأن سيولة المصرف يمكن أن تُعزَّز باستمرار عن طريق التدفقات النقدية المنتظمة^{١٦} .

أي أن منح القروض والائتمان يتوقف على قدرة إدارة المصرف على دراسة مدى جدية عملية الاقتراض ومقدار الدخل المتوقع للمستفيد من تلك القروض، فهذه الدراسة هي التي يجب أن تقود سياسة المصرف التجاري نحو منح القرض أو رفضه، أما كون القرض للمدة القصيرة أو الطويلة فليس هذا بضمانة كافية فقد تكون هناك قروض للمدة الطويلة لمشروعات واستثمارات متوقع

^{١٦} عوض الله ، زينب حسين ، اقتصاديات النقود والمال ، مرجع سابق ، ١٩٩٤ ص ١٣٠ - ١٣١

نجاحها ، وعندئذ تُعطى الأولوية لها وليس هناك سبب يجعل منح القروض مقتصرًا على القروض التجارية ، بل يمكن أن تمنح القروض لرجال الأعمال ، والمستثمرين ، والقروض العقارية، والقروض الاستهلاكية.

رابعاً : نظرية إدارة المطلوبات : (the liability management theory)

^{١٧} إن النظريات الثلاث السابقة قد ارتبطت بإدارة الموجودات لتحقيق التوازن بين السيولة و الربحية ، أما هذه النظرية فإنها تركز على إدارة المطلوبات أو مصادر تمويل المصرف ؛ أي تركز على الجانب الدائن من قائمة المركز المالي للمصرف وقد ظهرت هذه النظرية في بداية الستينات وأساسها اعتماد المصرف التجاري على السوق النقدية لتأمين حاجته من السيولة عندما تدعو الحاجة لذلك ، وترى هذه النظرية أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من سيولة من خلال الاقتراض من السوق النقدية أي من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع ، وسوف يستمر البنك بذلك ما دام يتقاضى ثمناً مرتفعاً على القروض التي يمنحها يتجاوز ما دفعه على اقتراضاته ومحققاً الأرباح التي يريدها ، وهذه النظرية تفسر زيادة الودائع ما بين البنوك وتنوع وتعدد أشكال الودائع وشهادات الادخار والتمايز في أسعارها ونمو عمليات البنوك وتوافر السيولة .

- مما سبق نجد أن معظم البنوك التجارية في العشرينات كانت تعتمد على نظرية القروض التجارية (النظرية الإدارية المتشددة للسيولة) ؛ لأن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب لذلك من دواعي الحيطة والسلامة الحفاظ على العمليات المصرفية البحتة التي تقوم على قبول الودائع واستثمارها استثماراً قصير الأجل ؛ لذلك كان يحظر على البنك استثمار الودائع في الإقراض المتوسط والطويل الأجل ، ولكن قد تعرضت لعدة انتقادات كان من أهمها دخول البنك التجاري في عمليات الإقراض الصناعي ومنح قروض السلع الاستهلاكية .

- بعدها ظهرت نظرية استبدال الموجودات في الثلاثينات ولكن ومع أنها قد أعطت دفعاً للمصارف التجارية في التحول نحو الائتمان الطويل الأجل ولكن هذه النظرية تفترض أنه إذا تعرض المصرف لسحوبات المودعين فإنه لن يتأثر مركزه المالي طالما أنه يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق وإعادة خصمها ، ولكن هذه المرونة في التحويل

^{١٧} الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ، الطبعة الأولى

٢٠٠٠ ، مؤسسة الوراق ، ص ٢٤٠ .

والتبديل لا تصلح لكافة البنوك التجارية لأنها تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها المصرف .

كما أن هذه النظرية تصلح لمصرف واحد ولا تصلح في حال تعرضت كافة المصارف التجارية لأزمة سيولة لأن هذه المصارف ستعرض لمشاكل تتعلق بالخصم والتمويل .

بينما نلاحظ أن نظرية الدخل المتوقع التي ظهرت في الأربعينات هي أكثر أهمية للعمل المصرفي ؛ لأنها تشجع القروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية ، فهي تنتقد نظرية القروض قصيرة الأجل ؛ لأنه ليس هناك أية ضمانات وخاصة المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للبنك التجاري ؛ أي ليس هناك ضمان مؤكد لبيع السلع بالإضافة إلى مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار ومخاطر التضخم وتغيرات مرونة الطلب ، بل إن منح الائتمان أو القروض يتوقف على مقدار الدخل المتوقع ، أما كون القرض قصير الأجل أو طويل الأجل ليس له أية ضمانات فقد يكون مشروعاً أو استثمارات طويلة الأجل ، ولكن من المتوقع نجاحها لذلك يجب أن تقوم إدارة البنك بأولوية منحها القروض .

أما نظرية إدارة الخصوم فتعتمد على مصادر التغذية الرئيسية (الأساسية) ؛ أي على الخصوم وبصفة خاصة على الودائع أي تعتمد على السيولة المشتراة ولكن السيولة المقترضة هي أكثر الأساليب مخاطرة كونها تتعرض لمخاطر أسعار الفائدة في السوق لأن المصارف عادة ما تتردد في تقديم السيولة للمصرف الذي يعاني من نقص السيولة؛ لذلك يجب على إدارة المصرف التوفيق بين هذه النظريات بحيث لا تركز على نظرية بحد ذاتها وإنما تعمل على إدارة موجوداتها ومطلوباتها بالشكل الذي تستطيع فيه تشغيل مواردها المالية المتاحة في مجالات استثمارية طويلة الأجل ، وبالتالي دعم النشاطات الإنتاجية الصناعية والزراعية التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

المبحث الثالث :

أنواع البنوك التجارية والخدمات التي يقدمها :

أنواع البنوك التجارية :

تتعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك ، وتتنوع الأنشطة المصرفية التي يقوم بها ، وتمتد هذه الأنشطة إلى مجالات غير مصرفية ؛ لذلك لا بد من التركيز على الأشكال التنظيمية للبنوك التجارية والتي يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع^{١٨} :

أولاً : بنوك ذات الفروع : (Branch Banks) :

وتأخذ غالباً شكل شركات مساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد وتتبع اللامركزية في إدارتها ؛ حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي إلا بما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في نظام المصرف وخاصة ما يتعلق بالسياسات والمسائل المركزية الهامة ، وتعمل هذه البنوك وفق قوانين الدولة .

ومن الأعمال الرئيسية التي تؤديها :

١- قبول الودائع بكافة أنواعها (تحت الطلب والحسابات الجارية ، ودائع التوفير ودائع الأجل ، وودائع قابلة للسحب بإخطار)

٢- منح القروض والسلف في حدود الصلاحيات المخولة لمدير الفرع ، وفي إطار السياسة التي يتبعها البنك ، وتتميز سياسة الإقراض فيها بمنح الكثير من القروض قصيرة الأجل والتي تستخدم في تمويل رأس المال العامل وتتميز هذه القروض بأنها قروض آلية وذات تصفية ذاتية لا يتجاوز أجلها السنة وعادة ما تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال .

٣- عمليات الصرف الأجنبي : وأهمها بيع وشراء العملات الأجنبية ، وإصدار شيكات بالعملات الأجنبية ، وإصدار الشيكات السياحية بالفئات والعملات المطلوبة .

٤- الاعتمادات المستندية : حيث تقوم بعض الفروع بكافة العمليات المتعلقة بالاعتمادات المستندية من حيث فتح الاعتماد والتحقق من الالتزام بشروطه وتنفيذها كما في المصرف التجاري السوري .

٥- خدمات أخرى : كخدمات تأجير الخزائن الحديدية ، وقبول الودائع الليلية وإصدار خطابات الضمان ، وقبول الشيكات ، وتحصيل الكمبيالات ، وخدمة الأوراق المالية .

وعادة ما تحقق هذه الفروع مجموعة من المزايا من أهمها^{١٩} :

^{١٨} اللوزي ، سليمان أحمد ،. زويك ، مهدي حسن ، الطراونة ، مدحت إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ ، ص ٢١- ٢٢ .

١- الوفورات الاقتصادية : economies of scale

إن كبر حجم البنك ، واتساع دائرة نشاطه ، سيؤدي ذلك إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية له ، والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء .

٢- الأمان : safety

إن تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك يحمل في طياته تبايناً في نوعية العملاء (مودعين ومقترضين) وأنشطتهم ، وأيضاً تبايناً في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية ، وهو ما يقلل من احتمالات حدوث سحبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك لمخاطر العسر المالي ، وكما يقلل من احتمالات تعرض محفظة الاستثمارات لخسائر رأسمالية كبيرة أو لانخفاض شديد في العائد المتولد عنها .

٣- المنافسة :

إن وجود البنوك ذات الفروع من شأنه أن يخلق مناخاً تنافسياً بين الفروع يسهم في تحسين الخدمة المقدمة للعملاء .

٤- تدفق الأموال :

إن من أهم مزايا البنوك ذات الفروع أنها تتمكن من تحويل الأموال من الفروع التي يقل فيها الطلب على القروض إلى فروع أخرى تحتاج إلى مزيد من الأموال لمواجهة طلب متزايد على القروض وهو ما يعني في النهاية الاستغلال الأمثل للموارد .

٥- خدمة العملاء :

إن البنوك ذات الفروع تتمكن من تقديم خدمات لعدد كبير من العملاء ، وكما أنها تقدم تلك الخدمات بما يلئم كل منطقة .

ثانياً : بنوك السلاسل : (chain Banks) :

نشأت هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها ، وهذه البنوك تمارس نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع .

و تشكل هذه السلسلة مجموعة من البنوك منفصلة عن بعضها البعض إدارياً ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها ، وينسق الأعمال فيما بينها ، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : بنوك المجموعة : (Group Banks) :

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها ، وتشرف على توجيهها ، وهي ذات طابع احتكاري وقد أصبحت سمة من سمات العصر ، وقد انتشرت هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا .

وهناك نوعان من الشركات القابضة :

١- شركة قابضة ذات بنك واحد : (SBHC) (single bank holding company)
وفيه تسيطر الشركة القابضة على بنك واحد إلى جانب سيطرتها على شركة أو شركات تمارس أنشطة غير مصرفية .

٢- الشركات القابضة ذات البنوك المتعددة : (multibank holding company)
(MBHC) وهي الشركات ذات البنوك المتعددة ؛ أي السيطرة تمتد لأكثر من بنك ، كما قد تمتد إلى شركات تمارس أنشطة غير مصرفية ، وعادة ما يكون انضمام البنوك والشركات إلى الشركة الأم وفقاً لضوابط ومعايير معينة .

وعادة ما تؤثر الشركة القابضة على البنوك التابعة بطريقة مباشرة من خلال تدعيم طاقتها الاستثمارية ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال الأنشطة غير المصرفية التي يمكن أن تمارسها الشركات التابعة .

- حيث يأخذ التأثير المباشر صوراً متعددة من أهمها : تعويض البنك من تسرب الودائع ، فعندما ترتفع أسعار الفائدة على الأوراق المالية وتكون في معدلها الفائدة على الودائع لأجل قد يفضل عملاء البنك استخدام مدخراتهم في شراء تلك الأوراق بدلاً من بقائها في وديعة لأجل وهذا يعني تسرب جزء من الموارد المتاحة للاستثمار ، ولتعويض البنك عن ذلك التسرب تقوم الشركة القابضة بالاقتراض من السوق ثم إعادة إقراض المتحصلات إلى البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية وهذا ما يطلق عليه بالرفع المزدوج^{٢٠} .

أما التأثير غير المباشر من خلال الأنشطة غير المصرفية التي تمارسها الشركات الشقيقة في تدعيم البنوك التجارية وتتمثل ب^{٢١} :

١- تكامل الخدمات بين الشركات القابضة وبين البنوك التابعة، وهذا ما يحقق وفورات للبنك .

٢- كما أنها قد تساعد في حماية أموال المودعين .

^{٢٠} Jessup, panl F .modern bank management –west publishing co , 1980 Minnesota , USA .p1383 .

^{٢١} Ibid , modern bank management. 1980, p506 .

٣- الاستفادة من مزايا التنوع : لأن ممارسة الشركات لأنشطة غير مصرفية إلى جانب الأنشطة المصرفية التي تمارسها البنوك يجعلها تتمتع بمزايا التنوع التي تتمثل بانخفاض المخاطر التي تتعرض لها ^{٢٢}.

رابعاً : البنوك الفردية : (unit Banks)

وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات ، ويقتصر عملها عادة في الغالب على منطقة صغيرة ، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول شديدة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية و الكمبيالات المخصصة ، فهي توظيف قصير الأجل حيث يمكن تحويلها إلى نقدية بأسرع وقت وبأقل جهد ونفقة ممكنة ، وهي تحقق هدفاً مزدوجاً للبنك : ١- السيولة المرتفعة لضمان السداد والاسترداد ٢- تحقيق العائد .

كما تقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل التي تأخذ الأشكال التالية ^{٢٣}:

أ- القروض العادية (ordinary term loans) : والتي يمتد تاريخ استحقاقها إلى أكثر من سنة وقد تسدد دفعة واحدة أو على أقساط .

ب- القروض المتجددة (revolving credit agreement) : يكون القرض في صورة كمبيالة تستحق بعد عدة شهور ، حيث يكون للعميل الحق في تجديدها مرة أو أكثر خلال فترة تصل إلى ثلاث سنوات .

ج- القروض تحت الطلب : (standby credit) : وفيها يُعطى العميل الحق في الحصول على قرض في حدود مبلغ ما في أي وقت خلال فترة معينة .

- كما تقوم بتقديم قروض تمويل التجارة الخارجية من خلال تقديمه لكمبيالات تستحق بعد عدة شهور يحررها المستورد لصالح المصدر ويعتمدها البنك التجاري من خلال استعداده لسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، وعادة ما يقتصر توظيفها على الأجل القصير ويرجع ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها .

- وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خبرات مصرفية ، وهي لا توجد إلا في الدول الرأسمالية وحدها ، وقد وجدت مثل هذه البنوك في مصر حتى عام ١٩٦٠ مثل بنك سوارس ، وهي السنة التي تم فيها تأمين البنوك في مصر .

²³ Rose et al , 1993,p168 .

خامساً : البنوك المحلية : (Local Banks) :

وهي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة ، وإن مثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة ، وقد يحذر على البنوك المحلية تجاوز حدود منطقتها ، وعادة ما تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال المصرفية من خلال قبول الودائع ، ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية ، بالإضافة إلى تمويل التجارة والقطاعات الصناعية وتقديم القروض الاستهلاكية تلك القروض التي تقدم للأفراد بغرض تمويل شراء السيارات أو الثلاجات أو غيرها من السلع المعمرة أو لإدخال تحسينات على مساكنهم وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية .

الخدمات المقدمة من البنوك التجارية :

بما أن المصارف التجارية مؤسسات يلتقي فيها عرض النقود والطلب عليها وهدفها الرئيسي قبول الودائع من المودعين ، وتقديم القروض والخدمات الأخرى للمقترضين ، فهي مؤسسات تقبل النقود كودائع ، وتحترم طلبات مودعيها في سحبها في أي وقت ، وتمنح القروض ، كما تقوم باستثمار الودائع الزائدة ، فالعمليات المصرفية تتضمن قبول استثمار أو إقراض مدخرات الأموال المودعة من قبل الجمهور ووفقاً لطلب وإمكانية استردادها من قبل المودعين أو استخدامها للدفع بواسطة الشيكات أو الكمبيالات أو أوامر السحب أو أي أسلوب آخر^{٢٤} .

حيث سنعرض أهم الخدمات التي يقدمها المصرف التجاري السوري في المادة الرابعة من مرسوم إحداثه^{٢٥} :

- يهدف المصرف التجاري السوري إلى تمويل التجارة الداخلية و الخارجية والقيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية وفق الضوابط والحدود التي يضعها مجلس النقد والتسليف وبما لا يتعارض مع الأنظمة النافذة ومن هذه الأعمال :

١- فتح حسابات جارية ، وحسابات توفير ، وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لأجل مختلف .

٢- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح ، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده .

²⁴ H.L.Bedi , V.K. Hardkar , Practical Banking A dvances, 1993 , U B S P ublisher , LONDON,P14

^{٢٥} المرسوم التشريعي :مرسوم إحداث المصرف التجاري السوري رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٦ .

- ٣- تمويل العمليات التجارية ، ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات .
- ٤- خصم أسناد القروض ، ومنح السلف والقروض بضمانة هذه الأسناد.
- ٥- التعامل مع الصناديق الاستثمارية .
- ٦- إصدار شهادات الإيداع ، والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد الأمر والسفاح وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات بمختلف أنواعها وشراء هذه الأوراق والاتجار بها .
- ٧- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية ، وبطاقات الدفع والائتمان ، والشيكات السياحية والتعامل بها وإدارتها .
- ٨- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة .
- ٩- إصدار وقبول الكفالات بأنواعها .
- ١٠- الاستدانة لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية
- ١١- الإقراض لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية .
- ١٢- تقديم خدمات الدفع والتحويل والمعاملات المصرفية الالكترونية.
- ١٣- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وإصدار الأدوات المالية الإسلامية .
- ١٤- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق وسائر القيم المتداولة .
- نظراً لاتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للمصرف من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها للوحدات الإنتاجية التي تعاني من عجز ، قد أدى ذلك إلى الحد من العمليات والخدمات المصرفية التقليدية ، والولوج إلى مجال العمل كأمناء استثمار كوظيفة جديدة لها مميزاتها في تطوير عمليات وخدمات هذه البنوك نحو آفاق واسعة وحديثة وأكثر مساساً بحاجة العملاء سواء من ناحية تلبية المتطلبات الشخصية المتمثلة في خدمات يصعب على العملاء القيام بها لما تتطلبه من خبرة ومهارة خاصة أو قد تشغلهم ظروف عملهم عن ممارستها أو من ناحية تلبية المتطلبات الخاصة بأعمالهم كتقديم الاستشارات الخاصة بالنواحي المالية والاقتصادية والضريبية.

الخدمات التي تقدمها إدارة أمناء الاستثمار:

بما أن أمانة الاستثمار هي علاقة تنشأ نتيجة نقل الملكية لشخص يُعدُّ مسؤولاً عن الممتلكات ويقوم بالاحتفاظ بها وإدارتها لصالح مالكيها .

ويمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها إدارة أمناء الاستثمار :

أ- خدمات الأفراد : وتتضمن مايلي :

١- قبول تنفيذ الوصايا : حيث يقوم البنك بتنفيذ وصية الفرد وفقاً للقواعد القانونية المتعارف عليها ، وكما يقوم بالاتفاق مع الورثة على إدارة أموال الشركة بصورة توفر للأسرة أفضل دخل ممكن بعد وفاته .

٢- تنفيذ تفويضات العملاء : وذلك بأن يعهد بعض العملاء إلى البنك لإجراء عمليات مالية لصالحهم مثل إجراءات التأمين ، شراء وبيع الأراضي وتحصيل الإيرادات والإيجارات العقارية .

٣- إدارة أموال العميل : نتيجة الصعوبات التي يواجهها العميل في إدارة عملياته الاستثمارية فقد أصبح البنك يدير كافة أصوله المالية من خلال :

١- الاحتفاظ بالأوراق المالية للعملاء .

٢- تنفيذ طلبات الاكتتاب في أسهم الشركات لصالح العملاء .

٣- تنفيذ عوامل شراء وبيع الأوراق المالية طبقاً لتعليمات العميل .

٤- منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية التي تسلم للبنك .

٥- إدارة الأوراق المالية المملوكة للعميل .

وتتقاضى البنوك نظير خدماتها للأوراق المالية عمولات ومصاريف بجانب التكلفة الفعلية التي تتحملها عند البيع والشراء .

٤- تقديم الاستشارات الشخصية :

إذ يمكن للعملاء من الأشخاص المتعاقدين مع بعض البنوك الحصول على كثير من الاستشارات الشخصية ، مثل حساب الضرائب المستحقة على العميل أو تقديم الخدمات القانونية في مجالات القضايا المالية .

ب- خدمات المنشآت :

تقوم البنوك بتقديم مجموعة من الأعمال من أهمها :

١- **تقييم الأصول** : وخاصة فيما يتعلق بأغراض الاندماجات والتصفية؛ لأن خبراء البنك يقدمون تقارير عن حالة المنشأة أو المشروع أو الشركة ومركزها المالي في تاريخ الاندماج أو التصفية .

٢- **نظم خاصة للمعاشات** : حيث تُعد خصيصاً للعاملين بالمنشآت الخاصة والإشراف على تنفيذها ، واستثمار هذه الأموال في الأصول الثابتة بدلاً من الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة ثم صرف هذه المعاشات عند التقاعد .

٣- **القيام بعمليات الأوراق المالية** سواء بإصدار الأسهم الخاصة بالشركات أو عقد القروض العامة سواء أكان الإصدار بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية .

٤- **تقديم الاستشارات الخاصة بالنواحي المالية والقانونية والمحاسبية والاقتصادية والضريبية.**

٥- **إعداد المرتبات والأجور نيابة عن المنشأة** ، مع خصم الاستقطاعات وإضافة الصافي في حسابات العاملين ، مع عمل حساب كشف لكل موظف على الحاسب الآلي يتضمن تحليلاً وافياً لمستحقاته واستقطاعاته ^{٢٦} .

- **الخدمات الشخصية التي يقدمها المصرف التجاري للعملاء** : وتتضمن ما يلي :

- a. خدمات سياحية .
- b. خدمات تنسيق مع الشركات الأجنبية .
- c. تقديم النصائح والإرشاد في كثير من المجالات المالية والإدارية الخاصة بالعمل .
- d. دراسة وتأسيس وإدارة الشركات لصالح بعض العملاء .
- e. إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للعملاء .
- f. تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى .
- g. تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب عملائه .
- h. قبول الأمانات وتأجير الخزن الخاصة ولأصحاب الحسابات الجارية فقط .
- i. خدمات تحويل النقود بالبنوك .

^{٢٦} عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨١-

- j. حساب ميزانية الأسرة : وفيها يقوم البنك بتنظيم إنفاق الأسرة ذات الدخل الثابت على مدى العام مقابل حصول البنك على عمولة .
- k. الخدمات المباشرة والانترنت : : وفيه يستطيع العميل بموجب رقم سري خاص بالاتصال المباشر بحساباته ، وإجراء كافة المعاملات المصرفية في أي زمان ومكان .
- l. نقاط البيع عن طريق بطاقات الصراف الآلي .
- m. الخدمة الليلية المتكاملة .
- n. إعطاء إغراءات للعملاء من خلال منح أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة التي تمنحها المصارف الأخرى ، وعرض بعض السلع بأسعار مخفضة .
- o. منح أسعار فائدة تصاعدية مع ارتفاع الرصيد .
- p. منح أسعار فائدة خاصة لأصحاب الودائع الكبيرة ذات النشاط المنخفض فيما يخص حركة السحب .
- q. سداد المدفوعات نيابة عن العملاء سواء أكانت دورية أو غير دورية وذلك خصماً من حسابهم الجاري مثل فاتورة التلفون ، إيجار المسكن أقساط التأمين .
- r. التيسير على بعض فئات العملاء : وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية ثلاثتهم ، كإنشاء فروع في أماكن ملائمة ووجود أماكن مخصصة لأصحاب السيارات

المبحث الرابع :

دور البنوك في الاقتصاد ومدى أهمية القوائم المالية التي تعدها :

تعتبر المصارف من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني لأنها تقوم بتجميع المدخرات الوطنية وتقدمها للمؤسسات والشركات والأفراد الذين يحتاجون إليها وخاصة المؤسسات الإنتاجية فالمصرف بهذه الحالة يساهم في زيادة الإنتاج ، وتشغيل العمال واستثمار المواد الأولية (أي يخلق عرضاً جديداً) ، كما ويساهم في زيادة التصدير فهو يساهم في تصدير المنتجات للشركات التي يمولها البنك الأمر الذي يزيد من حجم القطع الأجنبي ويدعم سيولة المصرف نفسه.

ولأي مصرف رسالتان :

أولاً : رسالة ربحية : يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة ؛ أي لا نقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع ؛ أي لا بد أن يتم توظيف الأموال التي حصل عليها من المصادر ، وأن يخفض نفقاته ؛ لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية ، فالإيرادات الإجمالية هي من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله . أما النفقات الإجمالية : فهي تتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها للمودعين ، وبالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي يعجز عن استردادها وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة ، ويسعى البنك إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تقليل نفقاته من ناحية وعن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي ممكن .

ثانياً : رسالة تنموية : يساهم البنك في تمويل مشاريع إنتاجية أو خدمية تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وترفع معدلات النمو الاقتصادي .

أي تركز الرسالة التنموية على تمويل المشاريع الصناعية والزراعية خاصة إذا كانت المواد الأولية تتوفر للإنتاج الصناعي ، فإن قيام المصرف بالتمويل سوف يساهم في استثمار المواد الأولية وتشغيل العمالة وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ، الأمر الذي يعني وقف الاستيراد من هذه السلع وتوفير القطع الأجنبي اللازم وتوجيهه للتنمية ؛ أي أن المصرف بهذا التمويل يدعم

النشاطات الإنتاجية الصناعية والزراعية التي تساهم في زيادة حجم الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

كما وقد دخل مفهوم جديد هو مفهوم المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع كأحد المداخل المهمة للإدارة الحديثة للمصرف والذي يتمثل في المساهمة في التقدم الاقتصادي والتقني ورفع مستوى الوعي المصرفي بين أفراد هذا المجتمع وتشجيعهم على الادخار وخلق الائتمان المناسب^{٢٧}.

من هنا نجد أنه قد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية ، وقد ازدادت أهميتها بسبب دورها النشط والفعال ، وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية وخروجها عن النشاط التقليدي (القديم) وقيامها بأدوار ومهام جديدة ، بالإضافة إلى دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسليها المنتشرة .

تقوم البنوك بعدة أدوار أساسية في الاقتصاد بشكل عام وتُعتبر هذه الأدوار حيوية وهامة وهي على الشكل التالي^{٢٨} :

١- دور الوساطة :

وهي عملية تحويل الادخارات من الأفراد إلى ائتمان على شكل قروض تُمنح للمؤسسات والأفراد وذلك بهدف القيام بعمليات إنتاجية واستثمارية.

٢- دور الدفع :

وهو القيام بدفع وإتمام الصفقات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات من خلال تحصيل الشيكات ودفع الحوالات والتحويلات الالكترونية وغيرها.

٣- دور الضامن :

أي عملية ضمان دفع المستحقات من خلال إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية حيث يقف البنك جاهزاً لأداء التزامات عملائه حين الحاجة .

٤- دور الوكالة :

حيث يقوم البنك بإدارة ممتلكات عملائه من أموال وعقارات وأوراق مالية وغيرها .

٥- دور تنفيذ السياسة الاقتصادية :

^{٢٧} وهيب الراوي ، خالد ، إدارة العمليات المصرفية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٨ .

^{٢٨} الشعار . محمد نضال ، أسس العمل المصرفي ، سورية ، حلب ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٧-١١٨ .

وهنا يقوم البنك بدور أساسي في الاقتصاد حيث يكون الأداة التي من خلالها تقوم الحكومات بتنفيذ سياساتها الاقتصادية وبشكل خاص النقدية منها تحقيقاً للأهداف الاقتصادية العامة للحكومة .

- إن أهم ما يُلاحظ على نشاط المصارف التجارية قيامها بدور متميز في تجميع الودائع ، وإعادة إقراضها للمنتجين والأفراد والشركات ؛ لذلك فإن هذه المصارف تتحمل مسؤولية كبيرة اتجاه الاقتصاد الوطني في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية ؛ أي أن المصارف التجارية لم تعد مجرد مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والمقترضين بل مؤسسات مالية قادرة على التأثير على عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال قدرتها على خلق الائتمان المصرفي^{٢٩} مما سبق يمكننا أن نحدد أهمية دور البنوك في الاقتصاد كما يلي :

١- تمويل المشروعات في قطاعي الأعمال العام والخاص وذلك من خلال منحها كافة أنواع التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع في عمليات الإنتاج والتوزيع أي إنشاء خطوط إنتاج أو توزيع لسلع وخدمات جديدة .

٢- مساعدة المشروعات العامة التي تواجه حالة من التعثر النقدي لاستمرار عملياتها ، وإحداث نوع من التدفق يساعدها على النمو ومعالجة هيكلها المالي الذي أصابه كثير من الخلل خاصة المشروعات التي تحتل نصيباً ملائماً من السوق لبعض السلع الضرورية والاستراتيجية.

٣- المساهمة في تمويل العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة خاصة فيما يتعلق بالعالم الخارجي مما يزيد من الثقة في التعامل مع السوق وتقديم المزيد من الخدمات.

٤- المساهمة باستثمارات خاصة في مشروعات الأعمال الخاصة وتشجيعها على الاستمرار في السوق وتركها بالتدريج.

٥- الاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة والمتعلقة بتمويل المشروعات الخدمية العامة ؛ وذلك من أجل زيادة كمية الخدمات المقدمة للسوق .

٦- تمويل مشروعات الإنتاج لغرض التصدير سواء أكانت عامة أو خاصة أو مشتركة وذلك لزيادة حصة الاقتصاد الوطني من الصادرات العالمية كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا والصين .

^{٢٩} الشمري . ناظم ، النقود والمصارف والنظرية النقدية . مرجع سبق ذكره . ١٩٩٩ ، ص ١٣٩ .

- ٧- الترويج لمشروعات الأعمال العامة والخاصة لجمهور المتعاملين داخل وخارج السوق ، ومساعدة إدارة هذه المشروعات في دراسة السوق وكيفية استغلال الفرص المتاحة به .
- ٨- المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل داخل وخارج الجهاز المصرفي .
- ٩- جذب المزيد من المدخرات خاصة تلك التي تكون بالعملات الأجنبية ؛ وذلك لتمويل احتياجات مشروعات الأعمال وتخفيض الاعتماد على الخارج بما يخفض من أعباء الدين من ناحية وتحقيق عائد للمدخرين بالداخل من ناحية أخرى .
- ١٠- المساهمة في استقرار الأسعار بالسوق المحلي ، والحد من الآثار الضارة للتضخم ، وذلك عن طريق المساهمة في زيادة المعروض من المنتجات في السوق وسحب قدر من المعروض النقدي ، وذلك عن طريق اتباع السياسات التي تمكن من جذب النقود ووسائل الدفع الأخرى نحو توظيفها بالبنوك .
- ١١- المساهمة في تنشيط السوق الرأسمالي وذلك عن طريق شراء الأسهم والسندات الخاصة بمشروعات الأعمال الجديدة وإعادة طرحها للبيع بعد استقرار هذه المشروعات وتحقيق معدل نمو ملائم .

القوائم المالية في المصارف التجارية :

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية القوائم المالية التي يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية وهذه القوائم هي ^{٣٠} :

- ١- قائمة الدخل .
 - ٢- قائمة الأرباح المحتجزة .
 - ٣- قائمة المركز المالي .
 - ٤- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
 - ٥- قائمة التدفقات النقدية .
- وفيما يلي توضيح للقوائم المالية المذكورة أعلاه :
- أولاً : قائمة الدخل :

^{٣٠} FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD (FASB) STATEMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING CONCEPTS ,NO . 5 1994 P6

تُعد قائمة الدخل إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح خلال فترة محاسبية معينة ، ويمكن النظر إليها على أنها بيان مالي يتضمن إيرادات ونفقات الوحدة الاقتصادية المستحقة خلال فترة محاسبية معينة ، وتُعتبر الترجمة المالية لسياسات الإدارة ، ويمكن من خلال مفردات تلك القائمة تقييم أداء الإدارة بشكل فعّال ^{٣١} .

ويُعتبر الهدف الأساسي من قائمة الدخل هو تزويد إدارة المصرف بمعلومات تفيد في اتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني ؛ لأن الربح الصافي المستخرج من هذه القائمة يُستخدم كمقياس للحكم على مدى فعالية وكفاءة الإدارة ، والوقوف على القوة الإيرادية للمصرف ومدى قدرته على تحقيق الأرباح واستقرارها ، ومدى قدرة المصرف على الاستمرار وخلق التدفقات النقدية المستقبلية الكافية للإيفاء بالتزاماتها .

ثانياً : قائمة الأرباح المحتجزة:

تُعد قائمة الأرباح المحتجزة قائمة مكملّة لقائمة الدخل ، فهي قائمة تظهر كيفية التصرف في الأرباح سواء بتوزيعها على المساهمين في صورة توزيعات أو احتجازها لزيادة المركز المالي للمصرف وكذلك الأرباح المتبقية التي يمكن استثمارها داخلياً في عمليات الوحدة الاقتصادية التشغيلية ^{٣٢} .

أي أن قائمة الأرباح المحتجزة تُظهر بوضوح كيفية تصرف الإدارة في صافي الدخل المتحقق عن الفترة ، فقد تحتجز إدارة الوحدة الاقتصادية كل الدخل المتحقق خلال السنة ضمن الأرباح المحتجزة ، وبالتالي زيادة حقوق الملكية وزيادة أصول الوحدة الاقتصادية ، أو أن تقوم بتوزيع جزء من هذا الدخل واحتجاز الجزء الآخر ، أو أن تقوم بتوزيع كل صافي الدخل المتحقق عن العام مع جزء من الأرباح المحتجزة من سنوات سابقة . فالمصرف يحتاج لزيادة حجم الأرباح المحتجزة وذلك بهدف زيادة أو دعم المركز المالي لذلك تفضل أكثر الإدارات المصرفية الاستمرار بسياسة الأرباح المحتجزة إلى فترة تحقيق الأمان ، حيث سياسة الأرباح المحتجزة هي أفضل عملية للتمويل لأنها الأقل تكلفة من بين مصادر التمويل .

ثالثاً : قائمة المركز المالي :

^{٣١} الحياي ، وليد ناجي ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٨ ص ٤٩-٥٠

^{٣٢} الليثي . فؤاد محمد ، نظرية المحاسبة ، المدخل المعاصر ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٣ ص ٣١٩

هي عبارة عن تقرير يوضح المعلومات الخاصة باستخدامات المنشأة المالية المتمثلة بأصولها ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة بالخصوم وحقوق الملكية وتُعرّف الميزانية على أنها : (البيان الموضوع في نهاية فترة معينة حيث تبين المركز المالي للمنشأة المالية في لحظة إعدادها، كما أنها تظهر مصادر أموال المنشأة المالية وأوجه استخدامها^{٣٣}).

يمكن من خلال قائمة المركز المالي في المصرف معرفة حجم الأصول ، ودراسة العلاقة بين الأصول بعضها ببعض للوقوف على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بصورة فعالة ؛ وذلك لإنتاج عائد مناسب لسداد التزاماتها ، وكما تظهر هذه القائمة درجة المرونة المالية والتي تمثل قدرة المصرف على اتخاذ القرارات اللازمة لتغيير وتوقيت التدفقات النقدية مما يساعد على تلبية الاحتياجات النقدية واستغلال فرص الاستثمار غير المتوقعة .

رابعاً : قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تُعد قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، ولقد تعددت مصادر التغير في حقوق الملكية حيث توضح التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في رقم الأرباح المحتجزة ؛ أي أن هذه القائمة وقائمة الدخل تغطيان كافة مصادر التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية .

إن قائمة التغير في حقوق الملكية تشتمل على العناصر الأساسية التالية^{٣٤}:

أ- رصيد حقوق المساهمين أول الفترة والذي يتمثل في رأس المال المدفوع فضلاً عن الأرباح المحتجزة .

ب- الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال بصفتهن ملاكاً للمشروع وهذه الاستثمارات قد تكون في صورة نقدية أو عينية أو من الاثنين معاً .

ج- التوزيعات على أصحاب رأس المال وهي بدورها تنقسم إلى نوعين :

١- توزيعات أرباح وتمثل عائداً على رأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات الأرباح المحتجزة .

^{٣٣} لطفي . أمين السيد أحمد ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمارات في الأوراق المالية بالبورصة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٩٨ ، ص ٤

^{٣٤} الشيرازي . عباس ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠ ص ٢٢٠-٢٢٢

٢- توزيعات من رأس المال وتمثل استرداداً أو تخفيضاً لرأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات رأس المال المدفوع .

د- رصيد حقوق المساهمين نهاية الفترة .

وإن لهذه القائمة أهمية كبيرة في :

١- تدعيم ثقة المودعين بقدره البنك على حماية وضمان أموال المودعين .

٢- تعزيز قدرة البنك على تمويل نشاطه الإقراضي والاستثماري وبالتالي قدرته على أداء التزاماته ووظائفه .

٣- امتصاص الخسائر الناتجة من عمليات المصرف وعدم جعلها تنفذ إلى الودائع .

خامساً : قائمة التدفقات النقدية :

وهي القائمة التي تعكس التدفق النقدي بين فترتين متتاليتين وغالباً ما تكون في بداية السنة ونهايتها ، ولقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقائمة التدفقات النقدية ؛ وذلك لأن قائمتي الدخل والمركز المالي لا تفيان بالغرض الذي يستهدفه الدائنون والمساهمون وغيرهم من مستخدمي هاتين القائمتين فكلا القائمتين لا تعطي مستخدماً صورة واضحة ومفصلة عن التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية خلال فترة معينة^{٣٥} وذلك لأن قائمة التدفقات النقدية تزودنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلة وحركة التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمنشأة خلال فترة زمنية معينة ، كما تزودنا بمعلومات واضحة عن الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية خلال فترة معينة . لقد طالبت معايير المحاسبة بإعداد قائمة التدفقات النقدية ؛ لأن إعداد هذه القائمة يحقق الفوائد التالية للوحدة الاقتصادية^{٣٦}:

١- التعرف على إمكانية المنشأة في خلق التدفقات النقدية اللازمة في المستقبل

٢- التعرف من خلال قائمة التدفقات النقدية على وضع السيولة في المصرف وعلى قدرتها على توزيع الأرباح للمساهمين وتسديد الالتزامات المترتبة عليها .

٣- الاطلاع ومعرفة الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة معينة فيما يتعلق بالعمليات الاستثمارية ك شراء وبيع الموجودات الثابتة مثلاً ، وفيما يتعلق بالعمليات التمويلية كالاقتراض وتسديد القروض وإصدار أسهم جديدة وتوزيعات أرباح للمساهمين ، ولذلك فإن

³⁵ Kieso.donald, and others ,intermediate accounting , 1998 ,p223

^{٣٦} الحسني ، صادق ، التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص٣٩٦

المعنيين بالقوائم المالية من أطراف خارجية يهتمهم الاطلاع على أسباب الزيادة أو النقصان في الموجودات والمطلوبات خلال فترة معينة .

وإن هناك كثيراً من المبررات للتأكيد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية منها ^{٣٧}:

- إن استمرار المنشأة لا يرتبط بقدرتها على تحقيق أرباح فقط ، وإنما يرتبط بقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها ، وقد يكون هناك تعارض بين السيولة والربحية فالأنشطة المربحة قد لا تقدم سيولة في الوقت المناسب .

- وهناك طريقتان لإعداد هذه القائمة وهما : الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ، وهاتان الطريقتان لا تختلفان عن بعضهما إلا في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

وهناك قواعد لإعداد هذه القائمة :

١- القواعد الأساسية التي تحكم مصادر الأموال :

أولاً : كل نقص في الموجودات هو مصدر للأموال .

ثانياً : كل زيادة في المطلوبات هي مصدر للأموال .

ثالثاً : كل زيادة في حقوق الملكية هي مصدر للأموال .

٢- القواعد الأساسية التي تحكم استعمالات الأموال :

أولاً : كل زيادة في الموجودات هي استعمال للأموال .

ثانياً : كل نقص في المطلوبات هي استعمال للأموال .

ثالثاً : كل نقص في حقوق الملكية هي استعمال للأموال .

أي أن هذه القائمة تعطي صورة كاملة عن قرارات الإدارة المصرفية في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وبالتالي تساعد على تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المصرف وهيكله المالي

كما وتساعد الإدارة في توجيه قرارات الاستثمار عن طريق طمأنة المستثمرين عن استمرارية المصرف ، وتسهم في تقديم بيانات شاملة عن سيولة المصرف ، وتقدم مؤشراً على درجة توسع المصرف وقدرته على تحقيق أرباح .

^{٣٧} الوابل ، وابل بن علي ، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثاني ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٦ ص ٢٢١

أي أن دور قائمة التدفقات النقدية هو دور مكمل لقائمة الدخل ، وكأداة لإظهار المركز المالي والوضع النقدي للمصرف ، وكمقياس يساعد في تقييم الأداء المالي للمصرف وتوقع الأداء في المستقبل.

المبحث الخامس:

موارد واستخدامات المصرف التجاري :

إن قائمة المركز المالي : والتي تعرف بأنها :

عبارة عن كشف يتضمن أصول والتزامات وحقوق الملكية للمصرف في لحظة إعدادها.

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

وميزانية المصرف التجاري تحتوي على جانبين : الموارد والاستخدامات، حيث تعكس طبيعة المركز المالي للمصرف في لحظة زمنية معينة ، كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به المصرف متوخياً تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها .
ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط المصارف التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانياتها .

أولاً : جانب المطلوبات :

ويبين مصادر أموال المصرف التجاري والالتزامات التي عليه خلال سنة مالية كاملة .

١ - البند الأول : رأس المال :

تتكون مصادر رأس المال المصرفي بموجب اتفاق بازل من شريحتين أساسيتين هما :

الشريحة الأولى من رأس المال أو رأس المال الأساسي :

(Tier1 Capital) يمثل حقوق الملكية ويظهر بشكل دائم في الميزانية العامة للمصرف وتتضمن هذه الشريحة كلاً من :

أ- رأس المال المدفوع : (Paid up capital) : المتمثل بالأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة غير المتراكمة .

ب- الاحتياطيات المعلنة : (Disclosed Reserves) : مثل الاحتياطي القانوني ، والاحتياطيات العامة المخصصة بشكل اختياري ، وعلاوة الإصدار (فائض رأس المال)، وأية احتياطيات أخرى لها نفس الطبيعة .

ج- الأرباح المحتجزة : وهي الأرباح غير الموزعة والتي يستطيع المصرف توزيعها على حملة الأسهم متى يشاء .

د- حقوق الأقلية للمصرف في رؤوس أموال الشركات التابعة والتي تزيد ملكية المصرف كشركة قابضة فيها عن ٥٠٪ والموحدة ميزانيتها مع ميزانية المصرف .

الشريحة الثانية من رأس المال أو رأس المال المساند أو التكميلي :

(Tier2 Capital) ويشتمل على ما يلي :

أ- **الاحتياطيات غير المعلنة : (Undisclosed Reserves)** التي تتكون من الأرباح المتحققة التي لا يتم الإفصاح عنها والتي لا يترتب عليها أي التزام مهما كان نوعه بما فيه الالتزام الضريبي .

ب- **احتياطيات إعادة تقييم الموجودات : (Asset Valuation Reserves):** وهي التي تنشأ عن إعادة تقييم المصرف لموجوداته الثابتة التي يستعملها لأعماله العادية ، ولا يشمل ذلك تلك الموجودات الثابتة التي يمتلكها المصرف سداداً لديونه والفروقات الناتجة عن الزيادة في قيمة الأسهم والأوراق المالية طويلة الأجل التي يملكها المصرف ، ويشترط لقبول الاحتياطيات الخاصة بالأوراق المالية والأسهم خضوعها لخصم مقداره (٥٥٪) من الفرق بين التكلفة التاريخية وبين القيمة السوقية وذلك لاستيعاب التقلبات الحادة في أسعارها .

ج- **المخصصات العامة (General provision) :** وهي المخصصات المعتمدة لمواجهة مخاطر ليست ظاهرة ولكن قد تتحقق في المستقبل ولا تشمل المخصصات المعتمدة لمواجهة ديون محددة بعينها .

د- الاحتياطيات العامة لخسائر القروض (Reserve General loan loss)

هـ- **مخصصات المخاطر العامة للقروض الجيدة :** يقصد بها الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والمديونية ، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للاستعادة بمشيئة حاملها بدون موافقة مسبقة من السلطات الرقابية ومتاحة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف بدون اضطراره للتوقف عن العمل وأخيراً تسمح بتأجيل دفع الأرباح والفوائد في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف في الوفاء بمثل هذه الالتزامات .

و- **الديون طويلة الأجل (Subordinated term Debt) :** وهي ديون غير قابلة للإسهام في استيعاب خسائر المصرف الذي يواصل عمله إلا عند تصفية المصرف فقط ولا بد من أن تتوافر فيها الشروط التالية :

أن تكون محددة المدة ، وأن لا تقل استحقاقاتها الأصلية عن ٥ سنوات و تكون غير مضمونة برهن أو قيد على الموجودات ، وأن يتم إطفائها بنسبة (٢٠٪) سنوياً خلال السنوات الخمس الأخيرة من استحقاقاتها ، وأن لا تتعدى قيمتها (٥٠٪) من قيمة رأس المال الأساسي (بسبب

عدم مشاركتها في خسائر المصرف إلا عند التصفية) وتشمل هذه الديون كلاً من السندات والأسهم الممتازة ذات الاستحقاق المحدد والقابلة للاستعادة ^{٣٨} .

وإذا نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية ، الأمر الذي يؤكد ضآلة أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك ، وهذا يعكس أمراً له دلالة؛ أي تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها يفوق كثيراً جداً التأثير المستمد من مواردها الذاتية .

٢ - البند الثاني : الودائع :

وهي مبالغ يودعها أصحابها في المصرف بهدف الاستثمار والحصول على العائد من إيداعها ، ويتقاضى المودعون فائدة عليها استناداً للفترة التي يودعونها .

وتمثل النسبة الكبرى من موارد المصرف التجاري ، وتتكون من الإيداعات التي يقوم بها الأفراد والهيئات المختلفة ، وتعد من الموارد الخارجية (غير الذاتية) بالنسبة للمصارف التجارية .

تصنف الودائع وفقاً لأجل استحقاقها :

١ - الودائع تحت الطلب : (Demand Deposits Account) :

وهي إحدى السمات المميزة لوظائف البنوك التجارية ، وتمثل الأموال التي أودعها الأفراد أو الهيئات في المصرف بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ^{٣٩}

وتتميز عن أنواع الودائع الأخرى بحركتها المستمرة بالزيادة والنقصان ، ولا يدفع المصرف عليها فائدة حيث لها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك فهي تعد مصدراً لتمويل استثماراته التي تحقق له الأرباح ، وتمثل نسبة كبيرة من المعروض النقدي وبذلك تعتبر جزءاً من القوة الشرائية ، وتستخدم كوسيلة أساسية من وسائل الدفع حتى أطلق عليها النقود المصرفية ويحتفظ عادة الناس بهذه النوعية من الودائع لدى البنوك التجارية ، وذلك لتنفيذ عملياتهم اليومية أو كاحتياطي لمواجهة الظروف الطارئة أو لتمويل المشتريات والإنفاق للمستقبل. وقد تم استحداث أنواع جديدة من الودائع تحت الطلب وذلك بقصد جذب مدخرات العملاء وهي :

^{٣٨} حماد ، طارق عبد العال ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٥ .

^{٣٩} عبد الله ، خالد أمين ، الطراد ، اسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٢ .

– طلب السحب المتداول : (negotiable order of withdrawal)

ويسمى أوامر السحب التفاوضية وقد بدأ استخدام هذه الودائع اعتباراً من السبعينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة ، وهي ودائع هجينة (hybrid) حيث تحمل مزايا الودائع تحت الطلب (الجارية) وودائع التوفير ؛ أي أنه حساب يتيح فرصة سحب الشيكات عليه بالإضافة إلى ميزة حصول المودع على فائدة الأموال المودعة ويتطلب هذا النوع من الحساب الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد يتجاوز الحساب الجاري التقليدي ؛ أي أنها تُدار وكأنها ودائع توفير تستحق الفوائد الدورية^{٤٠} .

٢- الودائع لأجل :

تمثل الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة بإيداعها في المصرف لمدة محددة سلفاً ، ولا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها وإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاستحقاق وبين التساهل والدفع ، وفي الغالب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها ويخسر المودع الفائدة ، ولها سعر فائدة مرتفع ويودعها الأفراد بهدف الاستثمار وتحسين ظروف حياتهم لأنها تدر دخلاً مرتفعاً للأفراد ، أما بالنسبة للمصرف تعد مصدراً هاماً لأنه يوظفها باستثمارات طويلة الأجل .

٣- الودائع الخاضعة للإشعار :

ويُقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصرف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تُحدّد عند الإيداع ، وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل^{٤١} .

وقد تم استحداث نوع جديد من الودائع لأجل لأول مرة في الستينات ، وقد أخذت بالانتشار بصورة كبيرة خلال العشرين سنة الأخيرة من قبل الزبائن وصغار المودعين ، وهي مصدر مهم للأموال وخاصة للبنوك الصغيرة ، وعادة ما تكون معدلات الفائدة عليها أعلى من الفائدة على الودائع لأجل وتُقسم إلى قسمين :

⁴⁰ David S. Kidwell ,Richard L .Peterson ,David w .Blackwell ,David A. Whid bee, John Wiley & Sons, Financial institutions ,markets, and money, Inc. 2003, pp377.

^{٤١} – الشماع ، خليل ، عبد الله ، خالد أمين ، التحليل المالي للمصارف ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٠ ،

أ- شهادات الإيداع التي لا يُسمح لها بالتداول (non-negotiable certificates of deposits)

وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين البنك والعميل يتحدد فيها معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق ولا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع ، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد ، وإن أهم ما يميز هذه الشهادات هو المرونة في تحديد تاريخ الاستحقاق بما يناسب حالة كل عميل .

ب- شهادات الإيداع التي يُسمح فيها بالتداول : (negotiable certificates of deposits) : وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء ، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة ، ومعدل الفائدة عليها أكبر من معدل الفائدة على النوع السابق وفي كلا النوعين معدل الفائدة يتناسب طردياً مع تاريخ الاستحقاق ومن أشهرها شهادات الإيداع الكبيرة (Jumbo CDs) : وهي شهادات إيداع ضخمة تصدرها المصارف الكبيرة وتشتريها المنشآت الكبيرة والأجهزة الحكومية^{٤٢} .

٤ - ودائع التوفير (saving deposits) :

وهي الودائع التي تجمع بين خصائص الودائع الجارية والودائع لأجل من حيث أن لها فائدة ولكنها أقل من فائدة الودائع لأجل ويجوز السحب منها متى أراد مودعها ذلك^{٤٣} . وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق ، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها: صغر مبالغها ، وكثرة حساباتها ، وازدياد نموها مع نمو الوعي المصرفي ، والزيادة في الدخل بالرغم من أن هذا النوع من الودائع يكبد البنك نفقات تزيد في نسبتها عن تلك الودائع الأخرى فإن البنوك تحبذ تلك الودائع لأنها تخلق الوعي الادخاري وتدعم الوعي المصرفي حيث يستخرج لكل مودع دفتر يسجل فيه البنك البيانات المميزة للعميل وما يودعه وما يسحبه من حسابه وما يستحق له من فائدة والتاريخ الذي يتم فيه ذلك وتتميز حسابات التوفير بانخفاض الحد الأدنى للإيداع انخفاضاً كبيراً.

٣- البند الثالث : أرصدة للبنوك الأخرى والمراسلين :

⁴² David S. Kidwell ,Richard L .Peterson ,David w .Blackwell ,David A. Whid bee, John Wiley & Sons, Financial institutions ,markets, and money, Inc. 2003, pp378

^{٤٣} العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الاسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٩ .

وهذا البند يمثل حقوق البنوك الأخرى التي تعمل داخل الدولة أو التي تعمل خارج الدولة لدى البنك.

٤ - البند الرابع : الاقتراض من البنك المركزي أو من الهيئات الأخرى :

انطلاقاً من أن البنك المركزي هو بنك البنوك وهو المقرض الأخير لهذه البنوك ؛ لذلك فإنه يمكن للبنوك أن تقترض من البنك المركزي أو من الهيئات الدولية الأخرى والهدف من هذا الاقتراض يتمثل فيما يلي :

- a. معالجة بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك .
 - b. مواجهة التوسعات الموسمية في التمويل خاصة في مواسم الزراعة .
 - c. استخدام هذه القروض في تمويل الاستثمارات والقروض طويلة الأجل .
- بما أن البنك المركزي لا يقوم بتقديم القروض في أي وقت وبدون ضابط أو قيود فهو يقوم بدراسة الغرض من القرض ولا بد أن يتخذ قراره بخصوص السيولة وأن يتخذ هذا القرار في ضوء ظروف احتياجات السوق المصرفي وتقلباته المختلفة .

٥ - البند الخامس : شيكات وحالات مستحقة الدفع :

وهي عبارة عن ديون مستحقة الدفع من قبل البنك التجاري إلى بنوك أخرى ولكن لا تزال إجراءات تحصيل قيمة الشيكات لم تتم بعد حتى وقت إعداد الميزانية .

٦ - البند السادس : التزامات أخرى :

وهي تمثل التأمينات التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك في حالة إصدار البنك لصالحهم خطابات الضمان أو فتح اعتمادات مستندية لهم .

٧ - البند السابع : أرصدة دائنة أخرى :

وتشمل كافة الحسابات الدائنة كالمقبوضات مقدماً^{٤٤} .

^{٤٤} عبد الحميد ، عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨١ .

ثانياً : جانب الأصول :

ويشمل جميع موجودات البنك وجميع حقوقه لدى الغير والتي تمثل الأوجه المختلفة لاستخدامات البنك لموارده، وتتكون البنود المكونة للأصول من عدة بنود غير متجانسة فبعضها له طبيعة سائلة تصل فيها درجة السيولة إلى ١٠٠٪ مثل النقدية ، والبعض الآخر تنخفض فيه درجة السيولة ، والبنك التجاري يوفق بين البنود التي يحتفظ بها لتشمل درجات السيولة المختلفة ؛ وذلك حتى يفي بمتطلبات عملائه الخاصة بسحب ودائعهم وتحقيق الربحية المطلوبة التي يريد تحقيقها من جهة أخرى ؛ أي يوازن بين السيولة والربحية .

وتتكون الأصول من البنود التالية :

١ - البند الأول : النقدية :

وهو قيمة ما لدى البنك من أوراق نقدية أو نقود سائلة ، وعادة ما يحتفظ البنك بهذه النقدية لمواجهة متطلبات السحب اليومية التي يتعرض لها من العملاء ، وعادة ما تتحدد كنسبة من الودائع التي يحتفظ بها البنك وتختلف هذه النسبة من بنك إلى آخر وكذلك تختلف بالنسبة لنفس البنك من وقت لآخر .

البند الثاني : أرصدة لدى البنك المركزي :

تنص التشريعات على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي ، وهي نسبة الاحتياطي القانوني ولا يتقاضى عليها أية فوائد وعادة تتراوح بين ٢٠ % من إجمالي الودائع ، وتختلف هذه النسبة طبقاً للأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة وتبلغ هذه النسبة في سورية ١٠٪ من إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية.

٣ - البند الثالث : أرصدة لدى البنوك الأخرى والمراسلين :

و هي حسابات NOSTRO على شكل حوالات واعتمادات وكفالات وشيكات ... الخ حيث يقوم المصرف التجاري بفتح حساب جارٍ له لدى المصارف ؛ وذلك لتسهيل عملية التبادل المصرفي فيما بينها ، وتعتبر هذه الأرصدة من النقد الجاهز لذلك تدخل في حساب الاحتياطي النقدي للمصرف^{٤٥} .

^{٤٥} العصار ، رشاد ، الحلبي ، رياض ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان ، ص ٨٠-٨١ .

٤ - البند الرابع : شيكات وحوالات تحت التحصيل :

وهي عبارة عن حقوق استحققت بالفعل للبنك ولكن لم يتم تحصيلها حتى وقت إعداد الميزانية ، ويتصف هذا البند بكبر درجة السيولة فيه نظراً لقرب الفترة الزمنية التي يمكن أن تتحول به إلى نقود .

٥ - البند الخامس :أذون الخزانة :

وهي سندات قصيرة الأجل تصدرها الدولة أو من يمثلها لغرض تمويل العجز في موازنة الدولة حيث تُعتبر أهم وسيلة للقرض الداخلي قصير الأجل وهي سندات لحاملها تتراوح مدتها بين ٩١ يوماً إلى ١٢ شهراً ، وأول من اقترح فكرة استخدام أذون الخزانة هو الاقتصادي الأمريكي Bagehot عام ١٨٨٧ لتمويل الحكومة الأمريكية وبعدها شاع استخدام أذون الخزانة في تمويل موازنة الدولة وأسعار الفائدة عليها منخفضة نظراً لما تتمتع به من سيولة عالية فهي استثمارات سائلة ^{٤٦}.

٦ - البند السادس : أوراق تجارية مخصصة :

وتشمل هذه الأوراق الكمبيالات التي يقدمها عملاء البنك وتستحق بعد أجل معين ، ويقوم العميل بالحصول على قيمتها النقدية بعد خصم الفوائد والعمولات المستحقة للبنك ، وهي تشبه أذون الخزانة من حيث فترة الاستحقاق التي لا تتعدى شهراً قليلة ولكنها تمتاز عنها بأن أسعار الفائدة عليها مرتفعة ولكنها لا تتمتع بنفس درجة الضمان التي تتمتع بها أذون الخزانة ، وتمثل استثماراً مربحاً بالنسبة للمصرف نظراً لارتفاع سعر الفائدة عليها وقصر فترة التحصيل .

٧ - البند السابع : أوراق مالية حكومية :

وهذه الأوراق عبارة عن أسهم وسندات لجهات وشركات حكومية .

٨ - البند الثامن : أوراق مالية واستثمارات عادية :

وهي عبارة عن أسهم وسندات لشركات غير حكومية ، وعادة ما يكون العائد عليها مرتفعاً بالإضافة إلى إمكانية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي عند الحاجة للسيولة ، وبالإضافة إلى إمكانية بيعها في أسواق المال ، ولكن يمكن أن يضطر البنك لبيعها في أوقات قد تكون غير مناسبة وهذا ما يعرضه لخسائر وهي تعتبر أقل البنود من حيث درجة السيولة .

٩ - البند التاسع : القروض بأنواعها :

^{٤٦} الزبيدي ، حمزة محمود ، الاستثمار في الأوراق المالية ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ .

وتُعتبر من أهم بنود ميزانية البنك التجاري ، وأهم مورد لتحقيق الأرباح في البنك ، ويتضمن هذا البند كل أنواع القروض والسلفيات التي قام البنك بمنحها إلى عملائه ، وتعتبر من أقل البنود سيولة ، ولكن قد تتفاوت السيولة بحسب الأجل المختلفة التي يتم على أساسها سداد هذه القروض ويتقاضى المصرف فائدة مرتفعة عليها حسب الأجل ، فالقروض طويلة الأجل ترتفع فائدتها في حين تكون الفائدة منخفضة للقروض قصيرة الأجل .

١٠-البند العاشر : أصول ثابتة :

وتشمل الممتلكات الخاصة بالمصرف كالمباني والأراضي الخاصة بالمركز والفروع والممتلكات الأخرى التي آلت إليه عن طريق قيامه بعمله المصرفي ، وكما يضم ما يمتلكه المصرف من أثاث يستعمله للقيام بأعماله ، بالإضافة إلى ما يمتلكه من آلات وعدد وأدوات يتم استعمالها للقيام بأعماله ويعتبر هذا البند من أقل البنود سيولة^{٤٧}.

١١-البند الحادي عشر : الأصول الأخرى :

وتشمل الحسابات المدينة الأخرى كالمدفوعات مقدماً .

الحسابات النظامية في كشف الميزانية :

وهي عبارة عن حسابات لها مقابل ، وتمثل التزامات عرضية على المصرف ولا يدخل مجموعها مع المجموع العام للميزانية إلا أنها قد تصبح التزامات حقيقية في حال اضطر المصرف لدفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك ، كأن يخل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله المصرف على أساسها عندها يدخل مجموع هذه الحسابات في مجموع الميزانية في كلا الجانبين على شكل التزام حقيقي على العميل في جانب الموجودات ، والتزام حقيقي على المصرف في جانب المطلوبات ، أو على شكل زيادة التزامات العميل في جانب الموجودات وإنقاص أحد بنود الموجودات الأخرى بنفس المقدار وهذه الحسابات تظهر في الميزانية العمومية على شكل :

١-تعهدات المصرف مقابل اعتمادات مستندية .

٢-تعهدات المصرف مقابل كفالات لحساب العملاء .

٣-تعهدات المصرف مقابل التزامات أخرى^{٤٨}.

^{٤٧} الشماع ، خليل ، عبد الله ، خالد أمين ، التحليل المالي للمصارف ، مرجع سابق ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧.

^{٤٨} ناصر ، سالم كاسر ، التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة ، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، قسم الإدارة ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢ .

الفصل الثاني

إدارة السيولة في المصارف التجارية

المبحث الأول : مفهوم السيولة و الطلب عليها وعرضها

المبحث الثاني : أهداف ومحددات السيولة

المبحث الثالث : تخطيط السيولة

المبحث الرابع : نماذج وأشكال العمل في إدارة السيولة

المبحث الخامس : المداخل الإدارية المتنوعة لتخصيص الأموال في المصارف التجارية

المبحث السادس : نسب السيولة

تمهيد :

تشكل الودائع الجارية الجزء الأكبر من أموال المودعين في المصارف التجارية وهذه السمة تستوجب من إدارة المصرف أن تكون قادرة على تلبية سحبات المودعين في اللحظة التي يطلبون فيها أموالهم ، فعلاقة المودعين بالمصرف تجعل طلباتهم لاسترداد ودائعهم حالة لا تقبل التأجيل أو التأخير ، حيث تشير الكثير من الشواهد في الحياة الاقتصادية أن مجرد تأخر المصرف عن تسديد ما يطلبه المودعون يفقدهم ثقتهم بالمصرف، ولربما يساعد ذلك على زيادة السحوبات المفاجئة ، مما يعرض المصرف إلى الإفلاس ، إضافة إلى ذلك يجب أن يبقى المصرف على استعداد لتلبية طلبات المتعاملين ، الأمر الذي يجعله قادراً على الوفاء بالتزاماته من القروض والائتمان ، وأمام التزام المصرف بهذين المنهجين فإن سمة السيولة هي إحدى أهم سمات التشغيل في النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص ، وقد ألزمت هذه السمة إدارة المصرف أن تحتفظ بموجودات تتسم بدرجة عالية من السيولة سواء أكانت على شكل نقد جاهز أم أموال شبه نقدية كالأوراق المالية القابلة للتسييل بأقل تكلفة .

أي أن مقدار السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف تختلف من مصرف إلى آخر ومن وقت لآخر ، وذلك نتيجة تباين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المصرف .

- غير أن مشكلات السيولة التي تواجهها المصارف في الآونة الأخيرة تدل على أنه لا يمكن لها أن تهمل احتياجاتها للسيولة وتعتمد على الغير في تدبير ذلك لها ، فإدارة السيولة تحتل الأولوية في العمليات المصرفية ؛ لأن الفشل فيها يؤدي إلى إغلاق المصرف على الرغم من أنه "مليء فنياً" أي حقوق الملكية فيه لا تزال موجبة .

المبحث الأول :**مفهوم السيولة والطلب والعرض عليها :****السيولة في البنك :**

تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته ، والتي تتكون بشكل كبير ورئيسي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان ، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع^١ .

وإن السيولة كما عرفها بنك التسويات الدولي^٢ :

بأنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ، ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة .

وكما عرفها البعض بأنها^٣ :

الأموال القابلة للدفع والوفاء بالالتزامات عند طلبها مع القدرة على تحقيق النمو المطلوب لعناصر الأصول والخصوم . مما سبق يمكننا أن نعرف السيولة بأنها :

قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ، حيث تستخدم النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع .

خصائص السيولة :

من التعاريف السابقة للسيولة نجد أنها تتسم بالخصائص التالية :

١- تُقاس قدرة البنك على مواجهة التزاماته بما يمتلكه من نقدية وشبه نقدية حاضرة تحت تصرفه والتي تشمل :

أ- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ويصعب تقدير هذا البند ، ولكن تلعب الخبرة السابقة دوراً كبيراً في تقديره .

^١ الحسيني ، فلاح حسن - الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .

^٢ www.arabbank.com.jo (التقرير السنوي للبنك العربي) .

^٣ الشواربي ، عبد الحميد ، الشواربي ، محمد ، إدارة مخاطر التعثر المصرفي ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٨ .

ب- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي والتي يستخدمها البنك التجاري للحفاظ على حقوق المودعين .

ت- الشيكات تحت التحصيل : من خلال الشيكات المقدمة من عملاء البنك لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حساباتهم ، ويتم تحديد نسبة من هذه الشيكات لتدخل ضمن نطاق السيولة وفقاً للخبرة السابقة .

ث- أنون الخزنة والكمبيالات المخصومة والأوراق التجارية فهي تتميز بقصر أجل استحقاقها وإمكانية تصفيتها (بيعها أو رهنها) .

٢- تُستخدم السيولة لمقابلة سحب الودائع : حيث تتوقف متطلبات السيولة على حجم وسلوك الودائع لدى البنك ، فليس المهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب ، ودائع التوفير ، ودائع آجلة أو وفقاً لمصادرها بل الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة ، حيث كلما زاد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة أكبر .

٣- تُستخدم السيولة لتلبية القروض والسلفيات : حيث تزداد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من النقص في الودائع ؛ لذلك يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات ، وتسمى هذه السيولة بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلف التي قد تكون موسمية أو مؤقتة .

- إن السيولة في البنوك التجارية مسألة حساسة وخطيرة ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أي شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن البنك طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال وعلى ذلك فإن نقص السيولة للبنك ربما يكون مميتاً له وللاقتصاد القومي ككل .

- ويُعتبر إفلاس بنك أنترا في لبنان من الأمثلة على ما حدث لبنك ، نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض العملاء في أكتوبر عام ١٩٦٦ لقد أعلن عن الأزمة رسمياً ببيان أول أصدره مجلس إدارة بنك أنترا الجمعة ١٤ أكتوبر ذكر فيه أسفه لاضطراره للتوقف عن الدفع وإقفال أبوابه بسبب فقدانه السيولة نتيجة للسحب الكثيف على صناديقه ، والذي وصل خلال شهر واحد فقط إلى ١٠٠ مليون ليرة لبنانية ، ولكن أكد مجلس إدارة البنك في بيانه الثاني أن إقفال البنك لم يكن بسبب عجز في الميزانية ولكن السبب الوحيد هو فقدان السيولة .

- إن كمية (السيولة) التي يجب أن يحتفظ بها البنك أو الجهاز المصرفي ككل مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك ؛ لأن زيادة السيولة تعني أن البنك أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي ، ونقص السيولة يعرض المصرف للخطر فالخيار الأمثل للسيولة مسألة بالغة التعقيد في العمل المصرفي .

الطلب على السيولة المصرفية وعرضها :

لا بد من معرفة الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة داخل المصرف ، وكذلك ما هي المصادر التي يمكن للمصرف الاعتماد عليها لعرض السيولة عندما تنشأ الحاجة إلى الأموال والجدول (٢) يبين الطلب على السيولة وعرضها :

الجدول (٢): عرض السيولة والطلب عليها داخل المصرف

تتولد عروض الأموال السائلة من :	تنشأ الطلبات على الأموال السائلة من :
- الودائع من العملاء	- سحب ودائع العملاء
- إيرادات بيع الخدمات غير الإيداعية	- طلبات الاقتراض من العملاء
- تسديدات قروض العملاء	- تسديدات الاقتراض من غير الودائع
- بيع موجودات المصرف	- سداد المصاريف والضرائب
- الاقتراض من السوق النقدي	- تسديد الأرباح الموزعة نقداً

المركز الصافي لسيولة المصرف :

تتقابل مصادر السيولة والطلبات عليها لتحديد (مركز السيولة الصافي) في المصرف في كل وقت. ويتم تحديد المركز الصافي لسيولة المصرف بالمعادلة الآتية :

المركز الصافي لسيولة المصرف =

عروض السيولة المتدفقة إلى داخل المصرف - الطلبات على السيولة المتدفقة إلى خارج المصرف ← المركز الصافي لسيولة المصرف :

(الودائع المتدفقة للمصرف) + (إيرادات نقدية من الخدمات غير الإيداعية) + (تسديدات قروض العملاء) + (بيع موجودات المصرف) + (الاقتراض من السوق النقدي)

(-) (سحب الودائع) + (طلبات القروض المقبولة) + (تسديدات اقتراض المصرف) + (سداد المصاريف والضرائب) + (تسديدات الأرباح الموزعة نقداً للمساهمين)

- عندما يفوق ((مجموع الطلب)) على سيولة المصرف ((مجموع عرض)) السيولة أي السيولة > صفر فإن الإدارة يجب أن تستعد لمواجهة عجز السيولة ؛ أي يجب أن تقرر متى وأين تحصل على السيولة الإضافية من جهة أخرى.

- بالمقابل لو أنه في فترة زمنية يفوق مجموع عروض السيولة في المصرف الطلبات عليها أي أن السيولة < صفر فإن الإدارة تواجه فائض السيولة أي لا بد عليها أن تقرر متى وأين تستثمر هذه السيولة الفائضة حتى يحين الوقت المطلوب لتغطية الطلبات عليها^٤.

ولكن السؤال الذي تتم الإجابة عليه لماذا تواجه المصارف المشكلات المهمة في إدارة السيولة؟

تواجه المصارف مشاكل وضغوطاً أساسية في إدارة السيولة من أهمها ما يأتي :

١- تقترض المصارف مبالغ كبيرة من الودائع قصيرة الأجل ، وتحصل على الاحتياطيات من الأفراد والعائلات ومنشآت الأعمال والأجهزة الحكومية والمنشآت المالية الأخرى ، ثم تقوم باستخدام هذه الأموال في منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل إلى العملاء المقترضين ، استناداً لذلك فإن معظم المصارف تواجه نوعاً من عدم التوازن بين تواريخ استحقاق موجوداتها من جهة وبين تواريخ استحقاق مطلوباتها من جهة أخرى ونادراً ما تكون التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات متوازنة مع التدفقات النقدية الخارجة اللازمة لتغطية المطلوبات.

٢- تحتفظ المصارف بمبالغ كبيرة وينسب عالية من مصادر الأموال على شكل مطلوبات خاضعة للدفع الفوري ، مثل الودائع الجارية (تحت الطلب) و"أوامر السحب التفاوضية " والاقتراض من السوق النقدي ، وعلى المصارف أن تكون مستعدة دائماً لمواجهة الطلبات النقدية الفورية التي قد تكون أحياناً كبيرة الحجم وذلك قرب نهاية الأسبوع ونهاية كل شهر وخلال مواسم محددة من السنة .

٣- حساسية المصرف للتقلبات في سعر الفائدة فعندما ترتفع أسعار الفائدة يقوم بعض المودعين بسحب وودائعهم بحثاً عن عوائد أعلى لدى مصارف أو منشآت مالية أخرى ، كما أن بعض المقترضين قد يؤجلون طلبات القروض الجديدة أو تسريع مسحوباتهم على خطوط الائتمان المتاحة التي تخضع لأسعار فائدة منخفضة على ذلك فإن تغيير أسعار الفائدة يؤثر في كل من طلب العملاء على الودائع (أي سحبها) وطلبهم على القروض ، ولكل منهما أثره المهم على

^٤ مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد (٣) عام ٢٠٠٥ ، عمان ، الأردن ، ص ٤ - ٥ .

مركز سيولة المصرف ، فإن التحركات في أسعار الفائدة تؤثر في القيمة السوقية للموجودات التي يحتاج المصرف لبيعها بهدف الحصول على السيولة الإضافية كما تؤثر على تكلفة الاقتراض في السوق النقدي .

٤- يجب أن يكرس المصرف الأولوية القصوى لمواجهة الطلبات على السيولة فالفشل قد يؤدي إلى آثار مدمرة فيما يخص ثقة الجمهور به ؛ لذلك من المهمات الأساسية لمدير السيولة بالمصرف معرفة أنماط سحب الشرائح المختلفة للودائع وبخاصة من يحتفظ بالمبالغ الكبيرة أي بالسيولة غير المستخدمة بعد واحتمالات سحبها بهدف التحضير الجيد لذلك .

المبحث الثاني: أهداف ومحددات السيولة :

١ - أهداف السيولة : وتتمثل أهداف السيولة بما يلي :

أولاً: مواجهة التقلبات الموسمية :

تصيب التقلبات الموسمية كافة القطاعات فهي تصيب قطاع التجارة فتزداد الودائع خلال فترة الرواج من الدورة التجارية ؛ وذلك نتيجة زيادة المبيعات وبالمقابل يحدث العكس في فترة الكساد .

كذلك تتعرض الصناعة لتقلبات موسمية ، حيث يرتبط السحب والإيداع بالدورة الإنتاجية ، حيث تزداد المسحوبات مع بداية الدورة الإنتاجية ؛ وذلك لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات ، ولكن في نهاية الدورة الإنتاجية تبدأ الودائع بالزيادة نتيجة المبيعات النقدية وتحصيل الذمم والمستحقات ، كما وأنه في قطاع الزراعة تزداد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة بينما تزداد الودائع مع بيع المحاصيل .

- عادة ما تواجه الأسواق طلباً شديداً في أوقات معينة ، إن الطلب على الأموال السائلة أكثر من المعدل الطبيعي خلال فصلي الخريف والصيف بسبب الزواج والإنفاق على الرسوم الدراسية والإجازات (العطل) والسياحة وكذلك يزداد السحب في مواسم الأعياد .

وتهتم المصارف بالتقلبات الموسمية بسبب تأثيرها على الودائع والقروض والاستثمارات ، فتقوم المصارف بتغطية الطلبات للقروض الموسمية و قروض رأس المال العامل لأنها تصفي نفسها بنفسها ؛ ولأن تسديدها يتأتى من الموارد التي يولدها استعمال القرض في الإنتاج أو التسويق وهذه القروض تتسجم مع طبيعة الودائع في المصارف التجارية ؛ لأنها تمتاز بأنها تستحق الدفع عند الطلب ، على اعتبار أن الائتمان التجاري يتوسع وينكمش حسب مستوى النشاط الاقتصادي وبصورة آلية أو ذاتية ، وتكون المصارف في المدن أقل عرضة للتقلبات الموسمية من المصارف في الريف أو المصارف العاملة في مناطق تعتمد على قطاع واحد أو قطاعات مترابطة موسمياً ؛ وذلك بسبب تنوع ودائعها ، إذ يتقابل إلى حد ما الانخفاض في ودائع بعض العملاء مع الارتفاع في ودائع العملاء الآخرين .

وتؤدي التقلبات الموسمية في أوقات الانتعاش الاقتصادي إلى ضغطين متعاكسين على المصرف ، فهي تؤدي إلى زيادة سحب الودائع منه من جهة وإلى زيادة الاقتراض منه من جهة

أخرى ؛ لأن العملاء يسحبون ودائعهم أولاً إلى حدود دنيا ثم يبدؤون الاقتراض ، أما في أوقات الركود فتعود الودائع تدريجياً إلى المصارف في وقت تنخفض فيه طلبات الاقتراض^٥.

ثانياً : مواجهة سحبيات طارئة :

تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة قانونية لا تقل عن ٣٠٪ من إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى بكافة العملات مع ضرورة توافر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي أو الفصلي على القروض والسلفيات والسحب غير المتوقع من الودائع ، حيث تزداد الحاجة للسيولة في حالة :

- ١- زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع .
 - ٢- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض والسلفيات .
- ويهدف البنك من الاحتفاظ بالنقدية وأذونات الخزنة المشكل الأساسي للسيولة تحقيق هدفين :
- ١- مقابلة سحب الودائع :

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك ، فهي تمثل التزامات المودعين وتتفاوت من حيث درجة السيولة .

وتصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي :

- أ- ودائع مؤكدة السحب : مثل المرتبات المحولة على البنك فقد يتم سحبها خلال أسبوع ، وكذلك الزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويُعاد سحبها فيما بعد .
- ب- ودائع محتملة السحب .

ج- ودائع غير مؤكدة السحب ، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة^٦.

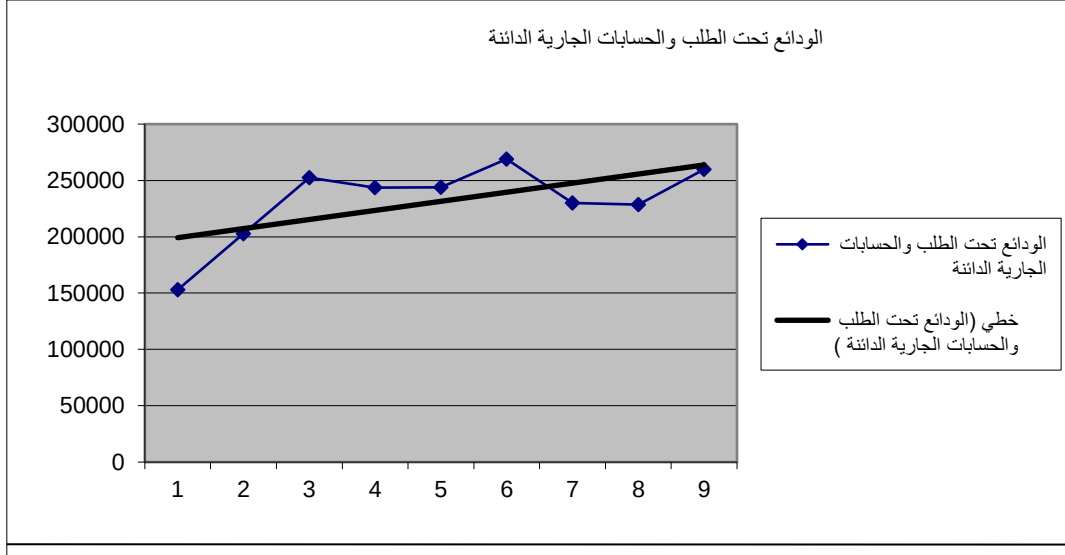
- وباستخدام الرسوم البيانية للودائع تحت الطلب للمصرف التجاري السوري على مدار سنوات الدراسة يتم التوصل إلى مايلي من خلال الشكل رقم (٣) :

^٥ الشماع ، أساسيات العمل المصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٥٠ .

^٦ حنفي ، عبد الغفار ، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢٦-٢٢٩ .

الشكل رقم (٣)

الأرقام بملايين الليرات السورية



المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

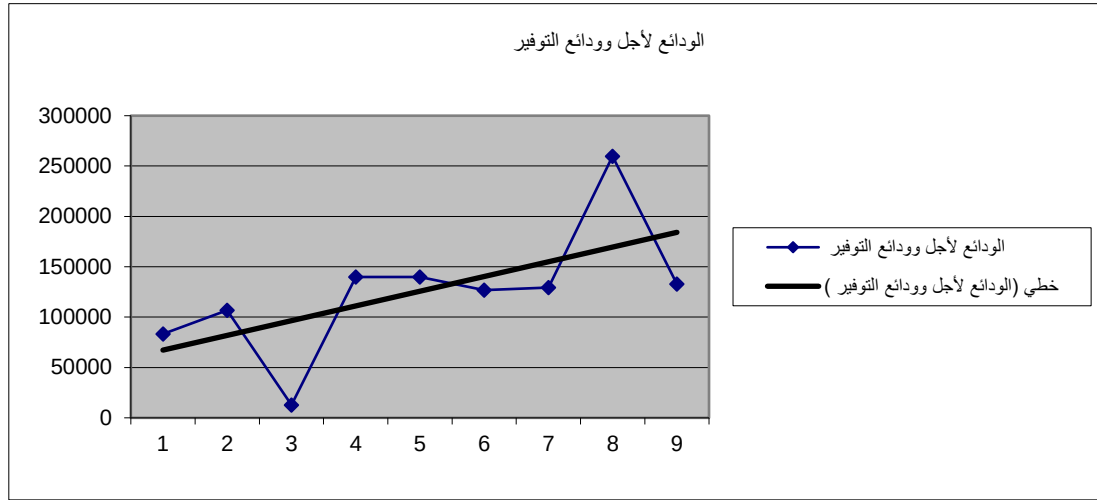
من الشكل نجد أن خط الأساس : هو الخط الفاصل بين الودائع تحت الطلب المستقرة وغير المستقرة وهذا الخط يساعد الإدارة في رسم سياسة السيولة والاستثمار لها حيث الودائع المستقرة : هي الودائع التي تقع أسفل خط الاتجاه العام أما الودائع غير المستقرة : فهي الودائع التي تقع أعلى خط الاتجاه العام . أي أننا نجد أن جزءاً كبيراً من الودائع تحت الطلب هي وداائع متقلبة ، أي يتوقع أن يتم سحبها في أية لحظة ؛ لذلك لا بد من استثمارها في أصول أكثر سيولة تتناسب تواريخ استحقاقها مع أزمئة سحب هذه الودائع .

أي أن السيولة تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ، وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب ، ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة (الودائع تحت الطلب والتي تقع تحت بند السحب غير المتوقع تساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر)

بينما عند دراسة سلوك الودائع لأجل وودائع التوفير تظهر كما يلي :

الشكل رقم (٤)

الأرقام بملايين الليرات السورية



المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الشكل السابق نجد أن الودائع لأجل وودائع التوفير هي ودائع متقلبة أيضاً ويسحبها أصحابها رغم أنها آجلة ولكن برأينا أن ذلك يعزى لودائع التوفير وهذا يسمح للإدارة بتحديد حجم الودائع المتقلبة والودائع المستقرة وبذلك يساعدها في رسم سياسة السيولة والاستثمار لهذا النوع من الودائع .

وكما أن سياسة السيولة تمكن من مواجهة احتمال السحب هذا النوع من الودائع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب ، وكذلك تمكن من تلبية طلبات سحب المودعين لظروف استثنائية .

٢- تلبية القروض والسلفيات :

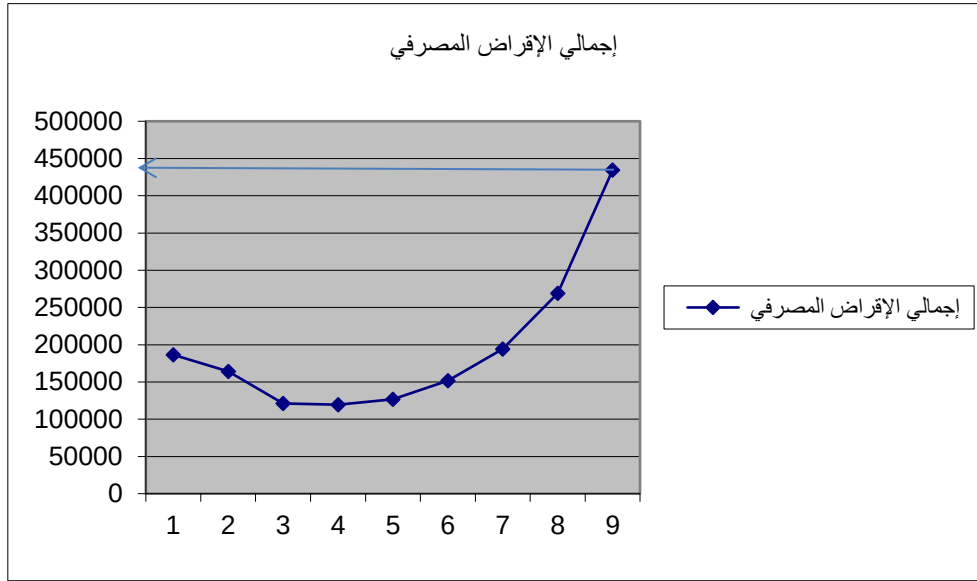
حيث تزداد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ؛ لذلك يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات ، وغالباً ما تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة والتي تماثل الودائع غير المستقرة^٧.

فالسيولة المطلوبة لتلبية الاحتياجات من القروض للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ تُعطى كما في الشكل رقم (٥):

^٧ حنفي ، عبد الغفار - أبو قحف ، عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، السياسات المصرفية ، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية ، البنوك العربية ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، الدار الجامعية، ص ١١٤-١١٥.

الشكل رقم (٥) :

الأرقام بملايين الليرات السورية



المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

فالخط الذي يمر بالنقط القصوى يُسمى بالسقف الائتماني ، فالزيادة في القروض تعني المزيد من السيولة ، فالنقط أسفل السقف الائتماني تمثل الأصول السائلة في الأجل القصير التي يجب أن تكون في حوزة البنك لمقابلة هذه الاحتياجات الموسمية

حيث نلاحظ أن الإدارة تتوقع زيادة القروض بدرجة أكبر من زيادة الودائع ، وغالباً ما يظهر الارتفاع في بداية المحاصيل الزراعية اعتباراً من شهر أيار من كل عام وتصل ذروتها في شهر نوفمبر أو ديسمبر ، وكذلك يزداد الاقتراض في بداية العام الدراسي ، وكذلك في مواسم الأعياد وفي الصيف (من أجل السياحة والإجازات والعطل) ؛ لذلك تقوم الإدارة بتدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل ؛ فتقوم بالاقتراض بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع أو بطريقة غير مباشرة بمشاركة بنوك أخرى أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها وعادة ما يقترض البنك التجاري السوري من المصرف المركزي لتمويل شراء المحاصيل الزراعية الحبوب والأقطان من كل عام .

ثالثاً : اقتناص الفرص :

إن المصرف يهدف من إدارته لمجمع أمواله أن يقوم باستغلال الفرص التي تمكّنه من زيادة ربحيته وذلك من خلال :

١- منح قروض بأسعار تفضيلية:

يُعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما تتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك في بعض الظروف السيئة (أوقات الأزمات المالية) ، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي يمكن من خلاله تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد ، وبما أن الائتمان المصرفي الشائع للمصارف التجارية هو الائتمان التجاري الذي ينحصر في آجال قصيرة لا تتجاوز السنة ، ويرتبط بتمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية وتمويل متطلبات رأس المال العامل للأفراد وشركات الأعمال على أن يسدد قيمة هذه الائتمانات في نهاية العام من حصيلته ما يحققه الأفراد وشركات الأعمال من تدفقات نقدية ناتجة عن عمليات البيع التي تم تمويلها . لذلك يمكن أن يأخذ الائتمان التجاري واحداً من الصور التالية ^٨ :

أ- القروض العادية:

وهي القروض التي يمتد تاريخ استحقاقها إلى أكثر من سنة وقد تسدد دفعة واحدة أو على أقساط .

ب- القروض المتجددة: وهي القروض التي تكون في صورة كمبيالة تستحق بعد بضعة شهور ، على أن يكون للعميل الحق في تجديدها مرة أو أكثر وذلك خلال فترة معينة قد تصل إلى ثلاث سنوات.

ت- القروض تحت الطلب :

وهي اتفاق يعطي للعميل الحق في الحصول على قرض في حدود مبلغ ما في أي وقت خلال فترة معينة.

ث- قروض الحد الأعلى:

وهي القروض التي تتحدد في ظل اتفاق يضع حداً أقصى لما يمكن أن يقترضه العميل خلال فترة زمنية معينة ، وله أن يسدد القرض أو جزءاً منه ثم يعيد اقتراض ما يحتاجه طالما لا يتجاوز بذلك الحد الأقصى المتفق عليه.

- حيث يُعرف سعر الفائدة الذي تتقاضاه المصارف على القروض المقدمة إلى زبائنها الأكثر موثوقية من الناحية الائتمانية بالسعر الممتاز (prime rate) : وهو معدل الفائدة الفضلى ،

^٨ الزبيدي، حمزة محمود ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢ ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ١٠٣ .

ويخضع السعر الممتاز لمراقبة دورية من قبل المصارف تجاوباً مع التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السائدة في السوق ، والتي تعكس التغيرات في تكلفة أموال المصرف ، وهكذا يتحرك السعر الممتاز بالتوافق مع حركة سعر الفائدة المقدم على أدونات الخزنة ، وإن ارتفاع السعر الممتاز لن يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدل ربحية المصرف ، هذا ويميل الهامش بين السعر الممتاز وتكلفة أموال المصرف في فترات الركود إلى الاتساع وعادة المصارف تطلب الحصول على علاوة أكبر لتعويضها عن مخاطر عدم سداد القرض^٩.

٢- التوظيف في الأسهم والسندات الحكومية :

وفقاً لمقتضيات الأمان ينبغي على المصارف التجارية الابتعاد عن الاستثمارات التي يتعرض عائدها الدوري لتقلبات شديدة ، وتلك التي تتعرض قيمتها السوقية لانخفاض كبير ؛ لأن ذلك يترتب عليه فشل المصرف في استرداد ما سبق أن استثمره فيها .

وهذا الاتجاه يدعو المصارف لزيادة استثماراتها في الأوراق المالية ذات المخاطر المنخفضة ، ودرجة السيولة العالية ، وتخفيض استثماراتها في الأوراق التي تمثل صكوك الملكية سواء أكانت أسهماً عادية أو أسهماً ممتازة ذات المخاطر العالية .

- وتعتبر السندات الحكومية وأذون الخزنة في مقدمة صكوك المديونية التي تحقق الحماية من المخاطر؛ لأن السندات الحكومية هي^{١٠}:

سندات تصدرها الدولة وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض المشروعات وذلك عوضاً عن الاعتماد على موارد خارجية ، ومن أمثلة هذه الأوراق سندات القرض الوطني ، سندات قروض الإنتاج ، وسندات التنمية ، أما أمثلتها في سورية شهادات الاستثمار فئة (أ) وفئة (ب) التي يصدرها مصرف التسليف الشعبي عليها فوائد دورية كل ٣ أشهر لمدة عشر سنوات ، وهذه الأوراق تكون مضمونة من الحكومة عن طريق ضمان حد أدنى من الأرباح فهي سهلة التداول ومستقرة القيمة ، وهي عالية السيولة حيث يمكن بيعها في البورصة بسهولة ، ويُعتبر هذا الاستثمار من أهم أوجه الاستثمار التي تتمتع بالضمان ؛ لأنها تدر عائداً دون التعرض لمخاطرة كبيرة ، أما أسهم الشركات فتتوقف درجة سيولتها على ما تحزره الشركات المصدرة لها من نجاح . بينما أذون الخزنة^{١١}:

^٩ الشعار ، محمد نضال ، أسس العمل المصرفي ، مرجع سابق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩-٢٠٠.

^{١٠} سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ١٩٩٣ ، ص ٤٤٧.

^{١١} الزبيدي ، حمزة محمود ، الاستثمار في الأوراق المالية ، مرجع سابق ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١.

هي سندات قصيرة الأجل تصدرها الدولة لتمويل العجز في موازنة الدولة وهي أهم وسيلة للقرض الداخلي القصير الأجل ، وتتراوح بين ٩١ يوماً إلى ١٢ شهراً ، وتُعتبر أوعية استثمارية خالية المخاطر بسبب تعهد الدولة الكامل بتسديد قيمتها وبسبب خلوها من المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار فإن أسعار الفائدة عليها منخفضة أيضاً بسبب ما تتمتع به من سيولة عالية فهي استثمارات سائلة .

- مما سبق نجد أن السندات الحكومية وأذونات الخزنة هي تشكل الأوراق المالية ذات الجاذبية للمصارف ؛ لأن قدرة الحكومة على السداد هي قدرة لا نهائية طالما أنها تستطيع إصدار المزيد من أوراق البنكنوت عندما ترغب في ذلك ، بالإضافة إلى أن الاستثمار في شهادات الإيداع القابلة للتداول التي تصدرها المصارف الأخرى يأتي في آخر قائمة الأوراق المالية ذات الجاذبية للمصارف .

٢- محددات السيولة :

تتمثل محددات السيولة بما يلي :

أولاً : عرض النقود^{١٢} :

هو متوسط كمية النقود الموجودة في المجتمع وتحت تصرفه في فترة زمنية معينة .
أي أن عرض النقود هو المجموع الكلي لوسائل الدفع المحلية في المجتمع سواء أكانوا أفراداً أم منشآت ما عدا (المصارف المركزية والبنوك ، والموجودات في التداول (أوراق نقدية - معدنية - ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية)

- ففي السياسة التوسعية يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية والسندات من الجمهور حيث يعطيه مقابلها نقداً جاهزاً فيزداد بذلك حجم الرصيد النقدي المتداول في السوق ، كما أنه إذا قام الجمهور بإيداع ما لديه من زيادة نقدية في المصارف فإن ودائع هذه المصارف ستزداد ، وبالتالي ستزداد قدرتها على الإقراض مما يؤدي إلى زيادة أخرى في حجم الكتلة النقدية ، وبالتالي يزداد الإنتاج ، بينما عندما تتبع الدولة سياسة انكماشية يبيع المصرف المركزي أوراقاً مالية حكومية فيخفض بذلك حجم النقود المتداولة وهذا ما يدفع المصارف إلى تخفيض حجم

^{١٢} عبد النعيم ، مبارك ، الناقة ، أحمد : النقود والبنوك ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ ،

الائتمان والقروض ، وهو ما يؤدي إلى تخفيض آخر في حجم الكتلة النقدية ومن ثم ينخفض الإنفاق الكلي والطلب الكلي .

- كما أن رفع سعر إعادة الخصم ، وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني سيؤديان إلى انخفاض حجم النقد في الاقتصاد ويحدث العكس عند خفض كلاً من سعر إعادة الخصم نسبة الاحتياطي القانوني .

- ^{١٣} كما إن سياسة الحكومة المالية تؤثر على عرض النقود زيادة أو نقصاناً من خلال سياسة فائض الميزانية ، أو سياسة عجز الميزانية

فسياسة فائض الميزانية تؤدي إلى زيادة الإيرادات عن النفقات في الموازنة العامة للدولة وبالتالي فإن الدولة لن تكون مضطرة للاستدانة من المصرف المركزي وطبع النقود الجديدة وبالتالي تزداد السيولة لدى الدولة فتوظفها في المصارف التجارية فتزداد السيولة في الجهاز المصرفي

- أما سياسة عجز الموازنة (سياسة التمويل بالعجز) فإنها تؤدي إلى زيادة العرض النقدي لأن عجز الموازنة يمول عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي بموجب سندات تضعها في التغطية تصدر على أساسها النقود مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود ، أو قد تطرح الدولة سندات الدين العام للاستدانة من المصارف والمؤسسات المالية ، والأفراد فيزداد الإنفاق العام الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي أما بالنسبة للمصارف فإن القروض الحكومية تزيد من حجم توظيفاتها وأرباحها وتكون مضمونة .

ثانياً : الوضع الاقتصادي :

تؤثر الأوضاع الاقتصادية على كميات النقود التي تحتفظ بها المصارف التجارية وعادة ما يمر الاقتصاد بمرحلتين: وهي مرحلة الرواج ، مرحلة الانكماش .

فمرحلة الرواج ^{١٤}:

هي المرحلة التي تتصف بالتوظيف الكلي لكافة عوامل الإنتاج من رأس مال ، وعمالة وأصول رأسمالية ، وارتفاع الطلب على السلع والخدمات المنتجة بالاقتصاد ، وندرة وجود المخزون ،

^{١٣} جمعة ، محمد صالح ، تطور الكتلة النقدية في سورية منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٩٣ وآثارها الاقتصادية ، ،

١٩٩٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة (اقتصاد) ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، ص ٣٠ .

^{١٤} العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الإسلامية ، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، مرجع سابق ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

وارتفاع الدخول والتشغيل الكلي للعمالة ، حيث إن زيادة الطلب مع محدودية العرض ستؤدي بالأسعار إلى الارتفاع ويبدأ التضخم بالظهور .

أي أنه في هذه الحالة يزداد الطلب على أموال المصارف ، وبالتالي تزيد البنوك من خلق نقود الودائع إلى أقصى حد ممكن نظراً لما تنتجه هذه العمليات من أرباح وعادة تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق الربح من عملية خلق النقود والذي يتحقق من الفوائد المفروضة على القروض ، حيث كلما ازدادت القروض كلما ازدادت أرباح البنوك التجارية وكلما ازدادت القروض ازدادت الودائع .

- بينما في الانكماش الذي يعرف بأنه^{١٥}:

الظاهرة التي يعاني منها الاقتصاد ؛ أي يكون الطلب الكلي أقل بكثير من العرض الكلي من السلع والخدمات ، ويترتب عليه انخفاض المستوى العام للأسعار والأجور و حدوث البطالة . أي أنه في الأوقات الانكماشية وتدهور القدرة الإنتاجية تزداد درجة السيولة المحتفظ بها في المصارف نتيجة لذلك تتردد المصارف في تقديم الائتمان خوفاً من مخاطر وعدم القدرة على السداد لذلك ترتفع قيمة النقود وتزداد درجة السيولة وتزداد بالمقابل الخسارة نظراً لعدم توظيف الجزء الأكبر من السيولة .

ثالثاً: المنافسة بين البنوك :

إن للودائع أهمية كبيرة في المصارف ؛ لذلك ترى الإدارات المصرفية أنه لا بد من دراسة تركيبة الودائع ، توزيع الودائع ، وحركة الودائع ، وفي سبيل ذلك تتبع المصارف استراتيجيات أساسية لجذب الودائع ومن أهم هذه الاستراتيجيات :

١- استراتيجية المنافسة السعرية :

تتبع هذه الاستراتيجية لتحقيق زيادة الودائع من دون إحداث تغييرات في المنتجات أو وسائل تقديمها ، ومن خلالها تمنح المصارف أسعاراً فائدة أعلى من تلك التي تمنحها المصارف المنافسة بهدف جذب العملاء ، أو منح أسعار فائدة تصاعديّة مع ارتفاع الرصيد ، أو من خلال منح أسعار فائدة خاصة لأصحاب الودائع الكبيرة ذات حركة السحب المنخفضة ، بالإضافة إلى القيام باحتساب الفائدة على أساس يومي ، كما قد تلجأ المصارف إلى جذب العملاء من خلال

^{١٥} عبد العظيم ، حمدي ، السياسات المالية والنقدية ، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ،

٢٠٠٧، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٣٦٥.

التسهيلات السعرية المقدمة (أسعار الفائدة على القروض) مما يؤدي إلى إغراء المقترضين على استخدام نفس المصرف للإيداع^{١٦}.

٢ - استراتيجية المنافسة غير السعرية :

لا تستند هذه الاستراتيجية إلى دفع فوائد عالية ، وإنما تسعى إلى تقديم خدمات مختلفة لجذب العملاء وتحفيزهم على إيداع أموالهم لدى المصارف ، وتتنافس المصارف على هذه الخدمات في السرعة والدقة وانخفاض التكاليف ومن أهم هذه الخدمات مايلي :

- تحصيل مستحقات العميل .
- سداد المدفوعات نيابة عن العميل .
- استحداث أنواع جديدة من الودائع (مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول)
- سرعة أداء الخدمة^{١٧}.
- التيسير على العملاء بزيادة شبكة فروعهم وتهئية سبل الراحة .
- إدارة محافظ الاستثمارات لعملائه.
- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية .
- إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات مقابل عمولة^{١٨}.

٣ - استراتيجية تطوير الودائع :

تتطلب استراتيجية تطوير الودائع دراسة معمقة ودقيقة لأوضاع المصرف ، ويُعد تطوير المنتجات أحد العناصر الأساسية في نجاح المصرف ومن أهم أشكال التطوير : تحسين خصائص ومنافع الودائع الحالية ، أو تقديم أنواع جديدة منها بهدف جذب عملاء جدد.

٤ - استراتيجية تطوير الخدمات :

تتجه المصارف لتطوير خدماتها بسبب المحددات الخاصة على أسعار الفائدة ، وإن عملية تطوير الخدمات هي عامل أساسي للمحافظة على استمرار نشاط المصرف وتعزيزه على المدى البعيد ، مما يؤدي إلى احتفاظه بالعملاء الحاليين ، وجذب العملاء المحتملين ، وزيادة قدرته على المنافسة في السوق .

^{١٦} الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) ، مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨١.

^{١٧} الحسيني ، فلاح حسن - الدوري ، مؤيد عبد الرحمن (إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، مرجع سابق ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٨ .

^{١٨} الشمري ، صادق راشد ، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، ص ٣٥٦ ، مرجع سابق، ٢٠٠٩ .

٥- استراتيجية تطوير الأسواق :

وتتضمن :

أ- استراتيجية تطوير أسواق جديدة :

وتستند هذه الاستراتيجية إلى توسيع شبكة الفروع الجغرافية الجديدة ، وذلك بزيادة الطلب على الودائع ومواجهة المنافسين .

ب- استراتيجية التغلغل في الأسواق الحالية :

وتركز هذه الاستراتيجية على الحصول على حصة سوقية أكبر في الأسواق الحالية من خلال استخدام أساليب جديدة في السوق ، وبعد دراسة معمقة لطبيعة وخصائص العملاء الحاليين لرفع طلبهم على الخدمات المصرفية أو جذب عملاء جدد (للودائع والقروض).

٦- استراتيجية التنوع :

تتمثل في قيام المصارف بتنوع خدماتها والقطاعات التي تتعامل بها عبر اتباع أسلوب الصيرفة الشاملة من خلال تقديم تشكيلة من الخدمات التقليدية وغير التقليدية من دون الاعتماد على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي .

٧- استراتيجية التميز :

وتتمثل هذه الاستراتيجية في جعل العملاء يشعرون بأنهم يتعاملون بخصوصية مع مصرف يقدم خدمات متميزة .

- وفي سبيل تسهيل استخدام هذه الاستراتيجيات لا بد للمصارف من تشجيع الجمهور على التعامل مع المصارف ، وبالتالي زيادة حجم الودائع فيجب أن تقوم بما يلي:

١- التوسع في فتح الفروع : أي أنه على المصارف الاقتراب من المودعين .

٢- تبسيط الخدمات المصرفية : أي على المصارف أن تعيد النظر في إجراءات تنفيذ الخدمة ، وتشرح هذه الإجراءات للمتعاملين سواء بواسطة أقسام متخصصة بالإرشاد المصرفي أو نشرات تقدمها للجمهور ، أو بوسائل مبتكرة .

٣- نشر الوعي المصرفي : عن طريق الاتصال الواسع بالأفراد وإطلاعهم على مزيد من الخدمات التي يمكن أن تؤدي بواسطة المصرف .

٤- إصدار نشرات أو بروشورات عن خدمات المصرف توزع على الزبائن يحدد فيه كل نوع من الودائع وأسعار فائدته .

٥- نشر الوعي الاستثماري : من خلال إصدار نشرات دورية تُفسّر فيها القوانين الاقتصادية والمالية^{١٩}.

رابعاً : طلبات الاقتراض :

إن الطلب على الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية يحكمه جوانب عديدة منها : درجة المخاطرة ، والسيولة ، والربحية وحالة الاقتصاد ، ففي فترات زيادة طلبات الاقتراض خلال الانتعاش الاقتصادي تقوم المصارف التجارية باتباع سياسة توسعية ؛ وذلك لأنه بزيادة عرض النقود في الاقتصاد سوف تزداد الودائع الأصلية ، وتزداد بذلك قدرتها الإقراضية ؛ أي تزداد قدرتها على توليد الائتمان ، ولذلك تعمل على تخفيض آجال قروضها .

- أما في حالة الانكماش ينخفض الطلب على الائتمان ؛ لعدم تحقيق عائد مناسب لاستخدام القروض في النشاطات الاقتصادية ؛ وهو الأمر الذي يخفض قدرة المصارف على التوسع في الائتمان^{٢٠}.

وإن بذور المخاطرة الائتمانية تزرع في أوقات الازدهار الاقتصادي ، وحصاد الديون المعدومة يُجنى في شتاء ركود الأعمال ففي أوقات الازدهار الاقتصادي تجني الشركات الأرباح ويكون لديها نظرة واثقة للمستقبل ، وتقوم بطلب القروض من المصارف لأغراض التوسع في أعمالها ، فتقوم المصارف بإقراضها لأن المصارف تحكم على الشركات من خلال أرباحها الجارية ؛ أما عندما يتجه الاقتصاد نحو الركود فإن التفاؤل يختفي والأرباح تتضاءل لذلك تتردد المصارف في منح القروض^{٢١}.

خامساً : الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات) :

^{١٩} رمضان ، زياد سليم - جودة ، محفوظ أحمد ، (الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك)، دار وائل

للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠، ص ١١٦-١١٨ .

^{٢٠} خلف ، فليح حسن ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣٧ .

^{٢١} عبد الله ، خالد أمين ، إدارة المخاطر الائتمانية ٤ ، قياس المخاطرة الائتمانية ، الأكاديمية العربية للعلوم

المالية والمصرفية ، المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٥-٦ .

تقوم المصارف بالاستثمار في الأسهم والسندات ، وذلك لوجود أسواق مالية تتيح بيعها وشراءها ، ولوجود أموال فائضة لديها ، والتي تزيد عن احتياجاتها لتوفير الائتمان والتسهيلات المصرفية ، كل هذه الأسباب تجعلها تتجه نحو تشكيل محفظة للأوراق المالية لديها بدلاً من بقائها عاطلة وبدون أن تحقق عائداً لها في حالة عدم استثمارها .

- وعادة يقوم المصرف بالاستثمار في الأوراق المالية نتيجة لعدم كفاية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء ، كما و للأوضاع الاقتصادية تأثير كبير على سياسة البنك في تشكيله لمحفظة أوراقه المالية.

- ففي حالة الركود الاقتصادي :

ينخفض الطلب على القروض ، وكننتيجة لهذا النقص في الطلب على القروض يجد البنك نفسه مضطراً إلى توجيه ما تبقى من مخصصات محفظة المصرف إلى الاستثمار في الأوراق المالية .

- أما في حالة الرواج الاقتصادي :

فتزداد طلبات الاقتراض على الموارد المالية المتاحة للمصرف فيقوم المصرف برفع معايير قبول طلبات الاقتراض لذلك يجد المصرف نفسه في مواجهة قرار تصفية محفظة الأوراق المالية لاستخدام حصيلتها في تمويل الطلب المتزايد على القروض ^{٢٢}.

^{٢٢} حنفي ، عبد الغفار ، الاستثمار في الأوراق المالية ، أسهم - سندات - وثائق الاستثمار ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ،
الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ص ١٩١-١٩٢ .

المبحث الثالث :**تخطيط السيولة :**

إدارة السيولة : هي إدارة التدفقات النقدية (cash flow management) من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي بما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهته .

- على الرغم من أن هدف الكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل والاستعداد لمواجهته (هدف السيولة) يأتي في مقدمة أهداف إدارة التدفقات النقدية إلا أن هدف الكشف عن احتمال وجود فائض والتخطيط المسبق لاستثماره (هدف الربحية) يُعد أيضاً ذا أهمية كبيرة خاصة في ظل الارتفاع المضطرد في أسعار الفائدة وما يترتب عليها من بقاء جزء من موارد البنك في صورة نقدية عاطلة لا يتولد عنها أي عائد .

- حيث تظهر الحاجة إلى إدارة التدفقات النقدية إلى احتمال فشل قانون الأعداد الكبيرة أو قانون المتوسطات ، وأهم مظاهر الفشل هو عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية المتمثلة بالودائع لتغطية التدفقات النقدية الخارجية لغرض تلبية احتياجات المودعين والوفاء بالتزامات البنك اتجاه المقترضين^{٢٣}.

حيث من الخطأ أن يقوم البنك ببناء احتياطي نقدي لسد الفجوة المحتملة بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ؛ لأن هذا يعني تجميد جزء كبير من الموارد المالية المتاحة في صورة نقدية لا يتولد عنها أي عائد وذلك انتظاراً لحدوث الفجوة .

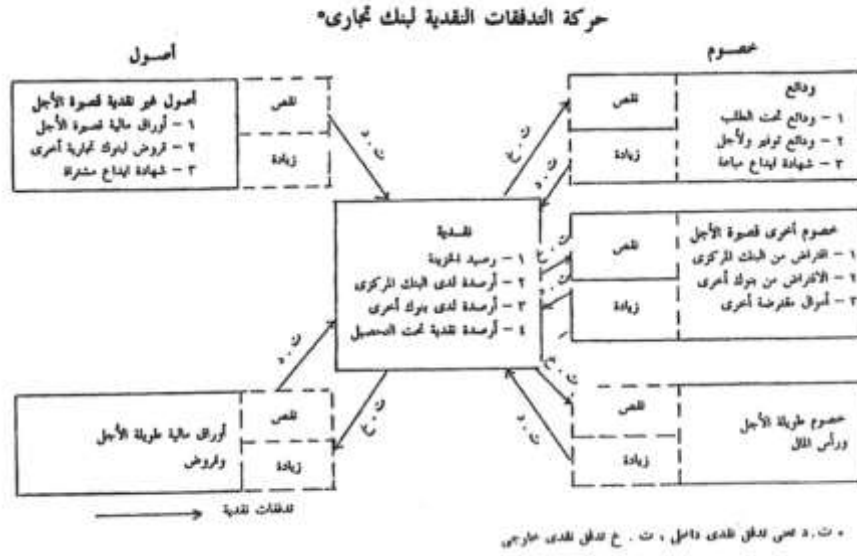
هذا و يجب التخطيط لاستخدام مصادر أخرى داخلية وخارجية لمواجهة العجز النقدي ، فإلى جانب الأرصدة النقدية والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة ودون خسائر تُذكر يمكن مواجهة العجز قصير الأجل بالحصول على قروض من البنوك التجارية الأخرى ومن البنك المركزي .

- أما إذا كان العجز طويل الأجل فيستطيع الاقتراض من سوق النقد أو من سوق رأس المال ، كما يمكنه تحقيق زيادة في حقوق الملكية باحتجاز الأرباح أو بإصدار أسهم جديدة .

- وفيما يلي نموذج التدفقات النقدية لبنك تجاري والتي قد تتخض عن عجز أو فائض نقدي والشكل رقم (٦) يوضح حركة التدفقات النقدية لبنك تجاري :

^{٢٣} ROSE, et . al , 1993 , p 269

الشكل رقم -6-



من الشكل السابق نجد أنه حتى تتم إدارة التدفقات النقدية لا بد من القيام بمايلي :

- 1- تحديد التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية) .
- 2- التنبؤ بحجم وتوقيت تلك التدفقات .
- 3- تقييم الإجراءات البديلة التي يمكن استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع وغير المتوقع .

أولاً : تحديد مصادر التدفقات النقدية :

تتمثل مصادر التدفق النقدي (الداخلي والخارجي) في خمس عناصر هي :

- 1- النقدية .
- 2- الودائع .
- 3- القروض والأوراق المالية .
- 4- الأعباء الثابتة والخصوم عدا الودائع .
- 5- الأصول والخصوم غير النقدية .

أولاً : النقدية :

وهي تتكون من النقود الموجودة بخزائنه ، والشيكات تحت التحصيل والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية ، والمراسلين بالخارج ، والاحتياطي النقدي ، والحسابات الجارية لدى البنك المركزي .

حيث من الصعوبة وضع معيار ثابت لمقدار ما ينبغي أن يحتفظ به البنك من نقود ؛ وذلك لأن الحاجة إلى النقدية تختلف من وقت لآخر وفقاً لمواسم الإيرادات ومواسم التمويل ، كما تتباين الحاجة من مكان إلى آخر وفقاً لاتساع المعاملات التي ينشط فيها البنك وتأثير الحالة الاقتصادية العامة ، وإن الوعي المصرفي يؤثر في مقدار السيولة عند البنك حيث كلما ارتفع الوعي المصرفي قلت الحاجة إلى النقود وحل محلها التعامل بالشيكات سحباً وإيداعاً ، حيث من الممكن أن يقرر البنك على وجه التقريب ما ينبغي أن يحتفظ به من نقود معتمداً بذلك على خبرته السابقة وتجاربه في شتى الظروف ، الأمر الذي يرتب على البنك دراسة حالة السيولة النقدية عنده ويتنبأ بما سيكون عليه حالها في المستقبل ؛ أي أن يعد إحصائيات على شكل سلاسل زمنية قصيرة الأجل ، أسبوعية مثلاً تبين حركة السحب والإيداع خلال فترات سابقة لتدل على سلوك النقدية في مختلف الأوقات ، وعندما يعد البنك مركزه النقدي في أي وقت فإنه يقارن بين هذا المركز وما هو وارد في الإحصائيات عن الفترة المماثلة ليتعرف على حالة النقدية لديه فيدبر ما يلزم من النقود لمواجهة الفترة التالية^{٢٤}.

- وكان يُعتقد أن البنك يمكنه السيطرة على مخاطر نفاذ الرصيد اليومي للنقدية وأن يحتفظ بقدر كبير منه ، لكن هذا غير صحيح ؛ لأن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى وجود نقدية عاطلة لا لزوم لها تبقى في الخزينة دون أن يتولد عنها أي عائد ؛ لذلك يتوقع أن يبحث البنك عن بدائل أخرى لمواجهة النفاذ غير المتوقع لرصيد النقدية ؛ لذلك يقوم بإرسال في طلب نقدية من خلال القروض المقدمة له من المصارف التي تتمتع بفائض من الأموال يتجاوز الحد الكافي لتغطية نسبة الاحتياطي الإلزامي ؛ وهذا يمثل خصماً على المصرف المقترض بينما هي من جملة أصول المصرف المقرض وعادة ما تتراوح آجالها بين يوم وسبعة أيام^{٢٥}.

أما بالنسبة للشيكات تحت التحصيل فإنه يجب على البنك أن يميز بأن الشيكات المسحوبة على بنك في نفس المدينة ؛ فهي تتسم بسيولة عالية ؛ أما في حالة كانت مسحوبة على بنك أخرى

^{٢٤} سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

^{٢٥} الشعار ، نضال ، أسس العمل المصرفي ، مرجع سابق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٠ .

فإنها تستغرق وقتاً أطول ، أما إذا كانت الشيكات مؤجلة الاستحقاق فإنها تفقد صفتها السائلة ؛ لذلك يجب على البنك أن يدرس هيكل الشيكات المقدمة له برسم التحصيل مسترشداً بعدد وقيمة كل نوع منها خلال فترات ماضية كافية ليتعرف على تكوين هذه الشيكات ونسبة كل نوع فيها ودرجة السيولة التي يتمتع بها .

ثانياً : الودائع:

يتوقف حجم الرصيد النقدي أساساً على حركة الودائع ، لذلك لا بد للبنك من دراسة طبيعة الودائع أي دراستها وفقاً لحركة السحب والإيداع ، وخاصة الودائع الجارية ويمثل استخدام هذا النوع في عمليات الإقراض والاستثمار مخاطرة كبيرة بالنسبة للبنك ، وحتى يوجهها للتوظيف لا بد أن يدرس طبيعة الودائع لديه وسلوك العملاء في السحب والإيداع وتُقسم الودائع الجارية عادة إلى ^{٢٦} :

- ١- وودائع شبه دائمة: وهي تلك الودائع التي لا يتوقع سحبها خلال الأجل القصير .
- ٢- وودائع مؤقتة: وهي تلك الودائع التي يحتمل أن يتم سحبها خلال مدة قصيرة بعد الإيداع وأمثلة ذلك : الإيداعات لقاء تنفيذ عمليات الاستيراد وتأمين خطابات الضمان .
- ٣- وودائع عارضة: وهي التي تودع لأغراض معينة وتسحب عند انتهاء الغرض منها .
- ٤- وودائع موسمية: وهي تلك التي ترتبط بالدورة الزراعية أو الإنتاجية أو السياحية .
- ٥- وودائع دائرة: وهي تلك الودائع التي يتم السحب منها ويُعاد الإيداع إليها وذلك مثل: ودائع الشركات الصناعية ، حيث يتم تمويل الإنتاج بالسحب من الوديعة ثم تضاف أثمان المبيعات إليها وكذلك بالنسبة للمنشآت التجارية

وهذا النوع من الودائع يتزايد من عام لآخر ، ويمكن اعتبار جزء منها ثابت ويقدر وفقاً للخبرة وبلاستعانة بالأرقام الماضية ، وبالتالي توجيهه إلى النشاط الاستثماري ، ومع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية ومتطلبات السيولة ، ويجب على إدارة البنك دراسة سلوك هذا النوع من الودائع لرسم سياسة استثمارها بما يتماشى مع خصائصها ، حيث توظف الجزء الثابت والمستقر من هذا النوع في استثمارات طويلة الأجل نسبياً

^{٢٦} طلعت ، عبد الحميد ، إدارة البنوك التجارية : الإستراتيجية والتطبيق ، الطبعة السابعة ، مكتبة عين شمس

القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٨-٦٠ .

أما الجزء المتغير أو المتقلب يتم استثماره في أصول أكثر سيولة وبذلك يمكن التوفيق بين السيولة و الربحية^{٢٧} .

- يولي البنك اهتماماً بالسحب لأنه يمثل استنزافاً لموارده المالية لذلك يقوم البنك بتنويع الودائع (deposit diversification) وتقوم فكرة التنويع : أنه كلما تعددت نوعية المودعين كلما زاد احتمال أن يكون معامل الارتباط لحركة الودائع أقل من الواحد الصحيح ، وهو ما يعني أن السحب من وديعة معينة قد لا يتبعه سحب من وديعة أخرى بل إذا كان معامل الارتباط بين حركة الودائع كامل سالب أي يساوي -١ لذلك فإن قيام بعض المودعين بسحب جزء من وديعتهم يصاحبه في نفس الوقت قيام البعض الآخر بالإيداع وبذلك يتحقق قدر من الاستقرار في رصيد النقدية .

وهناك عدة أسس لتنويع الودائع من بينها التنويع على أساس النشاط الاقتصادي للمودعين (ودائع المشروعات التجارية ، وودائع المشروعات الصناعية ، وودائع الزراع والمشروعات الزراعية ، وودائع المشروعات الخدمية) ، والتنويع على أساس طبيعة النشاط ، فمثلاً لا ينبغي أن يركز البنك على جذب الودائع من المنشآت كبيرة الحجم التي تتسم بضخامة حجم مسحوباتها بل عليه أيضاً أن يحاول جذب الودائع من المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم ، ولا ينبغي أن يتم التركيز على جذب الودائع من منشآت تابعة لقطاع معين بل يعمل على جذب الودائع من منشآت تعمل في قطاعات مختلفة وكذلك جذب الودائع من الوحدات الحكومية.

ثالثاً : القروض والاستثمار في الأوراق المالية :

سنبداً بالقروض حيث يعتبر الإقراض هو المحور الأساسي لعمل البنك التجاري وهو المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته ، حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات ، وهي التي تمكن البنك أساساً من دفع الفوائد المستحقة للمودعين ومن تدبير قدر ملائم من الربح ، مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السيولة من العملاء . وطالما أن البنك لا يملك سيطرة كافية على حجم القروض التي يقدمها للعملاء وكذلك التدفقات النقدية المتولدة عنها من حيث توقيت حدوثها ؛ لذلك يجب على البنك الاسترشاد بسياسة إقراضية تراعي العوامل التالية^{٢٨} :

^{٢٧} حنفي ، عبد الغفار - قرياقص ، رسمية (الأسواق والمؤسسات المالية) بنوك تجارية ، أسواق الأوراق

المالية ، شركات التأمين ، شركات الاستثمار ، مرجع سابق ، ٢٠٠٨ ص ١٠٦ .

- ١- **رأسمال البنك** : باعتباره حاجزاً واقياً يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع ، وكلما زاد رأسمال البنك زادت قدرته على تحمل المخاطر .
- ٢- **الظروف الاقتصادية العامة** : حيث يتأثر الطلب على القروض بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، حيث إن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي ؛ أي حالات الرواج والكساد تؤثر على حجم النشاط المصرفي في مجال الإيداع والإقراض .
- ٣- **حاجة المنطقة التي يخدمها البنك** : لأن البنوك مسؤولة عن المشاركة في تطوير المنطقة أو المناطق التي تعمل بها ، وإن نشاط المنطقة يؤثر في نوعية القروض الممنوحة .
- ٤- **سياسات البنك المركزي** : من خلال أساليب الرقابة الكمية والنوعية المؤثرة على حجم ونوعية الائتمان ، مثل نسبتي الاحتياطي والسيولة القانونية وسعر الفائدة وسعر الخصم .
- ٥- **حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها** : إن اتجاه الودائع للارتفاع المستمر يغير عادة البنك إلى زيادة توظيفها في الإقراض والاستثمار ، حيث كلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من أنواع العملاء كلما زادت قدرة البنك على منح الائتمان طويل الأجل ، ويزيد من مرونة البنك في توظيف الودائع انتشارها وانتشار نشاطه في مناطق جغرافية متعددة ، هذا وتؤثر تواريخ استحقاق الودائع في حجم ونوعية القروض ؛ لأن إدارة البنك تسعى لمقابلة القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل ، وكما تسعى إلى مقابلة القروض قصيرة الأجل بودائع قصيرة الأجل .

٦- **متطلبات الربحية** :

بما أن البنك منظمة أعمال تهدف إلى الربح ؛ لذلك لا بد أن يسعى البنك في سياسته الإقراضية لتحقيق نوع من التنوع في القروض ، فيحرص البنك على تقسيم القروض وفقاً لمدتها (قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل وقروض متوسطة الأجل)

كذلك يتم تقسيم القروض وفقاً للغرض الذي تُمنح من أجله (قروض إنتاجية قروض تجارية , قروض استهلاكية) أيضاً يمكن تقسيمها حسب نوع الضمان (فقد تكون بضمان محاصيل زراعية أو بضمان أوراق مالية أو بضمان كمبيالات)

- أما بالنسبة للأوراق المالية فعلى الرغم من إمكانية بيعها وشرائها إلا أن استعداد البنك للقيام بذلك يكون محدوداً ، فعندما تكون أسعار الفائدة متجهة إلى الارتفاع فإن البنك قد يتردد في عرض الأوراق المالية للبيع حتى لا يصاب بخسائر رأسمالية نتيجة لاحتمال انخفاض القيمة

السوقية لتلك الأوراق عن القيمة التي اشترت بها ، ومن ناحية أخرى قد لا يستطيع البنك شراء أوراق مالية رغم وجود فائض نقدي ، وذلك إذا ما كان الفائض متاحاً لفترة قصيرة لا يكفي العائد المتولد عنها لتغطية عمولات شراء وبيع الأوراق المالية ، أو إذا كان من المتوقع أن تتجه أسعار الفائدة إلى الارتفاع في التاريخ الذي يتوقع فيه بيع تلك الأوراق ، لذلك هنا تظهر أهمية التنويع في الاستثمار بحيث تكون الأوراق الجيدة هي صمام الأمان إذ لا يتوقع لها انخفاض في الأسعار بالإضافة إلى التنويع في الاستثمار لا ينجم عنه أن يكون الهبوط في أسعار الأوراق المالية جميعها بمعدل واحد بل من المحتمل أن يحتفظ بعضها بقيمته ، وعادة ما تتوقف الاستثمارات على جودة الاستثمار والمستوى العام لأسعار الفائدة وتاريخ الاستحقاق .

رابعاً : الالتزامات الثابتة والخصوم:

تتمثل الأعباء الثابتة في التدفقات النقدية التي ينبغي دفعها دورياً بصرف النظر عن الأرباح المتولدة ، وأهم بنود النفقات في البنك التجاري هي^{٢٩} :

- ١- الأجور والمرتبات للعاملين بالبنك .
- ٢- الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وودائع التوفير .
- ٣- مصاريف شراء وبيع الأوراق المالية (عمولات) .
- ٤- الفوائد على القروض والمصاريف المترتبة عليها ، والتي سبق أن حصل عليها البنك ، والنفقات المترتبة على خصم الكمبيالات أو إعادة خصمها لدى البنك المركزي.
- ٥- الفوائد على القروض طويلة الأجل التي تُعتبر أحد مكونات التمويل .
- ٦- النفقات الخاصة بالإيجار للمباني وغيرها من النفقات الخاصة بالصيانة والتدفئة والكهرباء والتأمين ضد الحريق والضرائب العقارية .
- ٧- النفقات المتعلقة بالأتعاب والمكافآت التي تُدفع لأعضاء الإدارة ونفقات حراسة المبنى وتأمينه.

و نلاحظ أن سيطرة البنك على تلك الأعباء عادة ما تكون عند حدها الأدنى كما أنها تستحق في مواعيد لا يملك البنك تغييرها.

^{٢٩} حنفي ، عبد الغفار - أبو قحف ، عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية : السياسات المصرفية ، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية ، البنوك العربية ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠-٢٥١ .

أما الخصوم : رأس المال والقروض التي يحصل عليها البنك ، حيث يمكن للبنك زيادة رأس المال أو القروض لسد عجز نقدي محتمل إلا أن حريته في ذلك تكون محدودة ، ولكن يترتب على زيادة رأس المال دخول مساهمين جدد مما يضعف سيطرة الملاك الحاليين على إدارة البنك ، ويجعلهم يتصدون بقوة لفكرة زيادة رأس المال ، حيث إن زيادة الأموال المقترضة من شأنها أن تزيد من مخاطر الرفع المالي خاصة وأن رأس مال البنك صغير ، حيث إن وقتاً طويلاً لا بد أن ينقضي قبل أن يتمكن البنك من إنهاء إجراءات الاقتراض أو زيادة رأس المال في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى الأموال ملحة .

خامساً : الأصول والخصوم غير النقدية :

الأصول غير النقدية : هو الجزء من رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي الذي يزيد عن متطلبات الاحتياطي القانوني ، والذي قام البنك المختص بإقراضه لبنوك أخرى Federal funds sold ، ويملك البنك قدراً كبيراً من السيطرة على تلك القروض ؛ لأن تاريخ استحقاقها قصير للغاية عادة لا يتعدى ليلة واحدة وأنه يمكن للبنك تجديده أو عدم تجديده وذلك وفقاً لظروفه.

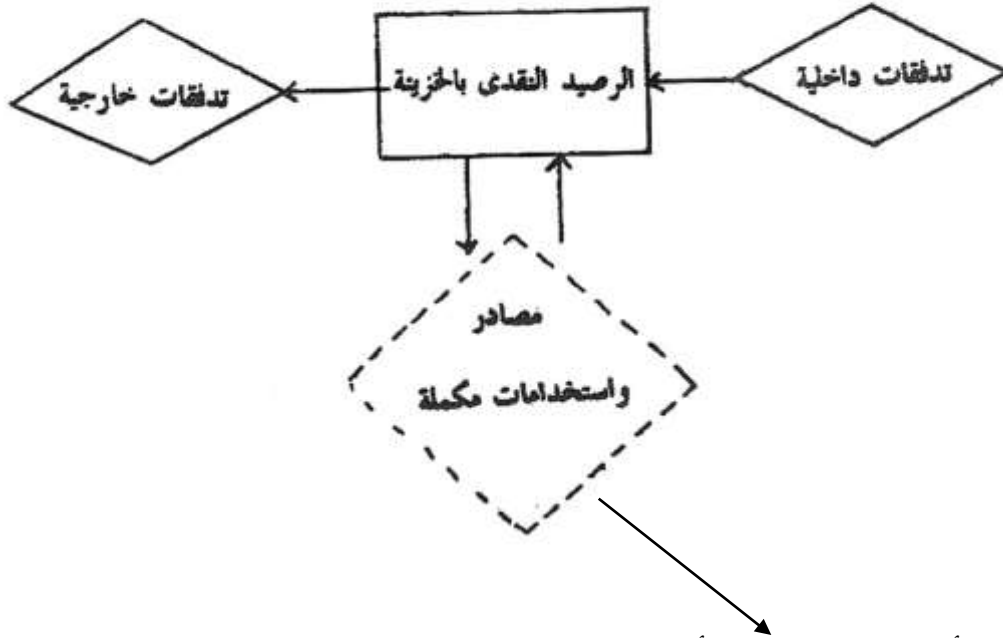
أما الخصوم غير النقدية: فهي القروض التي حصل عليها البنك من بنوك تجارية أخرى Federal funds purchased، ويمكن استخدامها لتغطية عجز في رصيد الاحتياطي القانوني أي يملك مرونة بشأن هذه القروض .

ثانياً : التنبؤ بالتدفقات النقدية :

في هذه المرحلة يتم وضع نموذج للتنبؤ وتخطيط التدفقات النقدية المستقبلية (cash- planning system) خلال فترة مقبلة ٣٠:

والشكل رقم (٧) يبين نظام تخطيط التدفقات النقدية :

نظام تخطيط التدفقات النقدية



١ - الأوراق المالية قصيرة الأجل المكونة للاحتياطي الثانوي.

٢ - الأصول والخصوم غير النقدية .

من الشكل السابق نجد أنه عادة ما يتم التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لفترة قصيرة نسبياً ؛ لأنه كلما طالت الفترة التي تغطيها الخطة كلما انخفضت دقة التنبؤ بتلك التدفقات .

فهدف التخطيط للتدفقات النقدية هو الاحتفاظ برصيد نقدي يكفي لمواجهة التدفقات النقدية الخارجية مع تجنب وجود نقدية عاطلة ؛ أي هناك حجم محدد لهذا الرصيد حيث يتحدد حجم الرصيد النقدي اللازم وفق ثلاثة مجموعات وهي :

١ - التدفقات النقدية المجدولة .

٢ - التدفقات النقدية غير المجدولة ولكن يمكن التنبؤ بها .

٣ - التدفقات النقدية غير المتوقعة.

١ - التدفقات النقدية المجدولة : (scheduled cash flow) :

وهي التدفقات (الداخلية والخارجية) التي يتوفر للبنك بشأنها معلومات تكاد تكون مؤكدة عن حجمها وتوقيت حدوثها .

ومن أهم التدفقات النقدية الخارجية المجدولة :

١ - المبالغ التي تسحبها المنشآت من أرصدة ودائعها بغرض سداد مرتبات العاملين بها .

- ١- طلبات الإقراض التي يقبلها البنك ويتم بموجبها تقديم القرض بموجب اتفاق للمقترضين .
- ٢- قيمة شهادات الاستثمار التي أصدرها البنك والتي تستحق في تاريخ معين.
- ٣- الأجور والمرتببات للعاملين بالبنك .
- ٤- الفوائد على القروض التي سبق للبنك الحصول عليها.
- ٥- النفقات الخاصة بالإيجار للمبنى ، ونفقات التدفئة والكهرباء والتأمين والضرائب ، ونفقات حراسة المبنى وتأمينه.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الداخلية المجدولة :

- 1- فوائد وأقساط القروض التي سبق أن قدمها البنك لعملائه.
- ٢- فوائد السندات التي سبق شراؤها .
- ٣- قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق .
- ٤- عمولات الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان .
- ٥- إيرادات الأوراق المالية .
- ٦- إيرادات خدمات مصرفية أخرى .

٢- التدفقات غير المجدولة التي يمكن التنبؤ بها :

يقصد بالتدفقات النقدية غير المجدولة التي يمكن التنبؤ بها (unscheduled cash flow) تلك التدفقات التي ليس لدى البنك أية معلومات مؤكدة عن حجمها أو توقيت حدوثها غير أنه يستطيع التنبؤ بها .

عند محاولة التنبؤ بحركة الودائع التي تُعد أكبر مصدر للتدفقات النقدية الداخلية والخارجية ، لذلك لا بد من مراعاة المسائل الهامة :

- إن ودائع الأفراد ككل عادة ما تتصف :

- أ- بالاستقرار والثبات إذ غالباً ما تتعادل قيمة الإيداعات فيها مع قيمة المسحوبات منها .
 - ب- وتتصف تلك الودائع بأن حركتها موسمية وهذا ما ييسر عملية التنبؤ بها ويجعلها أكثر دقة ، حيث تزداد مسحوبات الأفراد في الأعياد وقبيل العام الدراسي ، كما تزداد الإيداعات في مواسم جني المحاصيل بالنسبة للمزارعين الذين لديهم ودائع لدى البنوك ، وفي نهاية السنة المالية لكبار العاملين في منشآت الأعمال الذين يحصلون على نسبة من أرباح تلك المنشآت .
- من هنا نجد أن ودائع الأفراد تتصف بقدر من الاستقرار كما يمكن التنبؤ بحركتها المتوقعة ، فإن ودائع منشآت الأعمال تتصف بالتقلب الشديد نتيجة لعوامل ومتغيرات كثيرة ، وهذا ما يجعل

عملية التنبؤ صعبة ومعقدة ولكنها تظل ضرورية ، بالإضافة إلى أن البنك يمكن أن يتنبأ بالمسحوبات والإيداعات التي تقوم بها المكتبات المتخصصة في نشر وتوزيع الكتب الجامعية ، إذ من المتوقع أن تقوم تلك المكتبات بسحب بعض المبالغ خلال الإجازة الصيفية لتغطية مصروفات طباعة الكتب لتكون جاهزة للتوزيع في بداية عام دراسي مقبل .

ويتوقع أن تقوم تلك المكتبات بإيداع مبالغ في حساباتها خلال العام الدراسي وذلك من متحصلات الكتب المباعة :

- لذلك لا بد أن يقوم بتقسيم الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب وتوفير ولأجل) بغض النظر عن مصدرها إلى قسمين :

- الأول : راسخ ومستقر .

- الثاني : متقلب ومتغير لذلك يحتاج إلى دقة للتنبؤ به .

- ويمكن للبنك أن يتحكم بدرجة التقلب في رصيد الودائع إذا ما استطاع تنويعها ؛ أي معامل الارتباط بين الودائع المفردة المكونة لمحفظة الودائع أقل من الواحد الصحيح ؛ لأنه كلما زادت القيمة الموجبة لمعامل الارتباط بين الودائع كلما زادت مخاطر تقلب رصيدها .

٣- التدفقات النقدية غير المتوقعة :

ويقصد بالتدفقات النقدية غير المتوقعة (unexpected cash flow) تلك التدفقات التي لا يمكن التنبؤ بها سواء من حيث حجمها أو توقيت حدوثها .

وللتغلب على عدم التأكد بشأن تلك التدفقات يمكن اللجوء إلى الإجراءات الوقائية ، فمثلاً يطلب البنك من كبار المودعين إحاطته مقدماً باحتمال قيامهم بمسحوبات غير عادية ، كالمسحوبات لغرض الاستثمار في خط إنتاجي جديد أو لبناء مخزون سلع مبكر ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم الحكومة بإخبار البنك مقدماً عن عزمها على سحب جزء من ودائعها والتاريخ المحدد لذلك .

- حيث يمكن أن يضع البنك نظاماً يقوم بمقتضاه العاملون بقسم الودائع بإخطار رؤسائهم إذا ما لاحظوا تغييرات في حركة الودائع بما يسمح بمواجهة الموقف في الوقت المناسب ، وهناك إجراء آخر يتمثل في احتفاظ البنك برصيد نقدي للطوارئ buffer لمواجهة المسحوبات غير المتوقعة .

ثالثاً: الإجراءات المتبعة لمواجهة العجز أو الفائض:

يجب تحليل احتياجات المصرف للسيولة على أساس مستمر ، وذلك باتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتفادي العجز أو الفائض كما يلي :

١ - السحب (أو الإضافة) إلى الرصيد لدى البنك المركزي :

أ- إذا ما أشارت التوقعات إلى احتمال حدوث عجز مؤقت في النقدية، فقد يمكن للبنك مواجهته وذلك بقيامه بسحب جزء من ودائعه المحتفظ بها لدى البنك المركزي لأغراض الاحتياطي القانوني .

ب- أما إذا أشارت التوقعات إلى احتمال حدوث فائض في النقدية فنلاحظ أن تفكير البنك في إضافة ذلك الفائض إلى رصيده لدى البنك التجاري لديه حتى ولو زاد ذلك الرصيد عن متطلبات الاحتياطي وذلك للأسباب التالية :

١- تعويض نقص في الاحتياطي الإلزامي عن فترة سابقة.

٢- أو تحسباً لعجز نقدي مرتقب في فترة تالية.

٣- أو قد يلجأ البنك لهذا الإجراء على أمل استخدامه في إقراض بنوك تعاني من نقص الاحتياطي القانوني .

٤- يُعتبر هذا الإجراء مرغوباً إذا لم يستطع البنك استثماره في أوراق مالية ، وهذا يحدث عندما يكون الفائض مؤقتاً بحيث يجعل العائد من استثمار الفائض أقل من العمولات المدفوعة للسماسة لشراء وبيع تلك الأوراق .

٢ - الاقتراض (أو الإقراض) من البنوك الأخرى :

في حال العجز النقدي المؤقت الذي قد يستمر ساعات فإن البنك قد يرسل في طلب نقدية من البنوك المجاورة بدون تدخل البنك المركزي ، وعادة لا تطلب تلك البنوك فوائد على هذه القروض ، أما إذا كان العجز لأكثر من ذلك فقد يلجأ البنك إلى الاقتراض من البنوك الأخرى لغرض عجز في الاحتياطي القانوني فإن عملية الاقتراض تتم بواسطة البنك المركزي الذي يقوم بخصم قيمة القرض من حساب البنك المقرض الذي يتوفر لديه فائض الاحتياطي القانوني ويضيفه إلى حساب البنك المقترض الذي يعاني من عجز في الاحتياطي .

٣ - الاقتراض من البنك المركزي :

يمكن اللجوء للاقتراض من البنك المركزي لتغطية عجز مؤقت أو عجز يتوقع أن يستمر فترة طويلة نسبياً ، وهناك ثلاثة دوافع لقيام البنك المركزي بإقراض البنك التجاري وهي تتمثل بما يلي :

أ- مواجهة عجز في الاحتياطي القانوني :

يمكن للبنك التخطيط للاقتراض من البنك المركزي لمواجهة عجز متوقع في الاحتياطي القانوني، وعادة لا تزيد مدة هذا القرض عن ثلاثين يوماً وقد يأخذ الاقتراض عدة صور منها:

١- قيام البنك بخصم أو بيع بعض الأوراق المالية .

٢- الاقتراض بضمان تلك الأوراق .

٣- يمكن أن يأخذ الاقتراض صورة أخرى تتمثل في خصم القروض لدى البنك المركزي . ولكن البنك التجاري يتردد في استخدام هذا الأسلوب ، فخصم القرض يعني أن العلاقة أصبحت بين العميل وبين البنك المركزي ، وهو ما قد لا يرضى عنه العميل كما قد يعتبره البنك المركزي مؤشراً لضعف المركز المالي للبنك التجاري.

ب- مواجهة الاحتياجات الموسمية :

تستطيع البنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي لتغطية بعض الاحتياجات الموسمية ، وقد تصل فترة الاقتراض إلى ثلاثة أو أربعة أشهر أو ربما أكثر اعتماداً على طول فترة الاحتياجات الموسمية ، وغالباً ما يضع البنك المركزي شروطاً لهذا النوع من القروض من بينها :

١- ضرورة قيام البنك التجاري بتقديم ميزانية متوقعة توضح تلك الاحتياجات.

٢- وأن يكون له فائض في الاحتياطي القانوني يستخدمه في إقراض بنوك أخرى .

٣- عادة ما يضع البنك المركزي حداً أقصى لما يمكن أن يقترضه البنك خلال الموسم credit line ، وطالما لم يبلغ مستوى الاقتراض هذا الحد فمن حق البنك التجاري أن يقترض المزيد أما إذا بلغ مستوى الاقتراض فلا يمكن للبنك الاقتراض زيادة على ذلك ، وإذا ما سدد البنك جزءاً من القرض خلال الموسم بما يجعل الاقتراض الفعلي أقل من الحد الأقصى يمكن للبنك المذكور أن يقترض المزيد إلى أن يصل حجم الاقتراض مرة أخرى إلى الحد الأقصى .

ج- مواجهة الطوارئ :

قد يقدم البنك المركزي قروضاً للبنك التجاري لمساعدته عند المرور بظروف طارئة (Emergency credit) قد تتمثل في تدفقات نقدية خارجية كبيرة وغير متوقعة ، وإن استعداد البنك المركزي لتقديم مثل هذا النوع من القروض لا يعد خدمة للبنك التجاري فقط بل أيضاً خدمة للمودعين وللاقتصاد القومي ككل .

٤- تخفيض (زيادة) حجم الاستثمار في القروض :

يُقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض وذلك ببيع جزء منها إلى طرف آخر قد يكون شركة أو بنكاً شقيقاً ، ولكن قد يعرض البنك لخسائر رأسمالية إذ سيبيع القرض بقيمة أقل من القيمة المبينة بالعقد والتي سبق أن قدمها البنك للعميل .

-أما في حالة الفائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد، ولكن هذه الإجراءات تكون ملائمةً إذا كان العجز أو الفائض سيظل فترة طويلة .

٥- بيع (شراء) الأوراق المالية :

عادة ما يحتفظ البنك التجاري بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة (الاحتياطي الثانوي) فعندما يواجه البنك تدفقات نقدية خارجية غير متوقعة فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق المالية واستخدام حصيلتها في تغطية تلك التدفقات .

ولكن إذا لم يكفِ الاحتياطي الثانوي فإنه قد يلجأ إلى تصفية جزء من محفظة الأوراق المالية وهو إجراء غير مرغوب لثلاثة أسباب :

- ١- احتمال تعرض البنك لخسائر رأسمالية كبيرة .
- ٢- لا يناسب البنوك الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية نظراً لعدم إمكانية الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .
- ٣- إن جزءاً كبيراً من هذه الأوراق قد يتمثل في رهونات لودائع حكومية ومن ثم يصعب التصرف فيها بالبيع ^{٣١} .

^{٣١} هندي . منير إبراهيم ، إدارة المصارف التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات . جامعة طنطا ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة الثالثة ١٩٩٦ . ص ٣٧٣ - ٣٧٧ .

المبحث الرابع :

نماذج وأشكال العمل في إدارة السيولة:

إن التعارض بين رغبات قطاعي الفائض و العجز يقود إلى جوهر المشكلة في إدارة موجودات المصارف و مطلوباتها، و هي دفع تكاليف عالية لجذب الأموال من وحدات الفائض، و إلى استيفاء فوائد منخفضة من وحدات العجز لجذب هذه الوحدات أيضاً، و في الوقت نفسه، المحافظة على هامش مناسب بين الفائدة المدفوعة و المقبوضة، لمقابلة نفقات تحويل المطلوبات و الموجودات إلى الأشكال المناسبة لطالبي الخدمات على جانبي الميزانية، بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم .

لذلك فقد استطاع مدراء السيولة المصرفية عبر السنين صياغة العديد من السياسات العريضة لمعالجة مشكلاتها وهي تتضمن :

- ١- تجهيز السيولة من الموجودات (إدارة سيولة الموجودات)
 - ٢- السيولة المقترضة لمواجهة الطلبات النقدية (إدارة السيولة المقترضة)
 - ٣- الإدارة المتوازنة (إدارة سيولة الموجودات و سيولة المطلوبات)
- أولاً: سياسة إدارة سيولة الموجودات (أو تحويل الموجودات) :
- تعريف سياسة إدارة سيولة الموجودات ^{٣٢}:

وهي أقدم مدخل لمواجهة احتياجات السيولة المصرفية ، ويقوم على أساس تخزين السيولة بصورة موجودات سائلة وبخاصة النقدية (الاحتياطيات الأولية) والأوراق المالية القابلة للبيع (الاحتياطيات الثانوية) ، وعندما تنشأ الحاجة للسيولة يتم بيع موجودات مختارة وتسييلها نقداً حتى يتم الوفاء بطلبات السيولة ، وتسمى هذه الاستراتيجية (باستراتيجية تحويل الموجودات) "asset conversion" ؛ لأن الأموال السائلة يتم تدبيرها من خلال تحويل الموجودات غير النقدية إلى موجودات نقدية .

خصائص الموجودات السائلة :

إن الموجودات السائلة تتمتع بالخصائص التالية:

- ١- قصيرة الأجل أي عادة ما يكون تاريخ استحقاقها لأقل من سنة واحدة.
- ٢- وجود سوق جاهزة لبيعها وشرائها حتى يمكن تحويلها نقداً عندما تنشأ الحاجة لذلك .

^{٣٢} الشماع , خليل , أساسيات العمل المصرفي , . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، معهد التدريب المالي والمصرفي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٧ ، ٢٠٠٥ .

٣- تتمتع بأسعار مستقرة بغض النظر عن حجم الموجودات السائلة أو السرعة المطلوبة لتحويلها إلى نقدية أي عمق السوق بمعنى أنه يمكن استيعاب جميع عمليات بيع الموجودات بدون انخفاض مهم في أسعارها.

٤- تتمتع بخاصية إمكانية تنفيذ معاملة "معاكسة" reversible أي أن يكون البائع قادراً على استعادة أصل المبلغ مع تحمل مخاطرة محدودة .

٥- خالية (أو منخفضة) من المخاطرة الائتمانية.

٦- خالية (أو منخفضة) من مخاطرة سعر الصرف.

مكونات الموجودات السائلة :

تضم مكونات الموجودات السائلة العديد من الأدوات المالية وتعتمد وفرتها على مدى التقدم المؤسسي والأسواق المالية ومن بين هذه الأدوات :

أ- الأوراق المالية الحكومية :

وهي أدوات مالية تصدرها عادة وزارة المالية أو الخزانة للاقتراض من الجمهور أو من الجهاز المصرفي لغرض تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة وتُقسم إلى ثلاثة أنواع^{٣٣}:

١- أوراق قصيرة الأجل : وتُسمى بأذونات الخزينة treasury bills لا تزيد مدة استحقاقها عن سنة واحدة ، وهي قابلة للتسويق ولا تحمل سعر فائدة محدد وإنما تباع بخخص على القيمة السوقية .

٢- أوراق متوسطة الأجل وتُسمى بشهادات الخزينة treasury notes وتتراوح مدة استحقاقها من سنة إلى عشر سنوات ، وتُدفع عليها فوائد سنوية أو نصف سنوية وقابلة للتسويق أو للتداول.

٣- أوراق طويلة الأجل وتُسمى بسندات الخزينة treasury bonds ، أو سندات الدين العام ، وتزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات ، وتحمل سعر فائدة أعلى من الأوراق المتوسطة الأجل ، وهي أيضاً قابلة للتسويق ، وفئاتها عادة ما تكون أقل من فئات أذونات الخزينة أو شهادات الخزينة ، وعادة تتمتع الأوراق المالية الحكومية بميزة أن مخاطر الائتمان أو عدم الدفع معدومة فهي معرضة لمخاطر سعر الفائدة ومخاطر التضخم .

ب- القبولات المصرفية :

^{٣٣}. السيد علي ، عبد المنعم - العيسى ، نزار سعد الدين النقود والمصارف والأسواق المالية ٢٠٠٤ ، الطبعة الأولى ص ١٠٩-١١١ ،

القبول المصرفي : هو عبارة عن التزام أو تعهد البنك بدفع مبلغ معين لصالح طرف ثانٍ في المستقبل ، وتستخدم في مجال التجارة الخارجية ، و يكون طرفا التعامل (المصدر والمستورد) حيث يجهل المصدر المستورد ؛ لذلك يلجأ المستورد إلى أحد البنوك العاملة في بلده ومعه تعهده بأن يدفع مبلغاً معيناً ثمناً للبضائع التي يريد استيرادها من بلد آخر ، ويطلب من البنك أن يقوم بضمان هذا التعهد ، فإذا قبل البنك بوضع ختمه على هذا التعهد بكلمة مقبول (من هنا جاءت التسمية) ثم يقوم بإرسالها إلى البنك الذي يتعامل معه المصدر في بلده وعندما يقوم بنك المصدر بإشعاره بأنه استلم التعهد يبدأ المصدر بشحن البضاعة للمستورد ، ويمكن للمصدر أن يحتفظ بالقبول المصرفي حتى يحين موعد استحقاقه ، أو أن يقوم بخصمها في السوق بمعنى بيعها بأقل من قيمتها الاسمية ، ويحصل البنك في بلد المستورد على مبلغ معين مقابل الخدمة التي قدمها بعد أن يدفع المستورد في النهاية المبلغ الإجمالي للصفقة .

أهم ميزاتها :

- ١- هي أداة دين تستخدم في المبادلات التجارية حيث يطلبها المصدر من المستورد .
- ٢- يقوم المستورد بتقديم طلب الحصول على قبول مصرفي من البنك الذي يدفعه بعبارة مقبول (ACCEPTED)
- ٣- يصل هذا القبول إلى الشركة المصدرة التي تقوم بتسليم البضاعة والاحتفاظ بالقبول المصرفي حتى يحين وقت صرفه .
- ٤- إذا احتاجت الشركة إلى سيولة فبإمكانها إعادة خصم القبول ومدتها من ٣٠ إلى ٢٧٠ يوم .

ج- شهادات الإيداع:

- وقد تم استحداثها سنة ١٩٦١ وتصدر من قبل البنوك الكبيرة وتُقسم إلى نوعين ^{٣٤}:
- ١- شهادات الإيداع التي لا يسمح لها بالتداول: والتي لا يمكن للمودع استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد ، ولا يمكن لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع .
 - ٢- شهادات الإيداع التي يسمح لها بالتداول : وهي التي يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء ، وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة ، ومعدل الفائدة عليها أكبر من معدل الفائدة على النوع الأول ، وأهم المستثمرين في هذه الشهادات الشركات الصناعية والتجارية

^{٣٤} DAVID C. COLANDER , C RICHARD- D, Economics . IRWIN , INC . 1994
Sydney, Australia ,p263

د- الأوراق التجارية العادية:

وهي تمثل مختلف أنواع الأوراق الخاصة ذات الأجل القصير ، وهي شهادات دين تظهر بوضوح حقوق والتزامات كافة أطرافها ، وهي تعتبر مصدراً هاماً لتمويل جزء من رأس المال العامل في الاقتصاد وأهم أنواعها :

١- السند لأمر أو السند الأدنى :

وهو صك يتعهد فيه المدين بأن يدفع مبلغاً معيناً مسجلاً في السند في تاريخ معين لا يزيد هذا الأجل على ثلاثة أشهر لشخص آخر هو الدائن أو للحامل ، وإن انتقال السند من دائن لآخر من خلال تظهيره يتيح استعمال السند كأداة أو وسيلة لسداد الالتزامات في الاقتصاد .

٢- الكمبيالة أو السفتجة :

وهي من أشهر الأوراق التجارية وليست سوى سند إذني يتدخل فيه ثلاثة أشخاص ، وهي عبارة عن أمر يوجه من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً من المال إلى المستفيد بتاريخ معين ، ومن الملاحظ أن استحقاق الكمبيالة قصير لا يزيد عن ثلاثة أشهر .

٣- الشيك :

هو ورقة تتضمن أمراً صادراً من الساحب إلى المسحوب عليه وهو المصرف بأن يدفع لإن شخص ثالث أو لحامله مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع .

و لكي يقبل البنك المركزي إعادة خصم الأوراق التجارية لديه لا بد من توافر الشروط التالية:

١- يجب أن تشمل الأوراق التجارية على ثلاثة تواريخ على الأقل لضمان قيمتها .

٢- يجب ألا تزيد مدة استحقاقها عن فترة معينة (٩٠ يوم أو ١٢٠ يوم) ^{٣٥}.

وأهم أسباب إصدار هذه الأوراق التجارية :

١- الحصول على الأموال بأسعار تقل عما تفرضه المصارف.

٢- الحصول على أموال تفوق ما تستعد المصارف تجهيزه لهذه الشركات.

٣- التخلص من بعض الشروط التي تفرضها المصارف كاحتفاظ برصيد نقدي لا يقل عن حد معين طيلة فترة الاقتراض.

٤- تحسين الجدارة الائتمانية للمقترض ؛ لأن القدرة على بيع هذه الأوراق في السوق المفتوح تعبر عن متانة الشركة المقترضة .

^{٣٥} رايس ، حده (دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي) ٢٠٠٦ ، مجلة العلوم الإنسانية ،

٥- سرعة الحصول على الأموال وعدم تحديد مجالات لصرفها كما في القروض .

هـ- الأوراق المالية السائلة المشتراة بموجب (اتفاقيات إعادة الشراء) :

وهي إحدى أساليب الاقتراض التي تلجأ إليها الشركات أو المستثمرين في شراء وبيع الأوراق المالية ويكون الاقتراض لليلة واحدة أو على الأكثر لمدة اسبوعين وبموجب هذه الاتفاقية تشتري الشركة الأوراق المالية المضمونة وسهلة التسويق وتلجأ إلى أحد السماسرة المتخصصين ليعقد لها اتفاقاً مع أحد البنوك أو الشركات التي لديها فائض من الأموال والتي تبحث عن فرص لإقراض هذه الأموال وفقاً للاتفاقية تباع الشركة هذه الأوراق إلى صاحب المال الفائض كما تقوم بنفس الوقت بإبرام صفقة شراء هذه الأوراق من نفس صاحب المال بسعر أعلى قليلاً من السعر الذي باعت به هذه الأوراق المالية على أن تنفذ صفقة إعادة الشراء في الموعد الذي تنتهي فيه حاجة الشركة للمبلغ الذي سبق وأن حصلت عليه من الممول وهكذا تنتهي الاتفاقية بعودة الأوراق المالية إلى الشركة والأموال إلى الممول^{٣٦}.

- مما سبق نجد أن إدارة سيولة الأصول هي الفلسفة التي كانت تتبعها إدارات المصارف التجارية ، فقد كان الجزء الأكبر من موجودات المصارف التجارية إما نقداً أو أوراقاً مالية حكومية ، أي كانت تركز على الاحتفاظ بنسبة عالية من الموجودات السائلة وشبه السائلة ، وتقتصر على القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية كالتمويل الموسمي وتمويل رأس المال العامل .

ثانياً: سياسة إدارة السيولة المقترضة (المطلوبات) :

وتقوم على الاقتراض من السوق النقدي ويُطلق على هذه الاستراتيجية عادة السيولة المشتراة ، وهي تتمثل في اقتراض الأموال السائلة لمقابلة طلبات السيولة المتوقعة .

إن تزايد الطلب على القروض من المصارف التجارية خلال فترة الستينات و السبعينات، نتيجة تسارع النمو الاقتصادي، و عجز المصادر التقليدية (الودائع) للمصارف عن مواجهة ذلك ، عمل على انتقال اهتمام إدارات المصارف إلى جانب المطلوبات ، فقامت المصارف بتلبية هذه الاحتياجات عن طريق إعادة توزيع موجوداتها أولاً ، ففصلت موجوداتها السائلة و شبه السائلة،

^{٣٦} الطراد , اسماعيل إبراهيم , إدارة العملات الأجنبية , الطبعة الثانية , ٢٠٠٥ , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , ص١٧٤ .

و زادت قروضها، كما انتقلت إلى الاهتمام بجانب المطلوبات، و قد اتخذ هذا الاهتمام شكل منافسة حادة على الودائع .

- وإن إدارة الخصوم أصبحت أهم بكثير من إدارة الأصول ، فإدارة الأصول لا تخرج عن كونها مسؤولية عن إجراء تعديلات في مكونات محفظة الاستثمارات لتحقيق أقصى عائد ، وذلك في ضوء المتاح من الموارد ، أما إدارة الخصوم فتقع عليها مسؤولية توفير المزيد من الموارد ، ولهذا أهميته ليس فقط لتحقيق المزيد من الأرباح أيضاً للمحافظة على المركز التنافسي للبنك حتى يستمر في ممارسة النشاط .

مزايا اقتراض الأموال السائلة :

يتمتع أسلوب اقتراض السيولة بالعديد من المزايا من أهمها :

- ١- يقترض المصرف فقط عندما يحتاج فعلاً للأموال السائلة ، وهو بعكس أسلوب تخزين السيولة الذي يتضمن الاحتفاظ بالموجودات السائلة طول الوقت بانتظار الحاجة لها (مما يؤدي إلى تخفيض عوائد المصرف نظراً لكون الموجودات السائلة هي ذات عوائد منخفضة)
- ٢- يتيح اقتراض الأموال السائلة إمكانية المحافظة على حجم وتركيب محفظة موجودات المصرف بدون تغيير إذا كان رغباً بالموجودات التي بحوزته .
- ٣- تخضع إدارة السيولة المقترضة لتغيير أسعار الفائدة المعروضة لاقتراض الأموال ، فإذا احتاج المصرف مزيداً من الأموال يمكنه زيادة سعر الفائدة المعروض للوصول إلى الكمية المطلوبة من الأموال وإذا كانت الأموال المطلوبة قليلة فيتم عرض سعر فائدة أقل ^{٣٧} .

مكونات مصادر السيولة المقترضة:

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية موارد البنك المالية هي الالتجاء إلى الاقتراض ، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها البنك في هذا الصدد البنوك التجارية ، البنك المركزي ، سوق رأس المال ، السوق الدولارية ، سوق اليورو دولار ..

^{٣٧} Peters .Rose- Sylvia G.Hudings , (Bank management &Financial Services) op.cit p

١- الاقتراض من البنوك التجارية :

يأخذ الاقتراض من البنوك التجارية عدة صور من أهمها : اقتراض الاحتياطي الفائض، وشراء شهادات الإيداع التي يصدرها بنك ما بواسطة بنك آخر ، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء ، حيث يقوم البنك ببيع أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم البنك البائع (المقترض) بإعادة شراء هذه الأوراق بسعر فائدة متفق عليه ، وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقاً لقانون العرض والطلب وذلك بشرط أن لا تزيد كمية الأموال المقترضة عن الحدود التي يضعها البنك المركزي أو يضعها البنك المقرض ، هذا وتتميز الأموال المقترضة عموماً بأنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني^{٣٨}.

٢- الاقتراض من البنك المركزي :

على الرغم من اعتبار الاقتراض من البنك المركزي من بين الاستراتيجيات التي تلجأ إليها البنوك لتتمية مواردها المالية إلا أن البنوك عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على البنوك التي تكرر الاقتراض منه ، بل وقد ذهب البنك المركزي إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض ، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز في الاحتياطي ، ومواجهة الاحتياجات الموسمية (التعرف على مجالات استخدام هذه الأموال وذلك بهدف المراقبة) ، وكما هو الحال بالنسبة للقروض من البنوك الأخرى لا تخضع الأموال المقترضة من البنك المركزي لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

٣- الاقتراض من سوق رأس المال:

على عكس النوعين السابقين اللذين يُعتبران في نطاق القروض القصيرة الأجل ، يتمثل الاقتراض من سوق رأس المال في قروض طويلة الأجل ، يلجأ إليها البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية ولتدعيم رأس المال ، إذ تُعتبر هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين ، فإذا ما تعرض البنك لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر لأموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة، وقد تأخذ هذه القروض إحدى صورتين :

أ- سندات طويلة الأجل قد تكون من النوع الذي لا يحتاج إصداره إلى ترخيص من البنك المركزي. أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من البنك المركزي .

^{٣٨} Anthony Saunders, Marcia Millon . Financial institution Management risk management Approach Mc Graw Hill companies ,2005,p472 .

ب- أما الصورة الثانية فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقترضين يحصل بمقتضاه البنك على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد على الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق ، ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، ولا يقتضي الأمر التأمين عليه ، ورصيد القرض غالباً ما يظل ثابتاً طوال فترة الاقتراض ، أما التدفقات النقدية المرتبطة به والتي تتمثل في الفوائد وأقساط السداد فمعروفة مقدماً سواء من حيث القيمة أو التوقيت ، بما يعني انخفاض تكلفة إدارتها، ولا تتسبب في تعرض البنك لمخاطر العسر المالي ، وبعض التشريعات تعتبر تلك القروض جزءاً من رأس المال، وهذا له أهمية إذا كان أمام المفاضلة بين إصدار أسهم أو سندات لتدعيم رأس المال إذ غالباً يختار إصدار سندات ؛ لأن فوائد السندات تُعد من بين المصروفات التي تُخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، وإن إصدار السندات لا يؤثر على مراكز الملاك على عكس إصدار الأسهم العادية ، ولكنه لا يخلو من بعض العيوب؛ لأنها لا تمثل مصدراً وثيراً لاحتياجات البنوك وكذلك يصعب على البنوك الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ، كما يمكن أن تضع حداً أقصى لها ^{٣٩} .

د- الاقتراض من سوق الدولار الأوربي^{٤٠}:

بعد اندماج الاقتصاديات الأوروبية وظهور اليورو عام ١٩٩٩ ظهرت سوق اليورو دولار ، حيث تُخصّص للمصارف والمؤسسات الكبيرة ؛ لأنها بالأساس هي مبالغ كبيرة أصغر قرض فيها مليون دولار أو مليون يورو .

ويتكون سوق الدولار الأوربي : من عدد من المصارف الكبيرة في لندن وبعض البلدان الأوروبية الأخرى التي يقتصر تعاملها على الدولار ، بمعنى أنها تقبل ودائع وتمنح القروض بالدولار الأمريكي فقط ، هذا وتنتم القروض التي تقدمها تلك المصارف بضخامة القيمة ، وقصر تاريخ الاستحقاق ، وتتكون الدولارات الأمريكية لدى تلك المصارف نتيجة قيام بعض المصارف والشركات التي لها ودائع في مصارف أمريكية بسحب جزء من تلك الودائع لإعادة إيداعها في صورة ودائع لأجل لدى المصارف الأوروبية التي تتعامل بالدولار ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفوائد التي تمنحها ، ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية

^{٣٩} الهندي ، منير صالح - قرياقص ، رسمية زكي . أسواق المال (المصادر والمؤسسات) ، مرجع سابق ، ١٩٩٧ ، ص ٢٨٣-٢٨٤ .

^{٤٠} هندي ، منير إبراهيم ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، مرجع سابق ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٤ .

موازياً لسوق الدولار الأوربي ، ويمكن أن تلجأ إليه المصارف وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض .

مما سبق نجد أن السيولة المقترضة أكثر الأساليب مخاطرة من حيث معالجة مشكلات السيولة ، ويعود ذلك إلى تقلبات أسعار الفائدة في السوق مما يؤدي إلى تغيير السيولة المتاحة فيه ، وإن البنك الذي يواجه المشكلات المالية هو الأكثر حاجة للسيولة ، ولكن إن إشاعة مثل هذه الأوضاع لدى جمهور المودعين يدفعهم باتجاه سحب ودائعهم إلى جانب انخفاض رغبة المصارف تقديم السيولة لمصرف يعاني من المشكلات المالية .

ثالثاً: سياسة إدارة السيولة المتوازنة :

وهي السياسة التي تعبر عن مفهوم شامل لإدارة ميزانية المصرف التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار، جميع العناصر في جانبيها .

وقد تعزز هذا المفهوم في إدارة الميزانية خلال السبعينات نتيجة للكساد الشديد الذي ساد الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التذبذبات الشديدة في أسعار الفوائد، وزيادة حدة التضخم وكوسيلة دفاعية من البنوك للحفاظ على ربحيتها توفق بين خيارات استراتيجيات إدارة السيولة فهي تستخدم استراتيجية إدارة سيولة الموجودات والمطلوبات وبموجب هذه الإستراتيجية فإن بعض الطلبات المتوقعة على السيولة يتم الوفاء بها من خلال تخزين السيولة (وبوجه خاص الاحتفاظ بالموجودات السائلة والموجودات شبه السائلة أي القابلة للبيع) في حين يتم الوفاء بالبعد الآخر من خلال الاعتماد على السيولة المشتراة^{٤١} .

مشكلات إدارة سيولة الموجودات وسيولة المطلوبات :

تواجه المصارف في إدارتها لسيولة موجوداتها وسيولة مطلوباتها مشكلات رئيسية على المدى التشغيلي القصير، هي :

١- الموسمية:

يخضع تدفق الودائع والقروض من المصارف التجارية وإليها لعوامل موسمية وذلك حسب طبيعة النشاط السائد في المنطقة التي يتواجد فيها المصرف، وطبيعة عملائه.

^{٤١} http://muflehakel.com/part%20two/edaret_mezanet_almasraf_altejare.htm

عقل ، مفلح (إدارة ميزانية المصرف التجاري) محاضرة أُلقيت في ندوة عقدت في جمعية المصارف في الأردن بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩

لذلك فإن عمل الإدارة الرئيسي في مثل هذه الحالة يتركز على ترتيب مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات، بشكل يوازن بين توافر السيولة عند الحاجة إليها، وتحقيق عائد على الأموال المتاحة، والاحتياط لأية طوارئ قد تحدث .

٢- مستوى نشاط الاقتصاد القومي :

يُعتبر مستوى نشاط الاقتصاد القومي إلى جانب التغيرات الموسمية من المحددات المهمة في تركيب المصرف لموجوداته ومطلوباته

- ففي فترات الرواج : يتوقع المصرف أن يواجه طلباً متزايداً على القروض ، الأمر الذي يضطره إلى زيادة اعتماده في تعزيز سيولته على استراتيجية الأموال المشتراة وذلك بالاقتراض من البنوك التجارية ، أو بالاقتراض من البنك المركزي أو من سوق رأس المال ؛ لأن جزءاً من السيولة التي يحصل عليها البنك يستعملها في مواجهة الزيادة في الطلب على القروض .

أما في فترات الركود : فإنه ينخفض مستوى نشاط الاقتصاد ، وهذا سيؤدي إلى تقليص الطلب على القروض ، الأمر الذي يعني عدم حاجة المصرف إلى شراء المزيد من الأموال وبهذا سيتحول المصرف إلى استراتيجية إدارة الموجودات .

٣- السياسة النقدية ^{٤٢}:

وهي السياسة التي يكون مجالها عرض النقود وما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها ، والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه ، والنتائج الناجمة عنه هذا ما يُسمى بخلق النقود . وتعرّف بأنها : هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ، الادخار ، الأسعار ، العمالة) للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ، فهي تذهب إلى خلق سلسلة تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة تسعى في محصلتها النهائية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا .

- وتعد من أهم الاعتبارات التي يدرسها المصرف التجاري .
- وهناك ثلاث أدوات رئيسية يستخدمها المصرف المركزي للتأثير في حجم الكتلة النقدية وهي :

١- عمليات السوق المفتوحة .

^{٤٢} سلمان ، مصطفى وآخرون ، ٢٠٠٠ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،

٢- تغيير سعر إعادة الخصم .

٣- تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي.

أولاً: عمليات السوق المفتوحة :

وفيها يدخل المصرف المركزي كبائع أو كمشتري للأوراق المالية ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية لزيادة الأرصدة النقدية للمصارف لخلق ودائع للتوسع في منح القروض والائتمان ، أما في أوقات الرواج يقوم المصرف المركزي ببيع الأوراق المالية لتخفيض كمية النقود الموجودة في التداول ، وبالتالي تقليل التوسع في منح الائتمان ، حيث إن عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة من أيدي الجمهور وتحويلها إلى مجالات منتجة تخفض من الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع معدلات الإنفاق^{٤٣}.

ثانياً: سعر إعادة الخصم^{٤٤}:

سعر الفائدة الذي يطلبه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم الأوراق التجارية لديه ، وهو سعر الفائدة الذي يطلبه ويحدده البنك المركزي على قروضه وائتماناته المقدمة إلى البنوك التجارية وفق طلبها .

أ- **ففي السياسة التوسعية :** يقوم المصرف المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض ، وبالتالي تخفيض تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي ، وبالتالي زيادة قدرة المصارف على منح القروض وتحقيق انتعاش في الاقتصاد .

ب- **أما في السياسة الانكماشية :** فيلجأ المصرف المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم ، فيؤدي ذلك إلى رفع سعر الفائدة على القروض ، وبالتالي الحد من رغبة الأفراد للحصول على الائتمان بسبب ارتفاع تكلفته ، ومن ثم انخفاض حجم النقود .

ثالثاً: نسبة الاحتياطي القانوني :

وتُعرف نسبة الاحتياطي القانوني بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي .

^{٤٣} حساني ، عبد الرزاق : الواقع الراهن لاقتصادنا النقدي والمهام الرئيسية للسياستين النقدية والمالية في القطر

العربي السوري ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ٨٠ .

^{٤٤} الشماع ، خليل ، عبد الله ، خالد أمين ، التحليل المالي للمصارف ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

حيث عندما يقوم المصرف المركزي باتباع سياسة توسعية يخفض نسبة الاحتياطي القانوني فيحرر بذلك مبالغ إضافية لدى المصارف تساعد على تقديم قروض جديدة ومن ثم يزيد الائتمان والمعرض النقدي .

أما عندما يقوم المصرف المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني ، وبالتالي الحد من مقدرة المصارف على منح الائتمان .
لذلك يجب على المصارف التجارية مراقبة التوجهات المستقبلية للسياسة النقدية ؛ لأنها تعتبر من العوامل الأساسية في تخطيط محفظة الموجودات والمطلوبات ، وعليها أن تنفذ هذه التوجهات لأن هذا ينعكس على وضع السيولة لديها بشكل واضح .

٤ - الأسواق المالية :

إلى جانب اهتمام المصارف بسياسات البنك المركزي، تهتم أيضا بأداء الأسواق المالية، وأثر أدائها المتوقع في عرض الودائع، والطلب على القروض،
حيث هناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة في السوق وبين القيمة السوقية للأوراق المالية ، وإن تقلب أسعار الفائدة في السوق يترتب عليه تقلبات أكبر في قيمة السندات طويلة الأجل بالمقارنة مع السندات قصيرة الأجل.

حيث إذا استثمر المصرف مخصصات المحفظة في سندات قصيرة الأجل فإنه يتجنب التقلب الكبير في أسعار تلك السندات ، وبذلك يقلل من الخسائر الرأسمالية التي تتعرض لها تلك السندات ، أما إذا استثمر المصرف مخصصات المحفظة في سندات طويلة الأجل فسوف يحقق استقراراً أكبر في العائد السنوي إلا أن أسعارها تتعرض لتقلبات شديدة ، بالإضافة إلى تكبد خسائر رأسمالية لذلك يجب على المصرف اتباع سياسة رشيدة للتنوع ، وتقتضي تلك السياسة توزيع المخصصات بين السندات الطويلة والقصيرة بشكل يؤدي إلى الاستفادة من مزايا كل منها ، وتقليل المخاطر التي قد تترتب على كل منها ، وهناك ثلاثة أساليب للتشكيل (الأسلوب الهجومي ، أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق ، وأسلوب التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، واستبعاد الاستثمارات متوسطة الأجل)

أولاً: الأسلوب الهجومي :

إذا أشارت التنبؤات إلى أن أسعار الفائدة في طريقها إلى الارتفاع فإن على مدير المحفظة أن يسارع ببيع السندات طويلة الأجل ، واستخدام حصيلتها في شراء سندات قصيرة الأجل ، فإذا

تحققت التنبؤات فسوف يتمكن البنك من انتهاز الفرصة بشراء استثمارات قصيرة الأجل لأنه لن ينتظر طويلاً حتى يحل تاريخ الاستحقاق .

أما إذا أشارت التنبؤات إلى أن أسعار الفائدة في طريقها إلى الهبوط ؛ لذلك ينبغي على المصرف المسارعة ببيع السندات قصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في شراء سندات طويلة الأجل ، فإذا ما تحققت التنبؤات فلن يتعرض لتقلبات في العائد الدوري المتولد ، إضافة إلى إمكانية تحقيق أرباح رأسمالية كبيرة إذا ما قرر البنك بيعها قبل تاريخ الاستحقاق هذا ، ويعتمد هذا الأسلوب على دقة التنبؤات بشأن أسعار الفائدة .

ثانياً: أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق :

وفيه يمكن إدخال بعض المرونة في عمليات توزيع مخصصات المحفظة فإذا ما أشارت التنبؤات إلى ارتفاع أسعار الفائدة فإنه يزيد من الاستثمار في السندات قصيرة الأجل على حساب الاستثمار في السندات طويلة الأجل ويحدث العكس إذا ما أشارت التنبؤات إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهذا التشكيل يحقق أهداف المحفظة في تحقيق السيولة لوجود السندات قصيرة الأجل والربحية؛ وذلك لوجود السندات طويلة الأجل بالإضافة إلى تجنب انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات وتوثيق العلاقات مع كبار المودعين^{٤٥}.

ثالثاً: أسلوب التركيز على الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل :

يعتمد على التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ، واستبعاد الاستثمارات متوسطة الأجل ؛ لأنها لا تفيد المصرف في موازنته بين الربحية والسيولة ، وعادة يتم توزيع مخصصات المحفظة معتمدة على توقعات المصرف بشأن اتجاه أسعار الفائدة وعلى مدى الحاجة إلى السيولة .

مما سبق نجد أن سياسات المصرف بشأن محفظة الأوراق المالية تقوم على ما يلي :

أ- في حالات الرواج: تقوم إدارة المصرف بتصفية محفظة الأوراق المالية ولكن يجب أن تتوقف عند النقطة التي تفوق فيها الخسائر الرأسمالية من بيع الأوراق المالية العائد من الاستثمار في القروض التي توجه إليها حصيلة بيع تلك الأوراق.

^{٤٥} حنفي ، عبد الغفار ، الاستثمار في الأوراق المالية ، أسهم - سندات - وثائق الاستثمار ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ،

مرجع سابق ، ص ٢١٥-٢١٩ .

ب-أما في حالة الكساد: التي تتسم بانخفاض الطلب على القروض ، ينبغي أن تعمل على توجيه الموارد المالية المتبقية من مخصصات محفظة القروض إلى الاستثمار في الأوراق المالية.

المبحث الخامس:

المداخل الإدارية المتنوعة لتخصيص الأموال في المصارف التجارية:

إن أهمية الموازنة بين الربحية والسيولة والملاءة هي السمات المميزة لنشاط المصارف التجارية ؛ لذلك فإن إدارة المصرف التجاري لا تلجأ إلى أي عملية استثمارية إذا لم تخلق نوعاً من الموازنة بين هذه السمات الثلاثة ، فالاستثمار المصرفي يجب أن يكون في موجودات تولد أكبر مقدار من الربحية ، وفي نفس الوقت تضمن أكبر قدر من السيولة مع ضمانها لثقة المودعين ، ورغم أن هذه السمات متعارضة فيما بينها إلا أن إمكانية خلق نوع من التوازن قائم رغم كونه يتطلب من إدارة المصرف الخبرة والمهارة والكفاءة والرؤية الصحيحة والفاعلية في اتخاذ القرار ؛ ولذلك فإن عملية توزيع وخلق الاستثمار تحكمها الكثير من الأسس والقواعد ، بحيث يضمن للإدارة المصرفية نوعاً من التنوع والتشكيل الأمثل ، وتُتاح أمام الإدارة المصرفية ثلاثة مداخل لعملية توزيع محفظة الاستثمارات وهي :

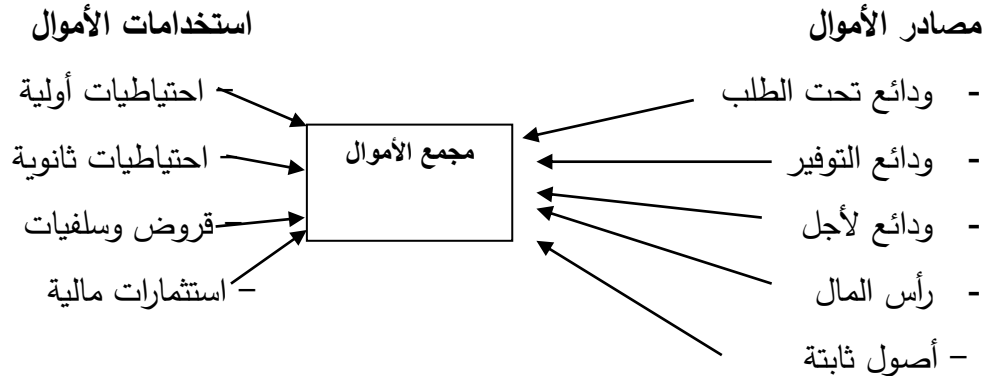
١- مدخل مجمع الأموال .

٢- مدخل التخصيص الأمثل للأصل .

٣- مدخل بحوث العمليات أو المدخل الرياضي ، حيث يمكن استخدام الحاسب للتوصل إلى الحل الأنسب ؛ أي لا بد للإدارة أن تسعى إلى تعظيم الربحية في ظل القيود الخاصة بالسيولة في إطار المخاطر المقبولة .

أولاً : مدخل مجمع الأموال :

يقوم مدخل مجمع الأموال على تجميع الأموال من مصادرها المتنوعة وهي :
(الودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير ولأجل ورأس المال) ثم يُعاد توزيعها على الأصول الاستثمارية (قروض وسلفيات واستثمارات مالية حكومية نقدية) وتختلط هذه الأموال مع بعضها داخل وعاء واحد كما في الشكل رقم (٨) :



من الشكل السابق نجد أنه يتم توزيع الأموال وفقاً لأولويات معينة بحيث يمكن مساعدة الإدارة التشغيلية وعلى ضوء هذه الأولويات يمكن الموازنة بين السيولة والربحية .

- ويمكن تبويب استخدام أموال المصرف في ست أولويات هي ^{٤٦}:

١- **الاحتياطات الأولية** : النقد في الصندوق - الاحتياطي القانوني النقدي - الأرصدة لدى المصارف الأخرى - فقرات برسم التحصيل (شيكات وحوالات) .

٢- **الاحتياطات الثانوية** : وتمثل هذه الاحتياطات الأصول غير النقدية والتي تشارك في القوة الإيرادية للبنك ، حيث تعتبر هذه الأصول أقرب إلى الأصول السائلة ، ولكنها تعطي عائداً معيناً للبنك ، والغرض الأساسي منها هو السيولة ، بينما الغرض الثاني هو الربحية وتُستعمل للوفاء بمطالبين رئيسيين هما :

أ- لمواجهة السحوبات المحتملة والممكن التنبؤ بها تقريباً ، كازدياد السحب في مواسم معينة قياساً بالظروف الاعتيادية .

ب- لمواجهة السحوبات بعيدة الاحتمال كانتشار الخوف لدى المودعين ، وتكدسهم أمام المصارف لسحب ودائعهم خوفاً من إفلاس البنوك أو عدم تمكنها من تسديد التزاماتها ، كما يحدث أثناء الأزمات السياسية والاقتصادية الحادة أو عند انتشار الإشاعات حول انعدام سيولة البنك . وتسمى إدارة كل من الاحتياطات الأولية والثانوية بإدارة السيولة بينما (القروض والاستثمارات) فتسمى إدارتها بإدارة الربحية .

٣- **القروض** : تعد من أهم استخدامات أموال المصارف وتشكل ما نسبته ٦٠٪ من موجودات المصرف .

٤- **الاستثمارات** : تمثل الاستخدامات في الأوراق المالية القابلة للتداول في الأسواق المالية (أسهم وسندات) .

٥- **الموجودات الثابتة** : هي عبارة عن المباني والمعدات والأثاث لغرض تقديم خدمة أفضل للزبائن ، وهي لا تحقق عائداً للمصرف ، والنسبة السائدة لا تزيد عن ٥٠٪ من حقوق الملكية أو لا تزيد عن ٥٪ من مجموع الموجودات .

٦- **فقرات خارج الميزانية العمومية** : هي فقرات خارج الميزانية لا يعاد تبويبها ضمن الميزانية تدخل فقط عندما يضطر المصرف لدفعها مثل الكفالة المصرفية ، الاعتماد المستندي

^{٤٦} الشماع ، خليل ، إعداد ورقابة الموازنة المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، دمشق ،

٢٠٠٤ ، ص ٣٢٧ .

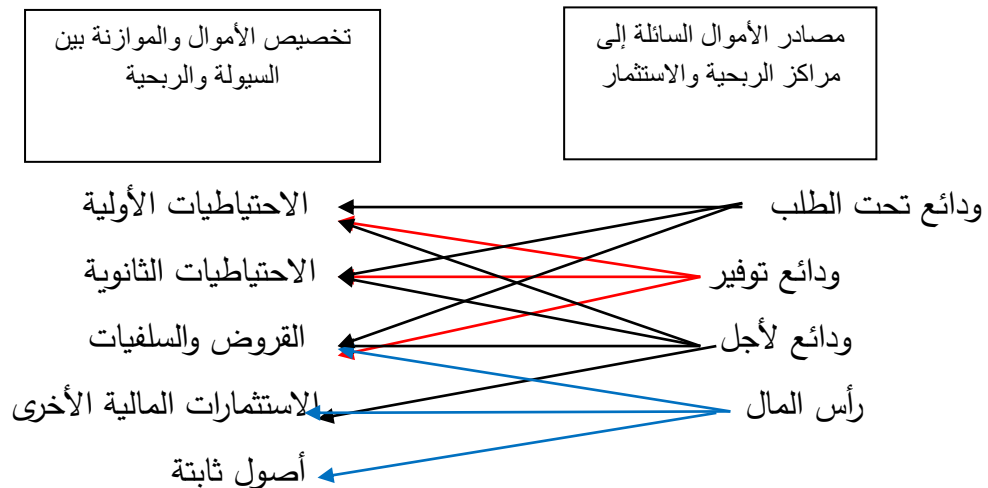
مما سبق نجد أن أهم مساوئ هذا المدخل هو مايلي :

- ١- لم يبين كيفية المواءمة بين الربحية والسيولة بل تركت هذه الجوانب لتقدير إدارة المصرف .
- ٢- يهتم هذا المدخل بالسيولة ككل ولم يربط بين متطلبات السيولة وفقاً لكل نوع من الودائع ، ولم يحدد هذه المتطلبات إلا كنسبة إجمالية من الودائع وتختلف حسب نوعها .

ثانياً :مدخل التخصيص أو المدخل المعدل :

إن هذا المدخل يفرق بين الاحتياجات من السيولة والتوظيف وفقاً لنوع المصدر ، فهو يربط بين درجة التقلب أو سرعة دوران الأموال للمصدر المعين وحجم السيولة المطلوب . فالودائع تحت الطلب تستلزم سيولة أكبر بالمقارنة بالودائع لأجل والتوفير ، والتي تتميز بسرعة التقلب وعدم الاستقرار ؛ لذلك يوجه الجانب الأكبر منها إلى الاحتياطيات الأولية ثم الثانوية ، وما يتبقى بعد ذلك يوجه إلى التوظيف في القروض والسلفيات ، حيث تعتبر الودائع تحت الطلب الأكثر تقلباً من بين أنواع الودائع ، فيتراوح معدل دورانها بين ٣٠ إلى ٥٠ مرة بالسنة . حيث نلاحظ من هذا المدخل وجود مراكز سيولة وربحية داخل البنك الواحد ، وتسمى هذه المراكز بالبنوك داخل البنك الواحد ، فكل مصدر في حد ذاته يشبه البنك الذي يستلزم إدارة خاصة به و تختلف عما يتبع في إدارة وتخصيص المصدر الآخر . بينما الأموال المتولدة من رأس المال تتطلب سيولة أقل لذلك يوجه الجانب الأكبر إلى الأصول الثابتة ، ويوجه المتبقي إلى القروض طويلة الأجل والاستثمارات المالية الأخرى بهدف تحسين الربحية .

والشكل رقم (٩): يبين أسلوب ونمط تخصيص الأموال وفقاً لمدخل البنوك داخل البنك الواحد:



(مدخل التخصيص والربط بين المصدر والاستخدام)

- من الشكل السابق نجد أن الميزة الأساسية لهذا المدخل أنه يقلل من الأصول السائلة ، ويوجه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض والسلفيات والاستثمارات المالية مما يؤدي إلى

تحسين الربحية ؛ أي أنه يقوم على استبعاد السيولة الزائدة لمقابلة ودائع التوفير ولأجل ورأس المال وتوجيهها إلى الأصول المولدة للدخل .

- ولكن من أبرز سلبيات هذا المدخل :

١- أنه يربط التخصيص بين المصدر ومراكز السيولة والربحية وفقاً لدرجة التقلب في كل نوع من أنواع الودائع ، ولكن توجد علاقة ضئيلة بين درجة التقلب في نوع معين من أنواع الودائع والتقلب في إجمالي الودائع ككل ، فالودائع تحت الطلب قد يبلغ معدل دورانها ٤٠ مرة فأكثر في السنة ، فقد يتم السحب بشيك معين يسحب على بنك وفي نفس الوقت يتم الإيداع بشيك آخر مسحوب على بنك آخر وهكذا.....

٢- يُفترض أن مصادر الأموال مستقلة عن مجالات الاستخدام والتوظيف وهذا افتراض غير واقعي^{٤٧} .

- ويُعاب على المدخلين السابقين أنهما يركزان على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس المتطلبات من السيولة الحدية أي الإضافية ،
فمثلاً إن المعدل المتوسط لبنود:

النقدية والأوراق المالية الحكومية / إجمالي الودائع

(وهذه النسبة مناسبة على مستوى البنك) ولكن لا تبين للإدارة حجم الأموال التي تقع تحت تصرف البنك لمقابلة السحب من الودائع ومتطلبات القروض خلال الأسبوع القادم ، وتستلزم هذه الجوانب دراسة مستفيضة . وتُعتبر هذه المداخل أدوات مساعدة للإدارة في إدارة الأصول.

ثالثاً: مدخل بحوث العمليات :

يقوم هذا المدخل على استخدام أساليب رياضية متقدمة لدراسة العلاقات المركبة بين مختلف مكونات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ، كوسيلة للربط بين المصادر والاستخدامات في ظل قيود السيولة وتعظيم الربحية كهدف .

وتعتبر البرمجة الخطية أحد الأساليب التي تستخدمها الإدارة في إدارة الموارد والاستخدامات للبنك التجاري في ظل قيود السيولة وتعظيم الربحية .

فيكون الهدف :

هو عبارة عن تعظيم الربح أو تخفيض التكلفة .

^{٤٧} حنفي ، عبد الغفار ، أبو قحف ، عبد السلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية ، تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية ، البنوك العربية) ، مرجع سابق ، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، ص ٣٢٩ .

ففي مجال إدارة الأصل يكون الهدف هو: تحديد أسلوب تشكيل الأصول أو بنود التوظيف بطريقة تؤدي إلى تعظيم العائد .

صياغة القيود :

لا بد من وجود عدة قيود قانونية وتنظيمية وإجرائية ، كتحديد حجم التوظيف كنسبة معينة من الودائع بنسبة معيارية مقدارها ٦٥٪ ، وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني ب ١٠٪ والسيولة (تم تحديد نسبة السيولة القانونية ب ٣٠٪ من إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية بكافة العملات)، بالإضافة إلى قيام الإدارة بتحديد حدود قصوى للمستثمر في بند معين، ثم تشكيل وتوزيع المخصص لهذا البند على البنود الفرعية ، فقد يصعب صياغة ذلك رياضياً، أي يمثل البعض منها قيوداً مطلقة وأخرى تخضع لسيطرة الإدارة . ففي سورية يقوم البنك المركزي بالرقابة على المصارف التجارية من خلال جملة من القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومن أبرز هذه القرارات التي تشكل قيوداً قانونية :

١- القرار رقم ٣٩٣ /م ن / ب ٤ الذي يهدف إلى تصحيح هيكل الفوائد المصرفية ، وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٨ :

مادة (١) : تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع على الحسابات الجارية ب ١٪ .

مادة (٢) : تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع لأجل بين ٧٪ - ٩٪ سنوياً حسب الآجال ، مع إعطاء هامش حركة بالزيادة أو بالنقصان ٢٪ حول هذه المعدلات ، شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن ٣٪.

مادة (٣) : تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على ودائع التوفير ب ٦٪ سنوياً ، مع إعطاء هامش حركة بالزيادة أو بالنقصان ٢٪ ، كما تحتسب الفوائد على ودائع التوفير بشكل شهري على أقل رصيد للحساب خلال الشهر ، وتضاف الفائدة على الحساب كل ستة أشهر ولا يحق للمتعامل فتح أكثر من حساب توفير واحد لدى المصارف .

مادة (٥) : تحدد أسعار الفائدة المدفوعة على شهادات الاستثمار ب ٧٪ سنوياً .

٢- بينما القرار رقم (٣٤٥/م ن / ب ٤) بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٠٧ فينص على ما يلي:

مادة (١) : يجب ألا يتعدى الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعى أو اعتباري ، أو إلى أي مجموعة مترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص نسبة ٢٠٪ من مجموع الأموال الخاصة المحددة .

ويطبق هذا الحد الأقصى على التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر سواء على شكل تسهيلات في داخل الميزانية ، أو على شكل اعتمادات مستندية ، أو كفالات ، أو قبولات ، أو أية تسهيلات مدرجة في حسابات خارج الميزانية .

٣- والقرار رقم (٧٤/م ن/ب ٤) بتاريخ ١/١/٢٠٠٥ الذي يتضمن تعليمات خاصة بإدارة مخاطر السيولة من خلال إنشاء وتطوير هيكلية لإدارة السيولة، يجب على كل مصرف أن يعمل على تأمين خطط طوارئ بديلة ، وأن يضع الإجراءات المناسبة كي يتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها ، ويجب أن يتعامل كل مصرف بالعملات الأجنبية لقياس ومراقبة وضبط السيولة بالعملات الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها .

٤- أما القرار رقم (٥٨٨/م ن / ب ٤) بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩

الذي يقرر اعتماد أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف وهما : نسبة السيولة وسلم الاستحقاق ، ويقوم سلم الاستحقاقات على مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلية بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجية خلال فترات زمنية محددة .

مادة (٢) : يجب على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن ٣٠٪ ، على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن ٢٠٪ من إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية .

مادة (٥) : أ- في حال انخفاض نسب السيولة عن النسب المحددة تُفرض غرامة نقدية على المصرف بمعدل ١ / ٣٦٥٠ من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص على ألا تقل عن ١٠٠٠٠٠ ل.س وتفيد الغرامة على حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي .

ت- إضافة إلى ما ورد في البند السابق يحق لمصرف سورية المركزي بناء على اقتراح مديرية مفوضية الحكومة اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بحق المصرف المخالف خصوصاً في حال تكرار المخالفة .

كما ويقوم مصرف سورية المركزي في نشراته الربعية بوضع معدلات فائدة تأشيرية على تسهيلات الإقراض ويفرض على المصرف التجاري السوري اتباعها:

إعادة حسم :

سندات الصفقات التجارية : ٥٪ ، سندات الصفقات الصناعية ٤.٢٥٪ ، سندات الصفقات الزراعية : ٣.٢٥٪

بينما القروض والسلف قصيرة الأجل :

تمويل التصدير ٣.٢٥ %، تمويل التخزين وتصدير المنتجات الزراعية : ٣.٢٥ %، تمويل تخزين السلع التجارية للقطاع العام : ٣.٢٥ % ،

تمويل تخزين وتصدير القمح والشعير : ٣.٧٥ %

بالإضافة إلى أن معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف المحلية (تأشيرية) كما يحددها

مصرف سورية المركزي يوضحها الجدول رقم (٣) :

الجدول رقم (٣) : معدلات الفائدة المدينة لدى المصارف المحلية:

المصرف التجاري السوري	قطاع عام	قطاع تعاوني	قطاع خاص
عمليات الحسم	7	8	8
قروض وسلف عقود تصدير	4.5	4.5-6.5	6-8
قروض وسلف لقاء تخزين منتجات زراعية	4.5	4.5-6.5	6-8
القروض بضمانات شخصية	7	9.5	9.5
الحساب الجاري المدين	7	9.5	9.5
فوائد التأخير	12	12	12

المصدر : النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي عام ٢٠٠٨ المجلد (٤٦) العدد (٣-٤) بعد أن يتم أخذ العوامل السابقة بعين الاعتبار يتم صياغة معادلات وقيود حتى يتم تحديد الحجم المناسب للاستثمار في كل مجموعة أصل حتى يضمن تخصيص الأموال على مجموعات الأصل .

وإن إدارة المصرف تهدف إلى تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة ، وهناك نوعان من العوامل المؤثرة في عائد المصرف :

١- **العوامل الخاضعة للسيطرة** : هي تلك التي تستطيع إدارة المصرف التأثير فيها : الهامش الصافي للفائدة ، ورسوم الخدمات المصرفية ، الأرباح من التداول بالأوراق المالية ، و تحديد جودة القروض والسيطرة على بعض المصروفات .

٢- **العوامل غير الخاضعة للسيطرة** : وهي التي تؤثر في أداء المصرف فتضم : مستوى أسعار الفائدة ، والظروف الاقتصادية العامة ، والبيئة التنافسية التي يعمل فيها المصرف ، و لأن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل يجب على إدارة المصرف أن تجعل خططها مرنة، وأن تقوم بصياغة السيناريوهات (المشاهد) المتناسبة مع الظروف المستقبلية المتغيرة .

وذلك في إطار مجموعة من الأهداف مثل : تلبية حاجات الجمهور أو المجتمع الذي يعمل فيه المصرف ، ونمو الموجودات ، ونمو القروض أو التفوق على بقية المصارف في الحجم ، أو تقديم تشكيلة أوسع من الخدمات المالية ، وتوسيع رقعة السوق ، ولكن الهدف النهائي لإدارة المصرف هو تعظيم ثروة المالكين أو تعظيم الأرباح في الأجل الطويل .

المبحث السادس :

نسب السيولة :

نظراً للأهمية الحيوية للسيولة فقد وضعت المصارف المركزية بعض النسب المتعلقة بالسيولة ؛ لأنها تهتم بها أكثر من المصارف التجارية نفسها؛ لأن أية أخطاء في حسابات السيولة تعرض المصرف للخطر ، وينتقل هذا الخطر إلى المصارف ككل حتى إلى المصرف المركزي نفسه ، وتعتبر المعلومات التي تتاح عن السيولة من الأمور الحيوية للبنوك التجارية ؛ لأن جوهر عملياتها يتلخص في الحصول على الودائع من الغير ، والقيام باستثمارها ، وتحقيق الأرباح ؛ لذلك ينبغي على إدارة البنك أن تتوخى الحرص في قراراتها حتى لا يترتب عليها تعرض البنك لعسر مالي يفشل بسببه في تلبية مسحوبات العملاء مما قد يعرضه للإفلاس .

حيث تُعرّف نسب السيولة بأنها : مقدرة البنك على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية . يضع البنك المركزي نسباً يلزم بها البنوك التجارية بغرض الرقابة على السيولة ومن أهم هذه النسب :

١ - نسبة الاحتياطي القانوني:

وفقاً لقانون البنوك والائتمان ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ لدى البنك المركزي برصيد دائم بدون فائدة ، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من الودائع ، ويجب ألا تنخفض في متوسطها اليومي خلال الشهر عن حد أدنى ٢٠٪ أما في سورية فتبلغ نسبة الاحتياطي القانوني ١٠٪ من إجمالي الودائع والتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية . وتعطى كما في القانون التالي :

الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع + شيكات وحالات وخطابات دورية مستحقة الدفع + أرصدة مستحقة للبنوك^{٤٨} .

وإذا حدث عجز لدى المصرف التجاري عن النسبة التي يفرضها المصرف المركزي ، ولم يتمكن البنك من سداد هذا العجز في مدة أقصاها شهر واحد ، فإنه لمجلس إدارة المصرف المركزي الحق في عدم تقديم تسهيلات للمصرف التجاري ، وتُعتبر هذه الأداة من أدوات البنك المركزي للتأثير على الائتمان فإذا أراد البنك المركزي التوسع في الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي

^{٤٨} هندي ، منير إبراهيم ، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال (بنوك تجارية ، صناديق الاستثمار ، أسواق الأوراق المالية ، بنوك إسلامية ، شركات تأمين ، أسواق المشتقات ، مرجع سابق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٤ .

فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني والعكس صحيح إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي .

ولكننا لا نستطيع معرفة هذه النسبة خلال سنوات الدراسة في المصرف التجاري السوري وفي المصرف الدولي للتجارة والتمويل نظراً لعدم توافر بند الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي كبنء مستقل .

٢- نسبة السيولة القانونية :

وهي تُعتبر مقياساً آخر لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية وتحتسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة القانونية = أرصدة نقدية + أصول شبه النقدية / حجم الودائع + المستحق للبنوك + وداائع المراسلين

يحددها البنك المركزي ٣٠٪ من إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية البسط : النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي + المصارف المقيمة + المراسلون في الخارج + محفظة الأوراق التجارية المحسومة (٣ أشهر)

وبتطبيق هذه النسبة على المصرف التجاري خلال سنوات الدراسة كما في الجدول رقم (٤) :

الجدول رقم (٤) : نسبة السيولة القانونية في المصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	البسط	المقام	نسبة السيولة القانونية
٢٠٠٠	٤١٣٤٣٣	٢٤١٤٨٨	١٧١.٢٠
٢٠٠١	٥٤٣٤٧٧	٣١٣٩٥١	١٧٣.١١
٢٠٠٢	٦٠٠٢٤٣	٣٩١١٨٤	١٥٣.٤٤
٢٠٠٣	٦٢٩٥٥٠	٣٩٧٩٤٦	١٥٨.٢
٢٠٠٤	٦٢٨٠١٦	٣٨٨٦٩٢	١٦١.٦
٢٠٠٥	٦٤٥٧٩٩	٤٢٨٦٨٧	١٥٠.٦٥
٢٠٠٦	٥٥١٧٠٠	٣٧٢٠٥٨	١٤٨.٢٨
٢٠٠٧	٤٨٣٢٩٥	٣٧١٦٤٥	١٣٠.٠٤
٢٠٠٨	٣٤٣٨٧٤	٣٩٦٥٤٩	٨٦.٧٢

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

بينما إذا أردنا تطبيق هذه النسبة على المصرف الدولي للتجارة والتمويل نجد ما يلي كما في الجدول رقم (٥) :

الجدول رقم (٥) : نسبة السيولة القانونية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل :

السنة	البسط	المقام	السيولة القانونية
٢٠٠٤	٤٢٤٣٤٦٢٥٠٩	٣١٠٠٩٩٥٦٨٨	١٣٦.٨٤
٢٠٠٥	١١٧٨٤٩٤١٦٩٧	١١٧٥٧٥٢٣٠٧٤	١٠٠.٢٣٣
٢٠٠٦	٢٢٧٠٤١٣٦٧٢٣	٢٣٣٨٩٧٢٦٤٨٣	٩٧.٠٧
٢٠٠٧	٣٥٤٢٥٩٣٣٥٥٣	٣٨١٧٩٤٢٠٣٢٩	٩٢.٧٩
٢٠٠٨	٣٠٥٠٥٨٣٥٨٢٦	٤٢٢٠٨١٥١٧٢٧	٧٢.٢٧

المصدر : التقارير السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

حيث يشمل البسط : النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي + أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية .

أما المقام فيمثل : حجم الودائع + ودائع المصارف والمؤسسات المالية .

إن نسبة السيولة القانونية للمصرف التجاري السوري أعلى من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ويعود ذلك إلى عراقية المصرف التجاري السوري ويمكن أن نفسر هذه النسبة العالية فوق النسبة المعيارية إلى أن كلا المصرفين اعتمدا على المفهوم الكمي للسيولة وهو الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد أي لا بد من الموازنة بين الأصول الممكن تحويلها إلى نقد وبين الاحتياجات السائلة للمصرف ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم التدفق الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية ومن تسديد العملاء للالتزاماتهم تجاه المصرف سواء كان على شكل فوائد أو على شكل أقساط قروض .

٣- نسبة السيولة العامة :

تعني السيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة ، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ، ومنح قروض وسلفيات جديدة ؛ لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء ، واستبعاد من يتضح عدم قدرته

على سداد القرض من نسبة السيولة العامة ، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ، ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض وإمكانيات السداد ، ويمتد ذلك إلى طريقة استخدام القرض وهل استُخدم في المجال الذي مُنح من أجله ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسات منح الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك^{٤٩}.

وتعطى كما يلي :

النقد بالصندوق + الشيكات والحوالات تحت التحصيل + الودائع لدى البنوك والمراسلين + الأرصدة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع + الشيكات والحوالات مستحقة الدفع + ودائع البنوك والمراسلين لدى البنك + الرصيد غير المغطى نقداً من خطابات الضمان .

وإذا قمنا بحساب هذه النسبة في المصرف التجاري السوري فإننا نجد أن بند الشيكات والحوالات تحت التحصيل ، الرصيد غير المغطى نقداً من خطابات الضمان، والشيكات والحوالات مستحقة الدفع غير متوفرة في بنود الميزانية فتكون هذه النسبة كما في الجدول رقم (٦) حسب البيانات المتوفرة :

الجدول رقم (٦) : نسبة السيولة العامة للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	البسط	المقام	نسبة السيولة العامة
٢٠٠٠	٤١٢٥٣٨	٢٤١٤٨٨	١٧٠.٨٣
٢٠٠١	٥٤٢٣٢٧	٣١٣٩٥١	١٧٢.٧٤
٢٠٠٢	٥٩٩٠٧٢	٣٩١١٨٤	١٥٣.١٤
٢٠٠٣	٦٢٨٣٦٢	٣٩٧٩٤٦	١٥٧.٩٠
٢٠٠٤	٦٢٦٦٧٣	٣٨٨٦٩٢	١٦١.٢٣
٢٠٠٥	٦٤٤١٤٦	٤٢٨٦٨٧	١٥٠.٢٦
٢٠٠٦	٥٤٩٨٣٩	٣٧٢٠٥٨	١٤٧.٧٨
٢٠٠٧	٤٨١٨٨٤	٣٧١٦٤٥	١٢٩.٦٦
٢٠٠٨	٣٤٢٤٦٤	٣٩٦٥٤٩	٨٦.٣٦

^{٤٩} حنفي ، عبد الغفار ، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية ، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مرجع سابق ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١٥.

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨
ولكن كانت نسبة السيولة العامة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل كما في الجدول
رقم (٧) :

الجدول رقم (٧) : نسبة السيولة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

السنة	البسط	المقام	السيولة العامة
٢٠٠٤	٤٢٤٣٤٦٢٥٠٩	٣٢٠٨٢١٩٦٥١	%١٣٢.٢٧
٢٠٠٥	١١٧٨٤٩٤١٦٩٧	١٤٥٨٠٠٠٤٤٠٠	%٨٠.٨٣
٢٠٠٦	٢٢٧٠٤١٣٦٧٢٣	٢٦٣٨١٧٩٤٤٢٤	%٨٦.٠٦
٢٠٠٧	٣٥٤٢٥٩٣٣٥٥٣	٤١٩٠١٥٥٩١٩٠	%٨٤.٥٥
٢٠٠٨	٣٠٥٠٥٨٣٥٨٢٦	٤٦١٦٣٢٠١٨١٢	%٦٦.٠٨

المصدر : التقارير السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨
من الجدولين السابقين نجد أن المصرف التجاري السوري يتمتع بنسب سيولة عامة مرتفعة عن
نسب السيولة العامة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال السنوات من العام ٢٠٠٤ إلى
٢٠٠٨ ذلك لأنه ؛ يتمتع بسيولة حاضرة (احتياطات الدرجة الأولى) في تغطية الالتزامات
العامة للبنك تجاه عملائه أي أن لديه قدرة على تحصيل القروض والسلفيات في تاريخ استحقاقها
بدون خسارة في القيمة .

٤- نسبة الرصيد النقدي :

إن نسبة الرصيد النقدي تُعطى بالعلاقة التالية :

رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك / إجمالي الودائع + الالتزامات الأخرى

والمقصود بالالتزامات الأخرى : وهي التي تقترب من صفة الودائع ويتعين على البنك الوفاء بها
حالياً أو في المستقبل القريب ، مثل : الشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد الدورية مستحقة
الدفع والأرصدة المستحقة للبنوك وبتطبيق هذه النسبة على المصرف التجاري السوري كما في
الجدول رقم (٨) :

الجدول رقم (٨) : نسبة الرصيد النقدي للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	النقد في الصندوق ولدى المركزي	إجمالي الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك	نسبة الرصيد النقدي
٢٠٠٠	١٤٣٠٧	٢٣٨٨٧٥	%٥.٩٨
٢٠٠١	٤١٠٥٥	٣١٢٠٠٠	%١٣.١٦
٢٠٠٢	٢٠٨٤٨	٣٨٢١٠٩	%٥.٤٦
٢٠٠٣	٤٠٢٢٦	٣٨٦٦٤١	%١٠.٤٠
٢٠٠٤	٣٤٥١٤	٣٨٧٨٩١	%٨.٨٩
٢٠٠٥	٧٦٥٦٨	٤١٠٤٢٥	%١٨.٦٥
٢٠٠٦	٦٩٣٦٤	٣٦٤٦٢٣	%١٩.٠٢
٢٠٠٧	٦٨٩٨٧	٣٦٧٨٤٢	%١٨.٧٥
٢٠٠٨	٨٩٠٨١	٣٩٦١٥٨	%٢٢.٤٩

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

من الجدول السابق نجد أن نسبة الرصيد النقدي قد كانت مرتفعة وخاصة بعد عام ٢٠٠٦ والسبب في ذلك زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات بينما بلغت نسبة الرصيد النقدي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ كما في الجدول رقم (٩) :

الجدول رقم (٩) : نسبة الرصيد النقدي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

السنة	البسط	المقام	الرصيد النقدي
٢٠٠٤	١٢٢٨٩٧٧٠٤٧	٣٢٠٨٢١٩٦٥١	٣٨.٣١
٢٠٠٥	٢٨٣١٦٤٣٩٦٨	١٤٥٨٠٠٠٤٤٠٠	١٩.٤٢
٢٠٠٦	٧٣٥٧٨٦٨٨٩٧	٢٦٣٨١٧٩٤٤٢٤	٢٧.٨٩
٢٠٠٧	١٥٠٦٥٤٠٨٧٢٠	٤١٩٠١٥٥٩١٩٠	٣٥.٩٥
٢٠٠٨	١٦٣٦١٥٤٠٣٧٨	٤٦١٦٣٢٠١٨١٢	٣٥.٤٤

المصدر : التقارير السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٨
 إن نسبة الرصيد النقدي قد كانت مرتفعة عن نسبتها لدى المصرف التجاري السوري ؛ وذلك بسبب زيادة الإيداع لديه من قبل الأفراد والمنظمات بالإضافة إلى سداد قروض كان أقرضها لعملائه ، ووجود رصيد دائن للمصرف لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة .
 تتأثر نسبة الرصيد النقدي بعدة عوامل إيجابياً أو سلبياً ، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال :

- ١- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات .
- ٢- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء .
- ٣- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية .
- ٤- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطيات .
- ٥- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة والعكس بالعكس، إن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية^{٥٠}.

^{٥٠} مجيد ، ضياء ، الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٩٧ .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية على المصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨

المبحث الأول : نشأة المصرف التجاري السوري وتطور موارده المالية خلال
الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨

المبحث الثاني : استخدامات المصرف التجاري السوري خلال الفترة المدروسة
المبحث الثالث : المقاييس والمؤشرات الإحصائية لتطور كل من المتغيرات
المستقلة والمتغير التابع

المبحث الرابع : اختبار الفرضيات والتوصل إلى نماذج الانحدار

النتائج

التوصيات

الملاحق

المبحث الأول :

نشأة المصرف التجاري السوري وتطور موارده المالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

نشأة المصرف التجاري السوري :

مقدمة:

شهدت فترة الخمسينيات نشاطاً مالياً واسعاً ، حيث تأسست مصارف عدة عربية وأجنبية في هذه الفترة ، فقد تأسس في هذه الفترة ١٦ مصرفاً عربياً وأجنبياً وحوالي ٦ مصارف سورية ، فقد بلغ عدد المصارف العاملة في سورية في عام ١٩٦١ حوالي ١٩ مصرفاً تضم ٥٧ فرعاً في المحافظات والمناطق ، وبلغ بذلك عدد الفروع والمصارف ٧٦ مصرفاً وفرعاً في ذلك العام ^١.

صدر في عام ١٩٦١ قانون يحظر النشاط الأجنبي المصرفي ، وقضى بتأميم المصارف الأجنبية ، وحمل الرقم ١١٧ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٦١ ، ولكن بعد الانفصال صدر تشريع معاكس في المرسوم ١٢ تاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٢ يقضي بإلغاء التأميم وعودة المصارف إلى المالكين الأجانب شريطة مشاركة رأسمال عربي أو سوري ، لكن هذه الإجراءات لم تدم طويلاً حيث صدر المرسوم رقم ٢٧ تاريخ (٢) أيار ١٩٦٣ الذي قضى من جديد بإعادة التأميم للمصارف الأجنبية وشركات التأمين وأعطيت (المؤسسة الاقتصادية السورية) حق الإشراف على هذه المصارف .

استكمالاً للتوجهات الاشتراكية فقد صدر القرار ١٤٤٦ تاريخ ١٠ آب ١٩٦٣ الذي قضى بدمج المصارف التجارية العاملة في سورية والبالغة ١٦ مصرفاً في خمسة مصارف هي : مصرف سورية والمهجر ، مصرف أمية ، مصرف الشرق العربي ، مصرف العالم العربي ، مصرف الوحدة العربية .

وكان الهدف من هذا الدمج تدعيم الجهاز المصرفي ، ورفع قدرته على استقطاب المدخرات الوطنية ، وتقديم القروض اللازمة للمؤسسات الاستثمارية في سورية، وفي ٩ / ١٠ / ١٩٦٦ صدر القرار رقم ٨١٣ الذي قضى بالتخصيص المصرفي في سورية، وتضمن هذا القرار تحويل مصرف العالم العربي إلى اسم المصرف التجاري السوري ، وفي ١ / ١ / ١٩٦٧ تم دمج المصارف التجارية الخمسة العاملة في سورية بالمصرف التجاري السوري ، وقد أعطي حق تمويل عمليات التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية والأفراد والقطاع العام ، وازدادت إمكانياته نتيجة هذا الدمج

^١ شرف ، كمال : النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧٧ .

وفي ١٥/ شباط ١٩٧٤ صدر المرسوم رقم ١٦٥٤ الذي نص على تطبيق أحكام المرسوم (١٨) (مؤسسات القطاع العام) تاريخ ١٥/٢/١٩٧٤ وأصبح المصرف التجاري السوري يحمل تسمية (المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري) ، ويرتبط بوزارة الاقتصاد ويعمل تحت عنوان (المصرف التجاري السوري)

ويقوم المصرف التجاري بالأعمال التالية :

- ١- استقبال الودائع والمدخرات الوطنية بكافة أشكالها (حسابات جارية ، ودائع جارية ، وحسابات التوفير حسابات أجنبية .
- ٢- تقديم القروض والسلف بجميع أنواعها للقطاعات العام والخاص والمشارك .
- ٣- خصم الأوراق التجارية بكافة أنواعها (سندات الأمر ، سندات الدفع ، السفاتج)
- ٤- المتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة .
- ٥- فتح الاعتمادات المستندية وتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية وكان يُعد قبل المصارف الخاصة المصرف الوحيد في التعامل مع العالم الخارجي .
- ٦- إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة (متوسطة الأجل وطويلة الأجل)

هذه المهام والأعمال التي يمارسها المصرف التجاري السوري تُعد جزءاً أساسياً من عمل النظام المصرفي في سورية^٢ .

ويُعتبر المصرف التجاري السوري من حيث الملكية من مصارف القطاع العام ، وتمتلكه الدولة بشكل كامل وتدير كافة أنشطته الاقتصادية ، أما من حيث التفرع فيُعد من المصارف ذات الفروع حيث يتألف من إدارة عامة مقرها في العاصمة دمشق ، وهو أحد أهم الدعام الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني من خلال مساهمته الفعالة في تمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية ، وتقديمه للخدمات المصرفية المتطورة ويسعى المصرف التجاري السوري إلى تقديم وابتكار خدمات مصرفية جديدة ومتطورة للمحافظة على موقعه الرائد في السوق المصرفية السورية وبشكل خاص بعد صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بموجبه للمصارف الخاصة بالعمل في السوق السورية .

^٢ كنعان ، علي ، النظام النقدي والمصرفي السوري (مشكلاته واتجاهات إصلاحه) ، دار الرضا للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٥-٦٦ .

من أبرز أهداف المصرف التجاري السوري :

- ١- تمويل نشاطات التجارة الداخلية والخارجية بشكل يتوافق مع الخطة الاقتصادية للدولة ، حيث يمول المصرف التجاري السوري أكثر من ٢٥ % من العمليات التجارية التي يقوم بها كلٌّ من القطاع العام والخاص^٣.
- ٢- تجميع المدخرات الوطنية وتقديمها للمؤسسات والشركات والأفراد الذين يحتاجون إليها .
- ٣- المساهمة في زيادة الإنتاج واستثمار المواد الأولية .
- ٤- المساهمة في زيادة التصدير الأمر الذي يزيد من حجم القطع الأجنبي .
- ٥- تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- ٦- تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وبخاصة النقدية منها تحقيقاً للأهداف الاقتصادية العامة للحكومة .
- ٧- خلق فرص العمل داخل وخارج القطاع المصرفي .

^٣ السيد , رفيف محمود , ٢٠٠١ , التقانات الحديثة وأثرها على إجراءات وتعليمات العمل في النظام المصرفي السوري , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة دمشق . ص ١١٨ .

موارد المصرف التجاري السوري:

١- الودائع :

تعد الودائع المصرفية المورد المالي الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف عند تحديد خطة التسليف ، فالتوظيفات التي تنطلق أساساً من الودائع والموارد الأخرى تخضع لتقديرات فنية وقانونية ولعمليات حسابية خاصة يقوم بها المصرف لتحديد حجم الملاءة المالية ، وإمكانية مواجهة الهزات عند حدوثها ، وحسن التصرف بالأموال المودعة لدى المصرف^٤.

وتخضع الودائع للظروف الاقتصادية ولتقديرات أخرى أهمها :

- ١- مستوى الدخل الفردي مقارنة بالمستوى العام للأسعار .
- ٢- مستوى الوعي المصرفي واعتياد الجمهور على التعامل بالنقود الخطية .
- ٣- درجة انتشار المصارف في البلاد وقدرتها على استقطاب الزبائن .
- ٤- درجة تطور المصارف وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة للزبائن .
- ٥- درجة الثقة المصرفية وقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما يحتاجها الجمهور مما يشجع على زيادة حجم الودائع^٥.

٦- معدل سعر الفائدة مقارنة بمعدل التضخم السائد في الاقتصاد الوطني .

تُعد الودائع أحد أهم مصادر التمويل للمصرف التجاري السوري وتتمثل بما يلي :

١- الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة :

وهي الودائع التي يستطيع العميل سحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار المصرف مقدماً ، والجدول رقم (١٠) يبين تطور حجم الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة كما يلي :

^٤ الجزار , جعفر : البنوك في العالم , دار النفائس , بيروت , ١٩٩٣ , ص ١١٥ .

^٥ محمد المبارك , عبد النعيم - يونس , محمود : النقود والصيرفة , الدار الجامعية , بيروت , ١٩٩٦ , ص ١١٩ .

الجدول رقم (١٠) :تطور الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة للمصرف التجاري

السوري الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	١٥٣٠٠٧	٢٠٢٨٣٥	٢٥٢٥٦٢	٢٤٣٥٦٥	٢٤٣٨٨٧	٢٦٨٩٤٥	٢٣٠٠٦٦	٢٢٨٤٨٢	٢٥٩٧٢٢

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

من الجدول السابق نلاحظ وجود تذبذب بين زيادة ونقص معدلات نمو الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة ، فإذا اعتبرنا عام ٢٠٠٠ عام الأساس هذا يعني أنه كانت أعلى نسبة من جميع مصادر أموال المصرف التجاري سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٣١٪ ثم انخفضت إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٧ وعادت وارتفعت إلى ٣٠٪ سنة ٢٠٠٨ ، وهذا مؤشر جيد على قدرة المصرف التجاري في استقطاب جزء كبير من الودائع حتى في ظل المنافسة مع المصارف الخاصة التي قد باشرت أعمالها في السنوات الأخيرة .

٢- الودائع لأجل وودائع التوفير :

الودائع لأجل : هي الودائع التي لا يحق للعميل السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقاً بين العميل والمصرف .

بينما وودائع التوفير : هي وودائع تودع لدى المصارف ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد فيها دفعات الإيداع والسحب ؛ أي أنها تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلاً من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة وتقويت فرصة الحصول على عائد مقابلها حيث يمكن السحب منها في أي وقت .

ويبين الجدول رقم (١١) مقدار الودائع لأجل وودائع التوفير لدى المصرف التجاري السوري خلال سنوات الدراسة الممتدة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ :

الجدول رقم (١١): تطور الودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الودائع لأجل وودائع التوفير	٨٣٤٠٠	١٠٦٧١١	١٢٧١٨٢	١٣٩٨٣٥	١٣٩٧٧٤	١٢٦٩٣٠	١٢٩٣٨١	١٣٦٥٠٠	١٣٢٨٥٧

المصدر: التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول السابق نجد أنه كان هناك تناقص في الودائع لأجل وودائع التوفير خلال الدراسة ، حيث بلغت أعلى قيمة لهذه الودائع مبلغ ١٣٩٧٧٤ مليون ليرة لعام ٢٠٠٤ ، ولكن استطاعت المصارف الخاصة استقطاب هذا النوع من الودائع .

والجدول رقم (١٢) يبين توزيع الودائع بين المصارف الخاصة والمصرف التجاري السوري :

الجدول (١٢) توزيع الودائع بين المصارف الخاصة والمصرف التجاري السوري :

الأرقام بملايين الليرات السورية

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الودائع تحت الطلب للمصارف الخاصة	٣٩٥٢	١٤١٩٧	٢٦٧١٧	٥٢١٨٤	٦٤٥٢٦
الودائع تحت الطلب للمصرف التجاري	٢٤٣٨٨٧	٢٦٨٩٤٥	٢٣٠٠٦٦	٢٢٨٤٨٢	٢٥٩٧٢٢
الودائع تحت الطلب للمصارف الخاصة /إجمالي الودائع	%٠.٦٥	%٢.٢٣	%٤.١٢	%٧.٠٦	%٧.٥٥
إجمالي الودائع (تحت الطلب + لأجل + توفير)	٦.٥٥٣٦	٦٣٧٥٠٠	٦٤٨٠١٦	٧٣٩٥٠٥	٨٥٤١٤١
الودائع تحت الطلب للمصرف التجاري السوري /إجمالي الودائع	%٤٠.٢٧	%٤٢.١٩	%٣٥.٥٠	%٣٠.٨٩	%٣٠.٤٠
ودائع لأجل وودائع التوفير للمصارف الخاصة	٦٤٧٢	١٦٩٣٦	٣٩٤٠٨	٧٠٥٥٣	٩١٢١٩
ودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري	١٣٩٧٧٤	١٢٦٩٣٠	١٢٩٣٨١	١٣٦٥٠٠	١٣٢٨٥٧
ودائع لأجل وودائع التوفير للمصارف الخاصة / إجمالي الودائع	%١.٦٩	%٢.٦٦	%٦.٠٨	%٩.٥٤	%١٠.٦٧
ودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري / إجمالي الودائع	%٢٣.٠٨	%١٩.٩١	%١٩.٩٧	%١٨.٤٦	%١٥.٥٥

المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي والتقارير السنوية للمصرف التجاري السوري ٢٠٠٤-٢٠٠٨

من الجدول السابق نجد أن المصارف الخاصة قد استطاعت جذب الودائع فقد ازدادت نسبة الودائع تحت الطلب للمصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع من %٠.٦٥ في عام ٢٠٠٤ إلى

٧.٥٥ % عام ٢٠٠٨ بسبب تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي ساهمت في جذب أصحاب الودائع ودفعتهم لسحب أموالهم من المصارف العامة وإيداعها في المصارف الخاصة ، بينما بلغت نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير للمصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع من ١.٦٩ % عام ٢٠٠٤ إلى ١٠.٦٧ % عام ٢٠٠٨ ، بالمقابل نجد انخفاض نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير للمصرف التجاري السوري إلى إجمالي الودائع من ٢٣.٠٨ % عام ٢٠٠٤ إلى ١٥.٥٥ % عام ٢٠٠٨ بينما نسبة الودائع تحت الطلب للمصرف التجاري السوري إلى إجمالي الودائع قد أخذت بالانخفاض .

ولكن على الرغم من ذلك استمرت ثقة المودعين والمتعاملين بالمصرف التجاري نتيجة قوة وسلامة مركزه المالي بالمقارنة مع المصارف العامة الأخرى والمصارف الخاصة .

٣- المصارف المقيمة :

وتمثل حقوق البنوك الأخرى التي تعمل داخل الدولة اتجاه البنك والجدول التالي يمثل مقدار ودائع المصارف المقيمة لدى المصرف التجاري السوري :

الجدول رقم (١٣) تطور رصيد المصارف المقيمة للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المصارف المقيمة	٢٤٦٨	٢٤٥٤	٢٣٦٥	٣٢٤١	٤٢٣٠	١٤٥٥٠	٥١٧٦	٢٨٦٠	٣٥٧٩

المصدر: التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول نجد حدوث انخفاض في رصيد المصارف المقيمة في العامين ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ولكن بنتيجة دخول المصارف الخاصة نجد أنه في عام ٢٠٠٥ قد حدثت زيادة كبيرة في رصيد المصارف المقيمة حيث بلغت ١٤٥٠٦ مليون ليرة ، وبعدها حدث تناقص في الرصيد فقد بلغ سنة ٢٠٠٨ حوالي ٣٥٧٩ مليون ليرة ، وهذا يعني أن المصرف لديه إمكانيات كبيرة ولا يحتاج للأموال من هذه المصارف

٤- القروض والسلف من المصرف المركزي :

عادة ما يلجأ المصرف التجاري للاقتراض من المصرف المركزي باعتباره المقرض الأخير للجهاز المصرفي والائتماني وللمصارف التجارية ويكون ذلك بحسب الأحوال والأوضاع الاقتصادية والنقدية السائدة ، فإنه يمكن أن يستجيب لطلبات الإقراض في حالة رغبته بتنشيط الوضع الاقتصادي وخلق قدر من الرواج الاقتصادي ، وعلى العكس فإنه يمتنع عن التوسع بالاستجابة لطلبات الإقراض المقدمة من المصارف التجارية في أثناء التضخم والجدول رقم (١٤) يبين تطور رصيد القروض والسلف من المصرف المركزي :

الجدول رقم (١٤) :تطور رصيد القروض والسلف من المصرف المركزي للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القروض والسلف من المصرف المركزي	١٦٤١٨٥	١٥٣٩٦٤	١١٩٧٥٨	١١٥٠٦٦	٨٦٩٥٥	٨٤٠١٧	١٠٠٢٨٦	٨٩٤١٧	١٠١٧٧٤

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

نلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع حجم الاعتماد على المصرف المركزي في تمويل القروض وخاصة أن مؤسستي الحبوب والأقطان أصبحت تعتمد في تمويلها على مصارف أخرى كالمصرف الزراعي لذلك تراجع حجم القروض والسلف من المركزي لأنها كانت تمنح للمنتجات الزراعية المدعومة .

فإذا قارنا عام ٢٠٠٠ بعام ٢٠٠٨ نلاحظ تراجع حجم السلف من ١٦٤١٨٥ مليون ليرة سورية إلى ١٠١٧٧٤ مليون ليرة سورية أي الانخفاض بحدود ٦٠٪ تقريباً .

٥- المراسلون في الخارج : (vostro)

بما أن المصرف التجاري السوري يمول نشاطات التجارة الخارجية فينشأ بينه وبين البنوك المراسلة حقوق والتزامات ، والجدول رقم (١٥) يبين تطور رصيد المراسلون في الخارج خلال الفترة المدروسة كما يلي :

الجدول رقم (١٥) :تطور رصيد المراسلون في الخارج

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المراسلون في الخارج	٢٦١٣	١٩٥١	٩٠٧٥	١١٣٠٥	٨٠١	١٨٢٦٢	٧٤٣٥	٣٨٠٣	٣٩١

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بالنظر إلى تطور رصيد المراسلين في الخارج نجد أنه كان في حالة تذبذب ، حيث كان منخفضاً في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٤ وهذا يشير إلى انخفاض ديون المصرف التجاري بالنسبة للعالم الخارجي وتسديده لجزء كبير من ديونه للعالم الخارجي ، ولكن نلاحظ أن أعلى رصيد قد كان عام ٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع مديونية المصرف التجاري بالنسبة للعالم الخارجي ، بينما أقل رصيد كان عام ٢٠٠٨ نتيجة قدرة المصرف على تسديد التزاماته للخارج .

٦- الأموال المستقرضة :

يقوم المصرف التجاري السوري بالاعتماد على الأموال المستقرضة لتمويل موجوداته ، ولمعرفة تطور رصيد الأموال المستقرضة كما في الجدول رقم (١٦) :

الجدول رقم (١٦) :تطور رصيد الأموال المستقرضة للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأموال المستقرضة	٤٢١٢٦	٥٩٠٣٧	٢٣٦٧	١٥٩٥	١٣٩٦	١٤٠٧	١٣٣٠	٩٥٧	٧٢٦

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

من الجدول السابق نجد أنه قد ازداد رصيد الأموال المستقرضة عام ٢٠٠١ فقط ثم عاد وانخفض حيث مثلت أقل النسب المتاحة ما بين جميع مصادر التمويل المتاحة للمصرف التجاري السوري حيث لم تتجاوز بأحسن حالاتها مبلغ ٠.١٧٪ من مصادر التمويل عام ٢٠٠٤ وقد أخذت بالتناقص إذ لم تبلغ سوى ٧٢٦ مليون ليرة عام ٢٠٠٨ ، ويعود ذلك إلى انخفاض اعتماد المصرف التجاري على الأموال المستقرضة في تمويل موجوداته من الأطراف المختلفة .

٧- حسابات دائنة أخرى :

وتشمل هذه الحسابات عدة حسابات : القيم برسم الدفع لأجل قصير والتأمينات المقبوضة والحسابات المجمدة كما في الجدول رقم (١٧) :

الجدول رقم (١٧) :تطور رصيد حسابات دائنة أخرى للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حسابات دائنة أخرى	٣٢٠.٥	٣٢٣.٠	٦٩٠.١١	٩٦٣.٨١	١١٤٦.٥	١٢٥٨.٨٥	١٣٧٦.٩	١٧٢١.٥	١٨٢٢.٢٤

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

من الجدول السابق نجد أنه قد ازدادت هذه الحسابات وبشكل مستمر طيلة سنوات الدراسة فنلاحظ أن هناك نمواً متسارعاً في رصيد هذه الحسابات .

٨- حسابات التسوية والحسابات الانتقالية :

ويندرج تحت اسم هذا الحساب : النفقات المستحقة وغير المسددة , الإيرادات المقبوضة مقدماً , الرصيد الدائن لحساب القطع الأجنبي والقيمة المقابلة للقطع الأجنبي الناتجة عن تعدد أسعار تحويل العملات الأجنبية إلى الليرة السورية والرصيد الدائن لكل من الإدارة العامة والفروع ، وقد كانت هذه الحسابات كما يظهرها الجدول رقم (١٨) :

الجدول رقم (١٨) :تطور رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	١٣٤٠٣٢	١٧٦٨٨٢	١٥٠٢١٤	١٦٤٢٧٠	٣١٠٣١	٢٢٦٠٣	١١٢٥٤	٧٩٩٢	٩٠٣٦

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨
من خلال الجدول نجد أن هذا الحساب قد شهد زيادة في الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣) لكنه قد عاد وانخفض بشكل نسبي في الأعوام (٢٠٠٦- ٢٠٠٧- ٢٠٠٨)

٩- المؤن :

عادة ما يقوم المصرف التجاري السوري باقتطاع نسبة من الأرباح لتشكيل المؤن التي يستخدمها كمؤونة الديون المعدومة ، ومؤونة الديون المشكوك فيها ، ومؤونة انخفاض أسعار الأوراق المالية ، ومؤونة لمواجهة التغير في أسعار صرف بعض العملات الرئيسية ، والجدول رقم (١٩) يبين رصيد المؤن كما يلي :

الجدول رقم (١٩) :تطور رصيد المؤن للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المؤن	٣١٥٥٣	٢٨٠٠٥	٢٧٢٤٩	١٧٦٥٦	١٨٣٨٧٨	١٧٥٦٠٨	٨٨٢٦٨	١٩٩٦٥	٢٨٨٨٧

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨
من الجدول السابق نجد انخفاض رصيد المؤن المقطوعة من الأرباح خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) بالمقارنة مع سنة الأساس ، وهذا يعني انخفاض حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري ، ومن الملاحظ أن المؤن تتناقص سنة تلو الأخرى من عام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٨ حيث تناقص المؤن يُعتبر مؤشراً جيداً بالنسبة للمصرف التجاري السوري .

١٠-الاحتياطيات :

وهي عبارة عن المبالغ التي تم استقطاعها من قبل المصرف من أرباحه المتحققة ، وينقسم الاحتياطي إلى قسمين : الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص .
الاحتياطي القانوني : ويكون المصرف ملزماً بتكوينه بحكم القانون أما الاحتياطي الخاص فيقوم المصرف بتكوينه اختياريّاً بهدف دعم مركزه المالي ، وزيادة ثقة عملائه فيه، والجدول رقم (٢٠) يبين تطور رصيد الاحتياطيات في المصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ :

الجدول رقم (٢٠) :تطور رصيد الاحتياطيات للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الاحتياطيات	٣٢٤٥	٣٥١١	٣٧٩٦	٣٩٥٧	٩٠٢٦	١١٧٥٥	١٧٤٥١	٢١٥٣٢	٢٧٥٧٧

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول السابق نجد أن احتياطيات المصرف (وهي الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص) قد تزايدت من عام لآخر ، حيث بلغ أعلى رصيد في عام ٢٠٠٨ بمقدار ٢٧٥٧٧ مليون ليرة سورية .

١١-رأس المال المدفوع :

ويمثل مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمون في تكوين رأس ماله وقد كانت قيمة رأس المال المدفوع كما في الجدول رقم (٢١) :

الجدول رقم (٢١) :تطور رصيد رأس المال المدفوع للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رأس المال المدفوع	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من خلال الجدول نجد أنه بقي رأس المال المدفوع (٤٠٠٠) مليون ليرة سورية (أربع مليارات ليرة سورية) اعتباراً من عام ١٩٩٩ لغاية ٢٠٠٦ حتى قامت الحكومة بزيادة رأس ماله باعتباره

مصرفاً تابعاً لملكية الدولة ، فقد أصبح سبعين مليار ليرة سورية أي بزيادة مقدارها ١٦٥٠٪ عن سنة الأساس وذلك لزيادة الثقة به ورفع قدرته المالية فيما بين المصارف العربية وحصوله على تصنيف متميز كون موجوداته مرتفعة مقارنة مع العديد من المصارف العربية .

١٢-الأرباح الصافية :

إن الجدول رقم (٢٢) يبين تطور الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري كما يلي :

الجدول رقم (٢٢) :تطور الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأرباح الصافية	١٠٣٧	٦٨١	٦٥٠	٣١٠	١٩٦٥٣	٧٣٩١	٢٠٥٥٣	١٥١١٢	٢٢٨٤٤

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول السابق نجد انخفاض رصيد الأرباح الصافية في الأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣) ، ثم أخذت بالزيادة والسبب برأينا يعود إلى فروقات القطع ، وتحرير أسعار الصرف حيث أصبح السعر مثل السوق المجاور أي كميات كبيرة من القطع بالإضافة إلى أن التوظيفات كانت على شكل يورو ، دولار والفائدة عالية ٥٪-٦٪ ، حيث بلغت أعلى نسبة لنمو الأرباح عام ٢٠٠٨ فقد بلغت ٢٢٨٤٤ مليون ليرة سورية و حقق في هذه السنة أعلى مستوى أرباح ممكن وهذا يعود إلى ازدياد نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة التي ازدادت سنة ٢٠٠٨ ؛ وذلك بسبب ارتفاع حجم القروض الممنوحة في تلك السنة .

المبحث الثاني :

استخدامات المصرف التجاري السوري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ :

٢ - جانب الموجودات :

وهي تمثل الأوجه المختلفة لاستخدام الموارد أو الخصوم ، فهي تمثل استثماراته ، وهي تعطي فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط المصرف ، وبنفس الوقت تبين قدرته على الوفاء بالالتزامات العاجلة منها والآجلة ، وبما أن الهدف الأساسي من النشاط الذي يقوم به المصرف هو تحقيق الربح .

ومن المعروف أنه كلما ازدادت سيولة الأصل كلما قلَّت ربحيته ، فإن فكرة السيولة تتعارض دائماً مع فكرة الربحية ؛ لذلك يجب على المصرف عند توزيعه لموارده على الاستخدامات المختلفة أن يراعي ضرورة أن يكون هذا التوزيع محققاً لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة ، وتختلف السيولة من مصرف إلى آخر حسب طبيعة العمليات التي يقوم بها ، وكما أنها تختلف حسب أنواع الموارد المتاحة أو حسب مكونات الخصوم ؛ لذلك فإن نسبة السيولة اللازمة لمصرف معين قد تختلف عن نسبتها لمصرف آخر وعادة ما يتم وضع حد أدنى لنسب السيولة يجب على المصرف ألا يتعداه وذلك لضمان الحماية للمودعين .

وعادة ما يتألف جانب الموجودات لدى المصرف التجاري السوري بالبند التالية :

١ - النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي :

يحتفظ كل مصرف من المصارف في خزانته بقدر من النقود السائلة لمقابلة الفروق التي تنشأ بين كمية الإيداع وكمية السحب ، وعادة ما تكون هذه الفروق متغيراً عشوائياً بحيث تكون موجبة أحياناً وسالبة أحياناً أخرى ، وعادة ما تحتفظ المصارف لديها برصيد من النقود السائلة يزيد عما يتوقعه لمقابلة السحوبات الفجائية التي تعترضه على الرغم من أن النقود في الخزانة تُعتبر أقل الأصول ربحية أي ربحيتها صفر إلا أنها تُعتبر أكثر الأصول سيولة ، وتُعتبر السيولة في حد ذاتها وهي تُعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة الزيادة في السحب .

والجدول رقم (٢٣) يبين تطور النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي خلال سنوات الدراسة كما يلي :

الجدول رقم (٢٣) :تطور رصيد النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي	١٤٣٠٧	٤١٠٥٥	٢٠٨٤٨	٤٠٢٢٦	٣٤٥١٤	٧٦٥٦٨	٦٩٣٦٤	٦٨٩٨٧	٨٩٠٨١

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

إن رصيد النقد في الصندوق ولدى المركزي ازداد طيلة سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى رصيد مبلغ ٨٩٠٨١ مليون ليرة عام ٢٠٠٨ ، وهذا يعود إلى ارتفاع الأموال الجاهزة لدى المصرف التجاري وانخفاض حجم توظيفاته المالية ، ويتقيد المصرف بالنسب التي يقرها المصرف المركزي حيث قرر في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن تكون نسبة السيولة ٣٠٪ من حجم الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية ، وهذا يعني أن ودائع المصرف كانت $٢٥٩٧٢٢ * ٣٠ / ١٠٠ = ٧٧٩١٦.٦$ مليون ليرة سورية

أي كلما ازدادت الودائع يزداد حجم الاحتفاظ بنسب سيولة وذلك لمواجهة الظروف الطارئة .

٢- المصارف المقيمة :

إن البنوك عادة ما تتعامل مع بعضها البعض نتيجة لذلك فإنها تحتفظ بمبالغ لديها ، وعادة ما تستخدم هذه الأرصدة لمقابلة سحبات الودائع ، وقد بلغت أرصدة المصرف التجاري لدى المصارف المقيمة كما في الجدول رقم (٢٤) :

الجدول رقم (٢٤): تطور رصيد المصارف المقيمة

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المصارف المقيمة	١١٢٩	١٠٧٢	١٤٢	١٧٠٦	٣٦١١١٣	٢٩٨٢٤٩	٢١٧٩٩٩	١١٣٨٨٤	٣٣٦٩٠

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

نلاحظ أن الرصيد المدين للمصارف المقيمة قد انخفض في السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ عما هو في سنة الأساس بمقدار ٥٪ - ٨٧٪ في الأعوام الأولى من سنوات الدراسة ، ولكنه عاد وارتفع بشكل كبير في السنوات اللاحقة وذلك لأنه في الأعوام الأولى من سنوات الدراسة ومع انخفاض عدد المصارف المقيمة والتي أغلبها عامة (ضعيفة الأداء) لم يكن المصرف التجاري يميل إلى وضع جزء من أمواله لدى هذه المصارف ولكن مع ظهور المصارف الخاصة وتطور بعض المصارف العامة (العقاري خصوصاً) ونشوء العديد من المعاملات المختلفة بين هذه المصارف أدى إلى قيام المصرف التجاري بتوظيف جزء من أمواله لدى المصارف المقيمة وذلك للحصول على عائد مرتفع نتيجة هذا الاستثمار لكن زيادة الطلب على القروض قد دفعته لتخفيض هذه الأموال فانخفضت عام ٢٠٠٨ إلى أدنى مستوى لها .

٣- المراسلون في الخارج : (nostro)

نتيجة تعاملات البنك التجاري مع البنوك في الخارج فيحتفظ بموجودات لدى البنوك المراسلة ، وقد كانت أرصدة المصرف التجاري السوري لدى المراسلين كما في الجدول رقم (٢٥) :

الجدول رقم(٢٥): تطور رصيد المراسلون في الخارج

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المراسلون في الخارج	٣٩٧١٠.٢	٥٠٠١٧٩	٥٧٨٠.٨٢	٥٨٦٤٣٠	٢٣١٠.٤٦	٢٦٩٣٢٩	٢٤٢٤٧٦	٢٩٩٠.١٣	٢١٩٦٩٣

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول السابق ازدادت موجودات المصرف التجاري السوري لدى المراسلين (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) ويفسر ذلك بعدم وجود مصارف خاصة ولأن المصرف التجاري كان هو المصرف الوحيد المخول بتمويل نشاط التجارة الخارجية ، ولكن بعد تلك السنوات قد انخفضت موجودات المصرف لدى المراسلين بسبب ظهور المصارف الخاصة ومشاركتها في نشاط التجارة الخارجية بالإضافة إلى العقوبات والضغط الخارجية التي قد تعرض لها المصرف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي دفعه لتحويل الأموال من الدولار إلى اليورو وأدى لانخفاض حجم حساباته لدى المراسلين .

٤-محفظه الأوراق التجارية المحسومة :

وتشمل الكمبيالات التي يقدمها عملاء البنك وتستحق بعد أجل معين ويقوم العميل بالحصول على قيمتها النقدية بعد خصم الفوائد والعمولات المستحقة للبنك . وعند احتياج البنك للسيولة يمكنه إعادة خصم هذه الكمبيالات لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة الخصم ، وعادة ما يكون أقل من سعر الخصم الذي يتقاضاه من العميل وقد كانت محفظة الأوراق التجارية المحسومة لدى البنك التجاري كما في الجدول رقم (٢٦) :

الجدول رقم(٢٦): تطور رصيد محفظة الأوراق التجارية المحسومة

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	٨٩٥	١١٥٠	١١٧١	١١٨٨	١٣٤٣	١٦٥٣	١٨٦١	١٤١١	١٤١٠

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

ازدادت توظيفات المصرف التجاري السوري في حسم الأوراق التجارية حيث بلغت نسبة الزيادة سنة ٢٠٠٥ [٢٣٪] عن عام ٢٠٠٤ وسنة ٢٠٠٦ [٣٩٪] عن عام ٢٠٠٥ هذا يشير إلى زيادة توظيفات المصرف في هذا النوع من الاستخدامات ، وهذا يزيد من إيرادات المصرف ومع ذلك مازالت متدنية مقارنة مع حجم القروض والتوظيفات الأخرى وهذا يعني توجه التجار لحسم هذه الأوراق لدى المصارف الخاصة .

٥- القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية :

تعتبر القروض أهم بنود الأصول في المصرف التجاري وهي المجال الرئيسي لعمل المصرف التجاري وتختلف عن باقي الأصول في أنها تتسم بسيولة منخفضة للغاية ؛ وذلك لأنه لا يمكن للمصرف أن يحولها إلى نقود سائلة إلا عند مواعيد استحقاقها فقط فهي تعتبر أكثر الأصول إدراكاً للربح .

وتميل المصارف التجارية إلى الابتعاد عن القروض طويلة الأجل وتكتفي بالقصيرة والمتوسطة الأجل الذي لا يتعدى مداها سنتين ، كما تميل المصارف إلى الابتعاد عن تمويل المشروعات

الكبيرة طويلة الأجل كالقروض العقارية أو الإنشاءات الصناعية وتكتفي بتمويل العمليات الجارية قصيرة الأجل سواء في مجال التجارة أو الصناعة وباستعراض تطور القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية في الجدول رقم (٢٧) :

الجدول رقم (٢٧) : تطور رصيد القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	١٥٦٨٣٦	١٣٨٥٦٦	٩٥٥٢٨	٩٣١٧٨	١٠٢٣٧٨	١٠٩٠٥٧	١٣٤١٩٤	١٣٨٩٤٦	١٤٢٠٠٠

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

نلاحظ أن هذا العنصر قد انخفض وبشكل مستمر وينسب متفاوتة حيث بلغت أدنى قيمة عام ٢٠٠٣ أي بانخفاض ٤١٪ عن سنة الأساس، حيث ازدادت القروض والسلف والحسابات الجارية بضمانات عينية، حيث تراوحت في عام ٢٠٠٧ مبلغ ١٣٨٩٤٦ مليون ليرة مقابل ١٣٤٠٦١ سنة ٢٠٠٦ أي بزيادة بنسبة ٤٪ وازدادت عام ٢٠٠٨ إلى ١٤٢٠٠٠ مليون ليرة بنسبة زيادة ٢٪ عن عام ٢٠٠٧ حيث لم تتجاوز نسبة هذه القروض إلى إجمالي الموجودات خلال السنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ [١٧٪].

وبشكل عام يلاحظ تراجع حجم القروض في المصرف التجاري السوري ويعود السبب بذلك لدخول مصارف خاصة وقيام المصرف العقاري بتمويل المشاريع الكبيرة وتخلي المصرف التجاري عنها الأمر الذي يخفف حجم الأرباح لديه .

٦- القروض والسلف والحسابات الجارية بضمانات أخرى :

قد تمنح البنوك التجارية قروضاً وسلفاً بضمانات أخرى ؛ أي بضمان أوراق نقدية أو بضمان شخصي وتفضل البنوك هذا النوع من الضمانات لأنها تستطيع أن تحتفظ بالضمان الذي يكون على شكل أوراق مالية سواء أكان أسهماً أو سندات أو على شكل أوراق تجارية كالكمبيالات وقد كانت أرصدها لدى المصرف التجاري السوري كما في الجدول رقم (٢٨) :

الجدول رقم (٢٨) : تطور رصيد القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	٢٩٤٥٨	٢٥٦٦٩	٢٥٥٨١	٢٦٢٧٩	٢٤٣١١	٤٢٧٤٨	٦٠٢٤٠	١٢٩٩٤٣	٢٩٢٣٣٢

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

انخفض رصيد هذه القروض عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و هذا دليل على اعتماد المصرف على توظيف أمواله في مجالات أخرى غير القروض كالاستثمارات المالية والمساهمات وقد بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات ٣٤٪ عام ٢٠٠٨.

٧- حسابات مدينة أخرى :

من خلال استعراض تطور الحسابات المدينة للمصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٨ في الجدول رقم (٢٩) :

الجدول رقم (٢٩) : تطور رصيد حسابات مدينة أخرى

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حسابات مدينة أخرى	١٠.٣٦٠	١٠.٧٩٩	١٠.٨٦٨	١٢.١٥٦	١١.٣٢٣	١١.٥٤٠	١٢.٣٦٠	١٦.٣٩٩	١٧.٤٦٩

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

ازداد رصيد الحسابات المدينة حيث بلغت عام ٢٠٠٦ وهذا دليل على أن ديون المصرف قيد التسديد وقيد الملاحقة القضائية ، إضافة إلى القيم برسم القبض والتأمينات الخاصة بالمصرف حيث ازدادت وبلغت أعلى قيمة سنة ٢٠٠٨ أي هناك استقرار نسبي لنسبة الحسابات المدينة الأخرى إلى إجمالي الموجودات حيث كانت ١٪ عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وأصبحت ٢٪ عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ .

٨- الاستثمارات المالية والمساهمات :

يستثمر المصرف التجاري جزءاً من موارده في شراء السندات الحكومية والسندات التي تصدرها بعض الشركات الأخرى التي تتمتع بقدر من الضمان ، كما يستثمر جزءاً من موارده في شراء أسهم بعض الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية ويكون احتفاظ المصرف بأسهم الشركات في أقل الحدود الممكنة .

- وعادة ما تقبل المصارف التجارية على استثمار جزء ليس بالقليل من مواردها في الأوراق المالية طويلة الأجل نظراً لما تعطيه من عائد مرتفع ، ولكن استثمارها لا يكون بالقدر الكبير لأنها تضحي بجانب السيولة في سبيل تحقيق الأرباح .

- و تتكون المحفظة الاستثمارية للمصرف التجاري السوري من المساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية ، ومن أهم المساهمات هي مساهمته في رأس مال اتحاد المصارف العربية يوباف ، ومساهمته في تأسيس المصرف السوري اللبناني الذي تملكه ثلاث مؤسسات مالية سورية هي (مساهمة المصرف التجاري السوري ٨٤٪ ، ومساهمة مصرف التسليف الشعبي ١٠٪، ومساهمة المؤسسة العامة السورية للتأمين ٥٪ ومساهمة أفراد لبنانيين

١٪ (إضافة إلى مساهمته في رأس مال المصرف العقاري ب ٣ مليون ليرة سورية والباقي عن الاكتتاب في الأسناد العامة على الدولة مقابل الودائع والاحتياطيات .

وقد بلغت أرصدة الاستثمارات المالية و المساهمات كما في الجدول رقم (٣٠) :

الجدول رقم (٣٠) : تطور رصيد الاستثمارات المالية والمساهمات

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الاستثمارات المالية والمساهمات	١٠٥٢٧	١٧٢٨١	٢٢٦٨١	٢٨٢٨٦	٣٣٣٦٩	٣٦٣٠٩	٤١٥٥١	٤٥٤٩٨	٥١٤١٨

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول السابق نجد ازدياد الاستثمارات فقد بلغت أعلاها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت استثمارات المصرف ومساهماته في المؤسسات والشركات ٥١٤١٨ مليون ليرة عام ٢٠٠٨ مقابل ٤٥٤٩٨ مليون ليرة نهاية عام ٢٠٠٧ ، أي بزيادة قدرها ٥٩٢٠ مليون ليرة نشأت من زيادة اكتتاب المصرف بالأسناد العامة على الدولة مقابل الاحتياطيات القانونية والخاصة المقطوعة من الأرباح ، وكل ذلك ساهم في زيادة إيرادات المصرف ، لقد ازدادت الاستثمارات المالية والمساهمات بحدود ٥٠٠٪ عن عام ٢٠٠٠ ، وهذا ما يؤكد ضمان الأرباح في هذا الاستثمار وانخفاض نسبة المخاطرة الأمر الذي يؤدي لاستقرار الأرباح .

٩- حسابات التسوية والحسابات الانتقالية :

من خلال استعراض حسابات التسوية والحسابات الانتقالية للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة كما في الجدول رقم (٣١) :

الجدول رقم (٣١) : تطور رصيد حسابات التسوية والحسابات الانتقالية

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	١٣٤٠٣٢	١٧٦٨٨٢	١٥٠٢١٤	١٦٤٢٧٠	٣١٠٣١	٢٢٦٠٣	١١٢٥٤	٧٩٩٢	٩٠٣٦

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

قد بلغ أعلى مستوى له عام ٢٠٠١ بمقدار ١٧٦٨٨٢ مليون ليرة ، وهذا يعود إلى وجود خلل في إدارة النفقات المدفوعة مقدماً ، وإلى وجود كبير من الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة (غير المحصلة) ؛ أي ارتفاع مخاطر عدم التسديد ولكن قد انخفض عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نتيجة انخفاض مخاطر التسديد وحسن إدارة النفقات .

١٠-الأصول الثابتة : تُعتبر الأصول الثابتة ضرورية لقيام المصرف بوظائفه ، وتشمل المباني والأدوات والمعدات التي يستخدمها المصرف ليمارس فيها المصرف نشاطه ، وهي تعتبر أقل الأصول سيولة وهي أقلها ربحية ؛ لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقد سائلة إلا عند تصفية المصرف نهائياً وتوقفه عن ممارسة نشاطه ، ومن ناحية أخرى تعتبر من النفقات الثابتة التي على المصرف أن يتحملها في الأجل القصير بغض النظر عن حجم نشاطه وعن الأرباح التي يحققها ، لهذا السبب نجد أن المصرف التجاري لا يمول مثل هذه الأصول إلا عن طريق موارده الذاتية التي تتمثل في رأس ماله والاحتياطيات و تأخذ الأصول الثابتة الأرصدة التالية خلال فترة الدراسة كما في الجدول (٣٢) :

الجدول رقم(٣٢) : تطور رصيد الأصول الثابتة والموجودات الأخرى

الأرقام بملايين الليرات السورية

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأصول الثابتة والموجودات الأخرى	٦٥٩	٦٣٥	٧٦٩	٨٨٩	٩٦٣	٩٣٦	١٤٥٨	١٧٣٧	١٦٧٣

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

انخفض توظيف المصرف في الموجودات الثابتة حيث بلغ أعلى مستوى له عام ٢٠٠٦ حيث بلغت هذه ١٦٧٣ مليون ليرة عام ٢٠٠٨ مقابل ١٧٣٧ مليون ليرة عام ٢٠٠٧ ، وتعود هذه الزيادة في رصيد الموجودات الثابتة إلى قيام المصرف التجاري بإنشاء فروع جديدة في كافة المحافظات وامتلاكه لموجودات ثابتة أخرى ، وزيادة موظفيه ، وكل ذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية لأكثر عدد من العملاء والمحافظة على حصته السوقية وخصوصاً بعد دخول المصارف الخاصة .

المبحث الثالث :

المقاييس والمؤشرات الإحصائية لتطور كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع :

١ - التحليل الإحصائي:

سنقوم بإجراء تحليل لتطور كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال سنوات الدراسة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ وذلك كما يلي :

أ- الأرباح الصافية :

تسعى البنوك التجارية دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ؛ إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاية إدارة البنوك هو حجم الأرباح التي تحققها ، والوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الربح حتى يتمكن من تحقيق ذلك يجب أن تكون إيراداته أكبر من نفقاته حيث تشمل إيراداته :

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية .
 - الفوائد الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين .
 - بدل الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتصلة بطبيعة العمل المصرفي كقيامه بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .
 - فروق العملة أي الأرباح المحققة من شراء العملات الأجنبية وبيعها .
 - إيرادات أخرى كالعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات وأية أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية .
 - أما فيما يتعلق بنفقات البنوك فإنها تشمل ^٦ :
 - الفوائد المدينة على الودائع .
 - العمولات المدينة التي تدفعها البنوك إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للبنوك ذاتها .
 - المصاريف الإدارية .
- إلا إن هدف تحقيق أقصى ربح من استخدام البنوك لمواردها يتطلب أن تكون معظم توظيفات البنك في أصول قليلة السيولة عالية الربحية .

^٦ آل على ، رضا ، إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١ .

- وبنتيجة تحليلنا لتطور الأرباح الصافية في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ وفي إطار البيانات المتوفرة لدينا حصلنا على جملة من النتائج انظر جدول رقم (٣٣):

الجدول (٣٣): المقاييس الإحصائية المتعلقة بتطور الأرباح الصافية في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
net profits	9	309	22844	9803.78	9686.493
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات نظام البرمجة الجاهزة (spss)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تطور الأرباح الصافية لدى المصرف التجاري من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ قد تم بمتوسط قدره ٩٨٠٣.٧٨ وبانحراف معياري قدره ٩٦٨٦.٤٩٣ ، بينما كانت أقل قيمة للأرباح الصافية عام ٢٠٠٣ ومقدارها ٣٠٩ مليون ليرة سورية وبرأينا يعود ذلك إلى الأسباب التالية :

١- انخفاض أرباح المصرف التجاري من الفوائد الدائنة فقد بلغت هذه الفوائد والعمولات الدائنة عام ٢٠٠٣ مقدار ١١٢٢٤ مليون ليرة سورية ؛ لأن إيداعات المصرف كانت أكبر من توظيفاته حيث بلغت هذه الإيداعات في ذلك العام ٣٨٣٤٠٠ مليون ليرة سورية بينما كانت التوظيفات ١١٩٤٥٧ مليون ليرة سورية .

٢- ازدياد حجم الفوائد المدينة .

بينما كانت أكبر قيمة ٢٢٨٤٤ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أرباح المصرف من الفوائد الدائنة ؛ وذلك لأن توظيفات المصرف أكبر من إيداعاته حيث بلغت توظيفاته ٤٣٤٣٣٢ مليون ليرة سورية بينما كانت قيمة إيداعاته ٣٩٢٥٧٩ مليون ليرة سورية.

٢- الودائع :

تؤلف الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف وهي شريان الحياة في المصرف ؛ لأنها أهم مصدر للأموال فيه كما أن المصارف تؤدي خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع نظراً لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناتجة عن التبادل التجاري ، وتشجيع للادخار واستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة .

- لبيان أو لغرض التعرف على أهم مؤشرات (اتجاهات) تطور هذه المتغيرات نورد أهم المؤشرات الإحصائية في الجدول رقم (٣٤) :

الجدول (٣٤) : المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور الودائع

في المصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
deposits	9	236407	3925579	748737.78	1192367.937
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تطور الودائع لدى المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ قد تم بمتوسط قدره ٧٤٨٧٣٧.٨ وبانحراف معياري قدره ١١٩٢٣٦٨ ، وقد كانت أقل قيمة للودائع عام ٢٠٠٠ كونها كانت سنة الأساس بينما كانت أكبر قيمة ٣٩٢٥٥٧٩ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٨ ، وهذا يعود إلى قدرة المصرف التجاري السوري على استقطاب جزء كبير من الودائع في ظل المنافسة مع المصارف الخاصة التي بدأت عملها في سورية عام ٢٠٠٤ ، وفيما يلي الجدول رقم (٣٥) يبين التطورات التي طرأت على الودائع لدى المصرف التجاري السوري :

الجدول رقم (٣٥) : يبين التطورات التي طرأت على الودائع لدى المصرف التجاري السوري

الأرقام بملايين الليرات السورية

البيان	عام ٢٠٠٨	عام ٢٠٠٠	التطورات	النسبة
ودائع تحت الطلب	٢٥٩٧٢٢	١٥٣٠٠٧	١٠٦٧١٥	٪٦٩.٧٥
ودائع لأجل وتوفير	١٣٢٨٥٧	٨٣٤٠٠	٤٩٤٥٧	٪٥٩.٣٠
المجموع	٣٩٢٥٧٩	٢٣٦٤٠٧	١٥٦١٧٢	٪٦٦

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

من الجدول أعلاه نجد أن المصرف التجاري السوري يتمتع بقدرة كبيرة على استقطاب الودائع بنوعيتها ، فقد ازدادت الودائع تحت الطلب عام ٢٠٠٨ بمقدار ٦٩.٧٥ % عن سنة الأساس ، بينما بلغت نسبة زيادة ودائع لأجل وودائع التوفير عام ٢٠٠٨ [٥٩.٣٠ %] عن سنة الأساس ، وإن استمرار الدولة بالاحتفاظ بودائعها لدى المصرف التجاري وعدم توظيفها في المصارف الخاصة الأمر الذي يعطي المصرف مركزاً احتكاريّاً .

٣- القروض :

تمثل القروض العنصر الأكبر من عناصر الأصول إذ تشكل ٥٠ - ٧٥ % من إجمالي قيمة أصول البنك ، فهي المحور الأساسي لعمل البنك التجاري ، وهي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في دفع الفوائد المستحقة للمودعين لديه ومن تدبير قدر من الربح .

من خلال التحليل الإحصائي لتطور القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ فقد تم الحصول على مجموعة من النتائج انظر الجدول رقم (٣٦) :

الجدول رقم (٣٦) : يبين المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور القروض

في المصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
loans	9	119457	434332	196360.44	100898.616
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

من الجدول نجد أن تطور القروض قد تم بمتوسط قدره ١٩٦٣٦٠ وبانحراف معياري ١٠٠٨٩٨.٦١٦ حيث كانت أعلى قيمة ٤٣٤٣٣٢ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨ ويعود السبب برأينا إلى :

ارتفاع معدل إقراض الودائع فقد كانت قيمة نسبة القروض إلى الودائع في ذلك العام = $\frac{392079}{434332} = 90.1\%$:

بينما كانت أدنى قيمة ١١٩٤٥٧ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب انخفاض معدل إقراض الودائع لديه فقد كانت قيمة نسبة القروض إلى الودائع في ذلك العام = $\frac{383400}{119457} = 31.1\%$ بسبب قيام المصرف التجاري السوري بتوظيف أمواله في الاستثمارات المالية والمساهمات ولدى المراسلين في الخارج بالإضافة إلى احتفاظه بجزء كبير

من ودائعه بشكل سائل دون توظيف أما في عام ٢٠٠٨ فإن زيادة نسبة القروض إلى الودائع ترجع إلى قبول المصرف المركزي بتجهيز القروض لديه ولصالح المقترضين من المصرف التجاري السوري أي أن هذه الميزة تزيد من قروض المصرف وتزيد من أرباحه .

٤- حقوق الملكية :

وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطيات فقد بقي رأس المال المدفوع للمصرف التجاري السوري ٤٠٠٠ مليون ليرة سورية ثابتاً إلى أن قامت الحكومة بزيادة رأس ماله المدفوع فقد أصبح ٧٠٠٠٠ مليون ليرة سورية .

- ومن خلال تحليلنا لتطور حقوق الملكية لدى المصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة تبين لنا مجموعة من النتائج الواردة في الجدول رقم (٣٧) :

الجدول رقم (٣٧) : المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور حقوق الملكية

في المصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
equity	9	7245	97577	37316.67	41329.690
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

من الجدول نجد أن حقوق الملكية كانت بمتوسط بلغت قيمته ٣٧٣١٦.٦٧ وبانحراف معياري قدره ٤١٣٢٩.٦٩، حيث كانت أقل قيمة ٧٢٤٥ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٠ بسبب بقاء رأسمال المصرف دون زيادة ، بينما كانت أعلى قيمة ٩٧٥٧٧ مليون ليرة سورية؛ وذلك بسبب اتخاذ الحكومة قراراً بزيادة رأسمال المصرف إلى ٧٠ مليار ليرة سورية ؛ لذلك قد تحسنت نسبة القروض إلى الودائع وقد سجلت أعلاها عام ٢٠٠٨ فقد بلغت ١١١٪ فهذا يعبر عن دور المصرف الكبير في تمويل التجاريتين الداخلية والخارجية لتلبية احتياجات القطر ومتطلباته والإسهام بشكل فعال في خطط التنمية الاقتصادية .

٥- الاستثمارات المالية و المساهمات :

وتتضمن السندات والأوراق المالية التي يقوم البنك بشرائها والاحتفاظ بها وغالباً ما يتم تقسيمها إلى نوعين :

الأول : الأوراق المالية الخاضعة للضرائب .

الثاني : الأوراق المالية المعفاة من الضرائب .

وبقصد التعرف على أهم اتجاهات تطور الاستثمارات المالية والمساهمات في المصرف التجاري السوري من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ انظر الجدول رقم (٣٨) :

الجدول رقم (٣٨) : المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور الاستثمارات المالية والمساهمات في المصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
financial investments	9	10527	51418	31880.00	13459.033
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

من الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات المالية والمساهمات في المصرف التجاري السوري قد كانت بمتوسط مقداره ٣١٨٨٠ وبانحراف معياري مقداره ١٣٤٥٩.٠٣، حيث كانت أقل قيمة ١٠٥٢٧ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٠ وذلك بسبب أن المصرف التجاري السوري كان يوظف ودائعه في منح القروض ، حيث كان إجمالي القروض ١٨٦٢٩٤ مليون ليرة سورية ؛ وذلك بسبب انفراد المصرف التجاري السوري في السوق المصرفية ، واعتماد معظم الناس عليه في الحصول على القروض نتيجة غياب المصارف الخاصة التي لم تباشر أعمالها في السوق المصرفية إلا عام ٢٠٠٤ .

بينما قد كانت أعلى قيمة ٥١٤١٨ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٨ ، وبرأينا أن السبب يعود إلى زيادة الأرباح نتيجة زيادة معدلات إقراض الودائع ، فقد بلغت نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة في ذلك العام ٥١٨٪ عن سنة الأساس و قد ساهم ذلك في زيادة اكتتاب المصرف بالأسناد العامة على الدولة مقابل الاحتياطات القانونية والخاصة المقطوعة من الأرباح في هذا العام .

٦ - القروض الممنوحة من البنك المركزي :

يقوم البنك المركزي بدور المقرض الأخير حيث تلجأ إليه البنوك التجارية إذا واجهتها أزمة سيولة ، ولذلك على البنك المركزي أن يتدخل ويوفر لها السيولة اللازمة حيث تفضل البنوك التجارية عدم الالتجاء مباشرة إلى البنك المركزي خشية أن يفسر ذلك بضعف المركز المالي للبنك المقرض .

- فمن خلال التحليل الإحصائي لتطور القروض الممنوحة من البنك المركزي الوارد في الجدول رقم (٣٩) :

الجدول (٣٩): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بتطور القروض الممنوحة من البنك المركزي

في المصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
loans from central bank	9	84017	164185	112825.11	28960.556
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات ال (spss)

فقد كانت هذه القروض بمتوسط قدره ١١٢٨٢٥.١١ ، وبانحراف معياري قدره ٢٨٩٦٠.٥٦ ، حيث كانت أعلى قيمة ١٦٤١٨٥ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٠ كونها سنة أساس ، بينما أدنى قيمة قد كانت قيمتها ٨٤٠١٧ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٥ نظراً لعدم اعتماده على الاقتراض من البنك المركزي بل اعتماده على احتياطاته .

٧- السيولة :

بما أن السيولة هي قدرة البنك على تسديد التزاماته بشكل فوري عن طريق تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة ، وبنتيجة تحليلنا لتطور السيولة في المصرف التجاري السوري انظر الجدول رقم (٤٠) :

الجدول (٤٠) : المقاييس الإحصائية المتعلقة بتطور السيولة

في المصرف التجاري السوري من ٢٠٠٠-٢٠٠٨

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
liquidity	9	343874	645799	537709.67	105113.335
Valid N (listwise)	9				

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات ال (spss)

فقد كانت هذه السيولة بمتوسط قدره ٥٣٧٧٠٩.٧ ، وبانحراف معياري قدره ١٠٥١١٣.٣ حيث كانت أعلى قيمة ٦٤٥٧٩٩ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٥ بسبب ارتفاع حجم الودائع وعدم قدرتها على توظيفها نتيجة عدم كفاءة إدارة سيولة المصرف التجاري السوري كونها تعتمد على

المفهوم الكمي الذي يقوم على الاحتفاظ بكميات كبيرة من السيولة في خزائنه ولدى المصرف المركزي أي أنها تعتمد على استراتيجية إدارة سيولة الموجودات ولا تعتمد على استراتيجية السيولة المقترضة (السيولة المشتراة)

- بينما أدنى قيمة قد بلغت قيمتها ٣٤٣٨٧٤ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع نمو الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري نتيجة ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع حيث بلغت ١١١٪.

المبحث الرابع : اختبار الفرضيات والتوصل إلى نماذج الانحدار :

أولاً : سنقوم باختبار الفرضيات الستة الأولى وذلك ببناء نموذج انحدار متعدد نعتبر فيه :

المتغير التابع : الأرباح الصافية

المتغيرات المستقلة: القروض, الودائع , الاستثمارات المالية والمساهمات , حقوق الملكية , القروض الممنوحة من المصرف المركزي, السيولة. وبعد إجراء سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين حقوق الملكية كمتغير مستقل من خلال الجداول (٤١) و (٤٢) كما يلي :

الجدول - ٤١

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1 dimension0	.784 ^a	.614	.559	6433.172

a. Predictors: (Constant), equity

الجدول - ٤٢ -

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4.609E8	1	4.609E8	11.137	.012 ^a
Residual	2.897E8	7	4.139E7		
Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), equity

b. Dependent Variable: net profits

الجدول - ٤٣ -

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2950.301	2969.138		.994	.353
equity	.184	.055	.784	3.337	.012

a. Dependent Variable: net profits

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

بنتيجة المعالجة النهائية وباستخدام طريقة الـ regression الانحدار الخطي البسيط حصلنا على النموذج النهائي التالي :

$$\hat{Y} = 2950.301 + 0.184x_1$$

$$p \quad sig = \quad .353489 \quad .012666$$

$$t^{\wedge} = \quad .99365 \quad 3.33726$$

$$F = \quad 11.137$$

$$R \text{ Square} = \quad .61$$

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة بدليل أن

$R \text{ Square} = .61$ وقد كانت قيمة معامل الانحدار $.184$ والتي تشير أنه مع كل زيادة تحصل في حقوق الملكية بمقدار مليون ليرة سورية سيقابلها زيادة في الأرباح بمقدار 184 ألف ليرة سورية .

- وبغرض الوصول إلى نتائج أكثر موثوقية نقوم باختبار العلاقة الإحصائية بين المتغير التابع مع كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة :

الفرضية الأولى :

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الودائع في المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها.

بعد إجراء المعالجة الإحصائية لم نستطع التوصل إلى نموذج انحدار بسيط ذو دلالة إحصائية للعلاقة بين الأرباح الصافية وبين الودائع وبرأينا أن السبب يعود إلى :

١- سبب فني و تقني يتعلق بالبيانات .

٢- إن الجزء الأكبر من موارد المصرف التجاري السوري متأت من الودائع الجارية والتي شكلت نسبة عالية من إجمالي الودائع خلال سنوات الدراسة كما في الجدول رقم (٤٤) :

الجدول (٤٤) : نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الودائع تحت الطلب	١٥٣٠٠٧	٢٠٢٨٣٥	٢٥٢٥٦٢	٢٤٣٥٦٥	٢٤٣٨٨٧	٢٦٨٩٤٥	٢٣٠٠٦٦	٢٢٨٤٨٢	٢٥٩٧٢٢
إجمالي الودائع	٢٣٦٤٠٧	٣٠٩٥٤٥	٣٧٩٧٤٤	٣٨٣٤٠٠	٣٨٣٦٦١	٣٩٥٨٧٥	٣٥٩٤٤٧	٣٦٤٩٨٢	٣٩٢٥٧٩
نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	٦٤.٧٢	٦٥.٥٣	٦٦.٥١	٦٣.٥٢	٦٣.٥٧	٦٧.٩٤	٦٤.٠١	٦٢.٦٠	٦٦.١٧

المصدر : التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري

وهذه النسبة العالية للودائع تحت الطلب جعلت المصرف التجاري السوري يحتفظ بقدر كبير من السيولة لديه سواء في صناديقه أو لدى المصرف المركزي ضماناً لحقوق المودعين ، كل ذلك يُعتبر قيداً يحد من قدرة المصرف التجاري السوري على تعظيم أرباحه الصافية ؛ لأن زيادة السيولة لديه تؤدي إلى تقليل الأرباح ، ومن جهة أخرى لا يدفع فوائد على هذه الودائع وعندما يستثمرها تزيد ودائعه .

٣- عدم توفر الخبرة الكافية لإدارة المصرف لتقدير النسبة من الودائع الجارية التي يجب أن يتم توجيهها إلى التوظيف نتيجة عدم قدرتها على دراسة سلوك الودائع ، وبالتالي رسم سياسة استثمار لهذه الودائع بما يتماشى مع خصائصها حيث توظف الجزء الثابت والمستقر في استثمارات طويلة الأجل نسبياً ، أما الجزء المتغير والمتقلب يتم استثماره في أصول أكثر سيولة .

٤ - عدم وجود القنوات الاستثمارية المناسبة لتوظيف الودائع المتجمعة لدى المصرف التجاري السوري .

رغم أن المنطق الاقتصادي يقول إنه كلما ازدادت الودائع لدى المصرف تزداد قدرته على خلق الائتمان وبالتالي على تحقيق الأرباح.

أي نقبل فرضية العدم القائلة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الودائع في المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها.

الفرضية الثانية :

٢ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض التي يمنحها المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها بنتيجة المعالجة الإحصائية باستخدام الـ (spss) ومن خلال الجداول (٤٥) و(٤٦) و(٤٧) نجد مايلي :

الجدول - ٤٥ -

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
Dimension 0 1	.600 ^a	.360	.268	8286.662

a. Predictors: (Constant), loans

الجدول - ٤٦ -

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2.699E8	1	2.699E8	3.931	.088 ^a
Residual	4.807E8	7	6.867E7		
Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), loans

b. Dependent Variable: net profits

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1500.959	6335.543		-.237	.820
loans	.058	.029	.600	1.983	.088

a. Dependent Variable: net profits

الجدول - ٤٧ -

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات ال (spss)

يعطى نموذج الانحدار البسيط كما يلي :

$$\hat{Y} = -1500.959 + 0.058x_1$$

$$p \quad sig = \quad ٠.٨٢ \quad ٠.٠٨٨$$

$$t^{\wedge} = ٠.٢٣٧- \quad ١.٩٨٣$$

$$F = \quad ٣.٩٣١$$

$$R \text{ Square} = \quad ٠.٣٦$$

نلاحظ أننا قد قبلنا النموذج عند مستوى دلالة 10% ؛ أي بمعنى نرفض فرضية العدم ونقول أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية وبين القروض، حيث يتضح من هذا النموذج أن قيمة معامل الانحدار المتعلقة بالقروض والبالغة ٠.٠٥٨ التي تشير أنه مع كل زيادة في القروض بمقدار مليون ليرة سيقابلها زيادة في الأرباح الصافية بمقدار ٥٨ ألف ليرة سورية .

وإن التغيرات في القروض تفسر فقط ٣٦% من التغيرات في الأرباح الصافية لدى المصرف التجاري السوري ؛ وذلك بسبب انخفاض رصيد الفوائد والعمولات المدينة خلال (٢٠٠١-٢٠٠٢-٢٠٠٣-٢٠٠٤) نتيجة ضعف توظيفات المصرف التجاري في الوقت الذي احتكر فيه السوق المصرفية .

وإن ٦٤% من الأرباح الصافية متأتية من عوامل أخرى غير القروض ؛ أي من أرباح القطع الأجنبي ، ومن خلال إيرادات الاستثمار ، وإيرادات الأموال الخاصة والإيجارات ، وإيرادات أرباح

المنطقة الحرة ، وإيرادات استرداد النفقات العامة للإدارة ، وإيرادات خاصة بالمشروعات (كأجور التخزين ، وعمولة التصدير ، وعمولة التأمين وعمولات أخرى)

الفرضية الثالثة :

٣ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية وحقوق الملكية
قد توصلنا إلى نموذج الانحدار الخطي البسيط التالي :

$$Y^{\wedge} = 2950.301 + 0.184x1$$

$$p \quad sig \quad = \quad ٠.٣٥٣٤٨٩ \quad ٠.٠١٢٤٦٦$$

$$t^{\wedge} \quad = \quad ٠.٩٩٣٦٥ \quad ٣.٣٣٧٢٦$$

$$F = ١١.١٣٧$$

$$R \text{ Square} = ٠.٦١$$

إن هذا النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥٪ وقد تم اختباره سابقاً عندما قمنا باختبار الفرضيات الستة الأولى .

الفرضية الرابعة :

٤ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري وبين الاستثمارات المالية والمساهمات .

و بعد إجراء سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين الأرباح الصافية كمتغير تابع وبين الاستثمارات المالية والمساهمات كمتغير مستقل من خلال الجداول (٤٨) و(٤٩) و (٥٠) كما يلي:

الجدول - ٤٨ -

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1 dimension0	.838 ^a	.702	.659	5655.264

a. Predictors: (Constant), financial investments

الجدول - ٤٩ -

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.268E8	1	5.268E8	16.470	.005 ^a
	Residual	2.239E8	7	3.198E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), financial investments

الجدول - ٥٠ -

b. Dependent Variable: net profits

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-9416.611		-1.847	.107
	financial investments	.603	.149	.838	.005

a. Dependent Variable: net profits

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

ونموذج الانحدار البسيط يعطى كما يلي :

$$\begin{aligned} Y^{\wedge} &= -9416.611 + 0.603 \times X_1 \\ p \text{ sig} &= 0.11 \quad 0.0005 \\ t^{\wedge} &= 1.847- \quad 4.058 \\ F &= 16.470 \\ R \text{ Square} &= 70\% \end{aligned}$$

- إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية نسبياً حيث:
 $R \text{ Square} = 70\%$ فالنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية ، وبالتالي : نرفض فرضية العدم ، ونقول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية وبين الاستثمارات المالية والمساهمات ، حيث إن التغيرات في الاستثمارات المالية والمساهمات تفسر 70% من التغيرات في الأرباح الصافية ، وهذا ما يؤكد لنا وجود عوامل أخرى تفسر فقط 30% من التغيرات التي تطرأ على الأرباح الصافية والتي لم تستطع معادلة الانحدار تفسيرها .
 إن قيمة معامل الانحدار المتعلقة بالاستثمارات المالية والمساهمات والبالغة 0.603 تشير أنه مع كل زيادة تحصل في قيمة الاستثمارات المالية والمساهمات بمقدار مليون ليرة سورية سيقابلها زيادة الأرباح الصافية بمقدار 603 ألف ليرة سورية .

الفرضية الخامسة :

٥ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي باستخدام الـ (spss) انظر الجداول (٥١) و(٥٢) و(٥٣):

الجدول - ٥١ -

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1 dimension0	.668 ^a	.446	.367	7707.778

a. Predictors: (Constant), loans from central bank

الجدول - ٥٢ -

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.348E8	1	3.348E8	5.635	.049 ^a
Residual	4.159E8	7	5.941E7		
Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), loans from central bank

b. Dependent Variable: net profits

الجدول - ٥٣ -

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	35004.804	10923.006		3.205	.015
loans from central bank	-.223-	.094	-.668-	-2.374-	.049

a. Dependent Variable: net profits

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

إن نموذج الانحدار البسيط يُعطى بالعلاقة :

$$Y^{\wedge} = 35004.804 - 0.223 \times X1$$

$$p \quad sig = 0.015 \quad 0.049$$

$$t^{\wedge} = 3.205 \quad -2.374$$

$$F = 5.635$$

$$R \text{ Square} = 0.45$$

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة وهو ذو دلالة معنوية ؛ و لذلك نرفض فرضية العدم ، ونقول بوجود علاقة ارتباط عكسية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي ؛ وذلك لأن البنك التجاري السوري عندما يكون لديه نقص في مصادر التمويل يقوم بالاقتراض من البنك المركزي ؛ لأنه يستخدم تلك القروض في تمويل احتياجات القطاع العام من الموارد المالية ، حيث يقوم بتمويل مواسم الأقطان والحبوب ومستوردات القطن من المشتقات النفطية ، وغالباً ما تقوم الجهات العامة بسداد المستحق عليها عند توفر السيولة جراء بيع أو تصدير الحبوب أو الأقطان وكذلك المشتقات النفطية ، وبذلك لا يهدف من هذا التمويل تحقيق الأرباح .

إن كل هذه العوامل قد أدت إلى انخفاض الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري . وإن التغيرات في القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي تساهم في تفسير ٤٥٪ من التغيرات في الأرباح الصافية .

ومن هذا النموذج نجد أن قيمة معامل الانحدار المتعلق بالقروض الممنوحة من البنك المركزي (-0.223) ، أي بمعنى أنه مع كل زيادة في القروض الممنوحة من قبل المصرف المركزي بمقدار مليون ليرة سورية ستؤدي إلى حدوث انخفاض في الأرباح الصافية ٢٢٣ ألف ليرة سورية .

الفرضية السادسة :

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري وبين حجم السيولة التي يحتفظ بها :
لم نتوصل إلى نموذج انحدار بسيط ذو دلالة إحصائية يفسر العلاقة بين السيولة والأرباح الصافية قد يعود السبب في ذلك إلى :
١- خطأ تقني في البيانات .

٢- لأن المصرف التجاري السوري يستخدم مدخل مجمع الأموال كمدخل إداري لتخصيص الأموال الذي يقوم على تجميع الأموال من المصادر المتنوعة (ودائع تحت الطلب , ودائع توفير , ودائع لأجل , رأس المال) ويتم توزيعها على القروض والسلفيات والاستثمارات المالية والحكومية وتختلط في وعاء واحد , ويتم توزيع الأموال وفقاً لأولويات معينة , ولكن هذا المدخل المتبع لم يحقق الموازنة بين السيولة والربحية , وإنما يترك لتقدير إدارة المصرف والتي تهتم بالسيولة بدرجة عالية بالإضافة إلى أنه لم يربط بين متطلبات السيولة وفقاً لكل نوع من الودائع أي لم يفرق بين الاحتياجات من السيولة والتوظيف وفقاً لنوع المصدر . لذلك نقبل فرضية العدم القائلة : أنه لا توجد علاقة إحصائية بين السيولة وبين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري .

ولكن سنعرض مصفوفة العلاقات التشاركية التي تفسر لنا طبيعة العلاقة بين المتغيرين من خلال الجدول التالي رقم (٥٤):

الجدول رقم (٥٤)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين السيولة والأرباح الصافية من عام ٢٠٠٨-٢٠٠٠

Correlations

		net profits	liquidity
net profits	Pearson Correlation	1	-.300-
	Sig. (2-tailed)		.433
	N	9	9
liquidity	Pearson Correlation	-.300-	1
	Sig. (2-tailed)	.433	
	N	9	9

المصدر : من مخرجات ال (spss)

أي العلاقة بين السيولة والأرباح الصافية في البنك التجاري هي علاقة ضعيفة نسبياً وتبلغ (٣٠٪) وهي علاقة عكسية أي أنه مع كل زيادة في السيولة لدى المصرف التجاري السوري يقابله انخفاض في الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري .

لاختبار الفرضيات السابعة والثامنة والتاسعة نقوم ببناء نموذج إحصائي متعدد نعتبر فيه :

المتغير التابع : حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري .

المتغيرات المستقلة : مقدار السيولة , الاحتياطيات , الودائع

فقد توصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي من خلال الجداول (٥٥) و(٥٦) و(٥٧) :

الجدول -٥٥-

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0 1	.994 ^a	.987	.979	14473.319

a. Predictors: (Constant), reserves, liquidity, deposits

الجدول - ٥٦ -

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	8.040E10	3	2.680E10	127.933	.000 ^a
Residual	1.047E9	5	2.095E8		
Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), reserves, liquidity, deposits

b. Dependent Variable: loans

الجدول - ٥٧ -

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	341432.629	39790.056		8.581	.000
deposits	.026	.007	.309	3.846	.012
liquidity	-.405	.066	-.422	-6.167	.002
reserves	4.705	.789	.420	5.965	.002

a. Dependent Variable: loans

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات ال (spss)

ويعطى نموذج الانحدار المتعدد كما يلي :

$$\hat{Y} = 341432.629 + 0.026 x_1 - 0.405 x_2 + 4.704 x_3$$

$$p \quad sig = \quad .000 \quad .0012 \quad .0002 \quad .0002$$

$$t^{\wedge} = \quad 8.581 \quad 3.846 \quad -6.167 \quad 5.965$$

$$F = \quad 127.933$$

$$R \text{ Square} = \quad .99$$

أي ان هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية جداً بدليل أن $R \text{ Square} = .99$ وبالتالي نرفض فرضية العدم ، ونقبل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السيولة والاحتياطيات ومقدار الودائع لدى المصرف التجاري السوري ، وبين مقدار الائتمان الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري .

- حيث إن التغيرات التي تحدث في حجم السيولة التي يحتفظ بها المصرف التجاري السوري وحجم الاحتياطيات لديه وكذلك مقدار الودائع تفسر ٩٩٪ من التغيرات التي تحدث في مقدار الإقراض الممنوح من قبل البنك التجاري السوري .

ومن هذا النموذج نجد أنه مع كل زيادة في الودائع بمقدار مليون ليرة سورية ستؤدي إلى حدوث زيادة في القروض الممنوحة من المصرف التجاري السوري لديه بمقدار ٢٦ ألف ليرة سورية ، بينما كل زيادة في السيولة بمقدار مليون ليرة سورية ستؤدي إلى انخفاض حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف ٤٠٥ ألف ليرة سورية ، أما مع كل زيادة مقدار الاحتياطيات بمقدار مليون ليرة سورية ستؤدي إلى حدوث زيادة في القروض الممنوحة من قبل المصرف بمقدار ٤٧٠٤٠٠٠ ليرة سورية .

أي نستطيع الاعتماد على هذا النموذج المتعدد للتنبؤ بطبيعة الاتجاه العام للقروض المصرفية في المصرف التجاري السوري .

الفرضية السابعة :

٧ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقدار السيولة المحتفظ بها وبين حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري .

بنتيجة المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج النمذجة الجاهزة ال (spss) كما في الجداول (٥٨) و(٥٩) و(٦٠) :

الجدول -٥٨-

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1 dimension0	.848 ^a	.718	.678	57245.597

a. Predictors: (Constant), liquidity

الجدول -٥٩-

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.850E10	1	5.850E10	17.853	.004 ^a
Residual	2.294E10	7	3.277E9		
Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), liquidity

b. Dependent Variable: loans

الجدول -٦٠-

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	633823.035	105278.728		6.020	.001
	liquidity	-.814-	.193	-.848-	-4.225-	.004

a. Dependent Variable: loans

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات ال (spss)

قد تم التوصل إلى نموذج الانحدار البسيط كما يلي :

$$Y^{\wedge} = 633823.035 - 0.814 \times X1$$

$$p \quad sig = \quad 0.0001 \quad 0.0004$$

$$t^{\wedge} = \quad 6.020 \quad -4.225$$

$$F = \quad 17.853$$

$$R \text{ Square} = 0.72$$

نلاحظ أن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية بدليل $R \text{ Square} = 0.72$ أي أننا نرفض فرضية العدم ، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مقدار السيولة المحتفظ بها لدى المصرف التجاري السوري وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله .

إن التغيرات التي تحدث في السيولة تفسر ٧٢٪ من التغيرات في حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري ، وإن ٢٨ ٪ تفسرها عوامل أخرى .

وإن قيمة معامل الانحدار الذي حصلنا عليه هو (0.814) ؛ أي بمعنى أنها تشير أنه مع كل زيادة تحصل في السيولة بمقدار مليون ليرة فإنه سيقابلها انخفاض في مقدار الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري بمقدار ٨١٤٠٠٠ ليرة سورية .

- أي أن ما توصلنا إليه يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يقول إنه كلما ازدادت كمية السيولة المتدفقة إلى المصرف كلما أدى ذلك إلى حدوث انخفاض في مقدار الائتمان الممنوح من قبله .

ويمكن أن نفسر ذلك : أن هذا الارتفاع الكبير في حجم السيولة لدى المصرف التجاري السوري يساهم في تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يواجهها المصرف ، ويزيد قدرته على مواجهة حالات السحب المتزايد من قبل المودعين لكنه يشير في الوقت نفسه إلى ضعف كفاءة المصرف في إدارة سيولته نتيجة لتجميد قسم كبير من موجودات المصرف بحالة سائلة دون توظيف وبالتالي حرمانه لجزء كبير من الأرباح .

الفرضية الثامنة :

٨- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاحتياطيات في المصرف التجاري السوري وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله .

بنتيجة المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج النمذجة الجاهزة ال (spss) من خلال الجداول (٦١) و (٦٢) و (٦٣):

الجدول -٦١-

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1 dimension0	.853 ^a	.728	.689	56227.373

a. Predictors: (Constant), reserves

الجدول -٦٢-

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.931E10	1	5.931E10	18.761	.003 ^a
Residual	2.213E10	7	3.162E9		
Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), reserves

b. Dependent Variable: loans

الجدول -٦٣-

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	88142.048	31233.120		2.822	.026
	reserves	9.563	2.208	.853	4.331	.003

a. Dependent Variable: loans

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات ال (spss)

وإن نموذج الانحدار البسيط الذي قد تم التوصل إليه يعطى كما يلي :

$$Y^{\wedge} = 88142.048 + 9.563 \times x1$$

$$p \quad sig = 0.026 \quad 0.003$$

$$t^{\wedge} = 2.822 \quad 4.331$$

$$F = 18.761$$

$$R \text{ Square} = 0.73$$

- نرفض فرضية العدم ونقبل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاحتياطيات ومقدار الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري ، وإن قيمة معامل الانحدار هي 9.563 بمعنى أن أي زيادة بمقدار مليون ليرة في حجم الاحتياطيات ستؤدي إلى زيادة في حجم الإقراض الممنوح بمقدار 9563000 ليرة سورية .

وإن التغيرات في حجم الاحتياطيات تفسر ٧٣٪ من التغيرات في حجم الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري ، وإن ٢٧ ٪ من التغيرات تفسرها عوامل أخرى .

- إن هذه النتيجة منطقية لأن المصرف التجاري السوري يلجأ في بعض الحالات التي يعاني فيها من نقص في الموارد المالية إلى الاحتياطيات المحتجزة لديه كأحد مصادر التمويل واستخدامها في تمويل عمليات الإقراض .

- حيث إن زيادة حجم الودائع لديه ، وتوفر السيولة بنسب مرتفعة جداً ، وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض المالية قد أدى ذلك إلى قيام المصرف التجاري السوري بزيادة حجم الاحتياطيات لديه ، وتخفيض حجم الأموال المستقرضة وحجم القروض والسلف من المصرف المركزي .

الفرضية التاسعة :

٩- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع في المصرف التجاري السوري وبين حجم الائتمان الذي يمنحه.

وبعد المعالجة الإحصائية في الجداول (٦٤) و (٦٥) و (٦٦) :

الجدول -٦٤-

Model Summary

Model		R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	dimension0	.878 ^a	.771	.738	51598.681

a. Predictors: (Constant), deposits

الجدول -٦٥-

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.281E10	1	6.281E10	23.590	.002 ^a
	Residual	1.864E10	7	2.662E9		
	Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), deposits

b. Dependent Variable: loans

الجدول -٦٦-

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	140721.427	20665.255		6.810	.000
	deposits	.074	.015	.878	4.857	.002

a. Dependent Variable: loans

المصدر : عمل الباحثة من مخرجات الـ (spss)

فقد وصلنا إلى نموذج الانحدار البسيط التالي :

$$\hat{Y} = 140721.427 + 0.074 \times X_1$$

$$p \quad sig = \quad 0.000 \quad 0.0002$$

$$t^{\wedge} = \quad 6.810 \quad 4.857$$

$$F = \quad 23.590$$

$$R \text{ Square} = 0.77$$

نلاحظ أن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية نسبياً بدليل أن $R \text{ Square} = 0.77$ أي نرفض فرضية العدم ونقبل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع ومقدار الإقراض الممنوح من قبل المصرف التجاري السوري، وقد كانت قيمة معامل الانحدار المتعلق بالودائع والبالغ 0.074 والتي تشير أنه مع كل زيادة تحصل في حجم الودائع بمقدار مليون ليرة سورية فإن ذلك سيقابله زيادة في حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري بمقدار 74000 ليرة سورية .

- أما إذا قمنا ببناء نموذج إحصائي يوضح التعارض بين السيولة والربحية والأمان وسوف نعتبر فيه :

الأرباح الصافية : متغيراً تابعاً

والسيولة وحقوق الملكية: متغيرين مستقلين

سوف نتوصل إلى نفس النتيجة التي قد توصلنا إليها في اختبار الفرضيات الستة الأولى ، أي إلى نموذج انحدار بسيط ذي دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية وبين حقوق الملكية عند مستوى دلالة 0.05 ، وليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية والسيولة .

النتائج والتوصيات

١ - النتائج:

- من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها نستطيع القول بأننا توصلنا إلى النتائج التالية:
- ١- لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الودائع في المصرف التجاري السوري وبين الأرباح الصافية التي يحققها وذلك يعود إلى عدم توفر الخبرة الكافية لتقدير النسبة من الودائع الجارية نتيجة عدم دراسة الودائع ورسم سياسة استثمار لهذه الودائع بحيث توظف الجزء الثابت في استثمارات طويلة الأجل أما الجزء المتغير والمتقلب يتم استثماره في أصول أكثر سيولة .
 - ٢- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية وحقوق الملكية
 - ٣- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري وبين الاستثمارات المالية والمساهمات .
 - ٤- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف التجاري السوري وبين القروض الممنوحة من البنك المركزي .
 - ٥- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية التي يحققها البنك التجاري السوري وبين السيولة التي يحتفظ بها .
 - ٦- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مقدار السيولة المحتفظ بها لدى المصرف التجاري السوري وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله.
 - ٧- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الاحتياطيات في المصرف التجاري السوري وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله
 - ٨- توجد علاقة إحصائية بين حجم الودائع وبين حجم الائتمان الممنوح في المصرف التجاري السوري .
 - ٩- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاحتياطيات ومقدار السيولة وحجم الودائع لدى المصرف التجاري السوري وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله .
 - ١٠- يمتلك المصرف التجاري حجم كبير من الودائع المصرفية لكن نسبة توظيفها في مجال الإقراض بقيت ضعيفة لأنه لم يكن معتمداً على الإقراض كنشاط رئيسي وإنما قد اعتمد على مجالات أخرى كمحفظة الأوراق التجارية المحسومة والاستثمارات المالية والمساهمات.
 - ١١- إن زيادة حجم الودائع المودعة وتوفر السيولة بنسب مرتفعة جداً وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض المالية قد أدى لانخفاض ربحية المصرف التجاري وهذا قد جعله يزيد من

حجم الاحتياطيات لديه ويخفض حجم الأموال المستقرضة وحجم القروض والسلف من المصرف المركزي .

١٢- حقق المصرف التجاري السوري كفاءة عالية في جذب الودائع المصرفية إلا أن معدل نمو الودائع المصرفية وبخاصة الودائع لأجل وودائع التوفير بدأ بالتراجع مع دخول المصارف الخاصة إلى السوق السورية وارتفاع المقدرة لدى بعض المصارف العاملة في الدولة (المصرف العقاري)

١٣- اعتماد المصرف التجاري السوري على الاستلاف من المصرف المركزي للقيام بمنح القروض لمؤسسات القطاع العام كما و قد اعتمد على احتياطياته كمصدر لتمويل عمليات الإقراض عندما انخفض حجم استلافه من المركزي .

١٤- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة وذلك من خلال أرصدة النقد المرتفعة في صناديقه ولدى المصرف المركزي واستخدامه النمط التقليدي في الائتمان قد ساهم في حرمانه من تحقيق جزء كبير من الأرباح .

١٥- غياب استخدام التحليل المالي والنسب المالية في التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري على الرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية .

١٦- لا يقوم المصرف التجاري السوري بنشر قائمة التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية السنوية المنشورة والتي بدورها تساعد على التقييم والتحليل المالي لسيولة المصرف .

١٧- يحدد المصرف التجاري السوري حجم سيولته بناء على افتراض أن التغيرات الموسمية والظروف الأخرى التي سيطرت في الفترات الماضية ستستمر للفترة التالية دونما تغير مهم وعادة ما يقوم بإجراء التعديلات عليه في ضوء التوقعات التي يتوقع حدوثها في الفترة المعنية كأن يجري تعديلات على الطلب على القروض بعد أن يأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب عليها في أوقات الرواج وانخفاضه في أوقات الكساد أو يجري تعديلات على الودائع بعد أن يأخذ بعين الاعتبار أن حجم ودائع تحت الطلب يرتفع في أوقات الركود الاقتصادي بسبب تساهل السياسات النقدية لتوفير السيولة لتحفيز الاقتصاد في حين تتحفظ المصارف في التوسع في منح الائتمان

١٨- نلاحظ غياب نوع هام من الودائع وهو الودائع بإشعار سابق وهو مؤشر سلبي جداً بالنسبة للمصرف لأن هذا النوع من الودائع تشكل مصدراً تمويلياً يساعد المصرف على وضع خطته المالية قصيرة الأجل ويسمح له بتنويع الاستثمارات التي تضمها المحفظة الاستثمارية.

- ١٩- كان تطبيق المصرف التجاري السوري لنظريات السيولة محدوداً فنظرية إدارة المطلوبات كانت مقتصرة على تنمية الودائع دون الاعتماد على تنمية الأموال المشتراة لشهادات الإيداع وسوق ما بين المصارف كما أنه قد استخدم سياسة الاقتراض من البنك المركزي عندما كان بحاجة إلى التمويل الموسمي وذلك لتمويل مؤسسات القطاع العام .
- ٢٠- إن المقاييس الأدق للسيولة هي تلك القائمة على أساس التدفق النقدي أي على كمية النقد المتوقع دخوله إلى المصرف والمتوقع خروجه ومستوى الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقاييس على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالاً وهي مقاييس تقريبية لن تؤدي إلى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف .

٢- التوصيات:

- بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية :
- ١- لا بد من تنظيم العمل المصرفي وذلك من خلال وجوب مواءمة آجال الاستخدامات المالية مع آجال مصادرها لأن موضوع السيولة يرتبط بمدى قدرة المصرف على التحكم في بنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية بالنسبة لعامل الزمن .
 - ٢- أن يقوم المصرف التجاري السوري بقياس السيولة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات من خلال مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لأصول البنك بالتدفقات النقدية المستقبلية لخصومه خلال فترات استحقاق محددة على أن تتضمن التدفقات النقدية المستقبلية لخصوم البنك الالتزامات واجبة السداد والالتزامات الطارئة كما تتضمن التدفقات النقدية للأصول أية تدفقات يمكن للبنك تحصيلها مستقبلاً وذلك للوصول إلى صافي الوضع بين التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم سواء كان الفرق فائضاً أو عجزاً .
 - ٣- يجب على المصرف التجاري السوري استبعاد السيولة الزائدة من خلال استخدام مدخل التخصيص أو المدخل المعدل من خلال توجيه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض والسلفيات والاستثمارات المالية بقصد تحسين الربحية
 - ٤- على المصرف التجاري السوري نشر قائمة التدفقات النقدية الخاصة به .
 - ٥- لا بد أن يتحول المصرف التجاري نحو الائتمان الطويل الأجل من خلال تقديم القروض الطويلة الأجل أو المشاركة المباشرة بإقامة مشروعات استثمارية أو باستخدام القروض المشتركة أو عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية المضمونة من قبل الحكومة أو التمويل التاجيري .
 - ٦- استخدام الموارد المالية الرخيصة في التوسع في مجال الإقراض نظراً لما يحقق من عوائد جيدة للمصرف وتوظيف السيولة الفائضة في استثمارات مالية قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى أموال سائلة بسرعة.
 - ٧- عدم تركيز الائتمان في أنشطة أو قطاعات اقتصادية معينة وتنويع العملاء الذين يتم التعامل معهم تخفيفاً للمخاطر المحتملة .
 - ٨- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصرف التجاري السوري والالتزام بنشر القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بحيث تحتوي على مزيد من الشفافية والإفصاح .

- ٩- أن تقوم المصارف التجارية بالموازنة بين السيولة والربحية والأمان من خلال نظم المراقبة التي يضعها البنك المركزي ومن خلال الاعتماد على السياسات والاستراتيجيات المتبعة في جذب الودائع وفي منح القروض والائتمانات المختلفة وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية .
- ١٠- يجب على المصرف التجاري السوري الاهتمام بطبيعة محفظة موجوداته لأنها تعكس قدرته على التوفيق بين السيولة والربحية وقدرته على تحقيق درجة من التنوع في موجودات مختارة تمتاز بالجودة ومستندة إلى دراسة المراكز الائتمانية للجهات المقترضة أو المصدرة للاستثمارات .
- ١١- أن يكون هناك جدية في تطبيق المصرف التجاري السوري لتعليمات لجنة بازل ٢ الخاصة بتقييم إدارة السيولة .
- ١٢- يجب أن يدرس البنك احتمالية وجود تدفقات نقدية ضخمة ناتجة عن الأنشطة خارج الميزانية لأنها تتميز بطبيعة غير متوقعة الأمر الذي يضيف درجة تعقيد عملية إدارة التدفقات النقدية خارج الميزانية لأن الالتزامات خارج الميزانية تمثل خلال الأزمات استنزافاً ملحوظاً للسيولة.
- ١٣ - أن تسعى إدارة المصرف التجاري إلى زيادة التوظيفات المالية على اعتبار أن هناك نسب سيولة عالية موجودة في صندوق المصرف ولدى المركزي .
- ١٤- تدريب الموظفين على الفهم الأعمق للقوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية والالتزام بتطبيقها نظراً لازدياد أهميتها في تقييم سيولة المصرف .
- ١٥- أن يقلل المصرف التجاري السوري من سياسته المتشددة في منح القروض والعمل على توظيف الفوائض النقدية لديه ضمن أصول تدر عوائد أكبر وعلى النحو الذي يمكنه من تحقيق أهدافه وأهداف الاقتصاد الوطني .
- ١٦- ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بالعمل على تنوع استثماراته من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر .
- ١٧- أن يتسع دور المصرف التجاري السوري من كونه ممول إلى دور تنموي واستشاري للمشروع الذي سيقوم بتمويله.
- ١٨- القيام بتحليل مالي لكافة أنشطة المصرف والتعرف على نقاط الضعف والقوة التي يمتاز بها المصرف واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها معالجة نقاط الضعف تلك والعمل على تعزيز نقاط القوة المتوفرة لديه .

- ١٩- أن يقوم المصرف التجاري السوري بإدارة سيولته من خلال إتباع الوسائل التالية :
- أ- ربط استحقاق الودائع باستحقاق الاستثمار: أي من خلال تخصيص الودائع تحت الطلب لأغراض النقدية والأرصدة لدى البنوك والقروض قصيرة الأجل بينما يتم تخصيص الودائع الآجلة وودائع التوفير للأغراض السابقة إضافة إلى الاستثمارات طويلة الأجل.
- ب- توسيع قاعدة المودعين : لأن التنوع المسبق للودائع وتنوع المودعين يخفف من المخاطر وهذا قد يخفف الطلب الكبير على الودائع في وقت واحد لأن فكرة التنوع تقوم على معامل الارتباط ففي التنوع الشديد للودائع يزداد احتمال انخفاض معامل الارتباط أي إن تراجع الإيداع لدى بعض المودعين أو السحب من ودائعهم يقابله زيادة في الإيداع من قبل مودعين آخرين وهذا سيؤدي إلى الحفاظ على النقدية لدى المصرف .
- ت- تنوع بدائل الاستثمار وعدم تركزها: لأن تركز استثمارات البنك في بدائل قليلة يجعل سيولة البنك مرتبطة بتلك الودائع أو مرتبطة بشكل كبير بسيولة المؤسسات التي استثمر فيها وبالظروف التي تعمل في ظلها.
- ث- التحليل المبكر لسلوك الودائع: إن هذا التحليل من شأنه أن يجعل البنك يحدد خط الاتجاه العام لتمييز الودائع المستقرة والودائع غير المستقرة وهذه المعلومات تفيد في وضع تنبؤات لعملية السحب والإيداع.
- ٢٠- إعداد قائمة التدفق النقدي للفترة المحددة (بشكل ربعي، شهري، اسبوعي، يومي) وذلك يساعد في معرفة مقدار التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها أو الواجبة السداد فعلاً خلال كل فترة ومن ثم الوصول إلى الفائض أو العجز وذلك لمعالجة الأمر بشكل مسبق.
- ٢١- دعم المصارف التجارية بكوادر فنية مؤهلة علمياً وعملياً مع الاهتمام بالتدريب للكوادر السابقة لمواكبة التطور العلمي في عالم المصارف الحديثة

المصادر والمراجع

المراجع :

أولاً : الكتب باللغة العربية :

- ١- أبو عتروس ، عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية ، ٢٠٠٠، الجزائر ، بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- ٢- آل علي ، رضا ، إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢.
- ٣- البديري ، حسين جميل، البنوك (مدخل محاسبي وإداري) الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، الوراق للنشر والتوزيع.
- ٤- الحديدي ، سيد ، أضواء على البحث العلمي ، سلسلة بسائط التقنيات العالمية (٢) ، حلب ، دار القلم العربي، ١٩٩٣ .
- ٥- حسين ، عصام ، أسواق الأوراق المالية (البورصة) ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ .
- ٦- الحسني، صادق، التحليل المالي والمحاسبي، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٩٣.
- ٧- الحسيني ، فلاح حسن - الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦.
- ٨- حشيش ، عادل أحمد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٩٤ .
- ٩- حماد . طارق عبد العال ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- ١٠- حماد، طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف ، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٣.
- ١١- الحيايالي ، وليد ناجي ، المحاسبة المتوسطة ، الجزء الأول ، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٨.
- ١٢- حنفي ، عبد الغفار - قرياقص ، رسمية ، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية ، أسواق الأوراق المالية ، شركات التأمين ، شركات الاستثمار)، ٢٠٠٨ ، الدار الجامعية.
- ١٣- حنفي ، عبد الغفار ، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧.

- ١٤-حنفي , عبد الغفار - أبو قحف , عبد السلام , الإدارة الحديثة في البنوك التجارية , السياسات المصرفية , تحليل القوائم المالية , الجوانب التنظيمية , البنوك العربية , ٢٠٠٣-٢٠٠٤ , الدار الجامعية.
- ١٥-حنفي , عبد الغفار , الاستثمار في الأوراق المالية , أسهم - سندات - وثائق الاستثمار , ٢٠٠٦-٢٠٠٧, الدار الجامعية , الإسكندرية.
- ١٦-خلف , فليح حسن , النقود والبنوك , عالم الكتاب الحديث , جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى .
- ١٧-الخطيب , سمير , قياس وإدارة المخاطر بالبنوك , منهج علمي وتطبيق عملي الطبعة الثانية , ٢٠٠٨ , منشأة المعارف بالإسكندرية .
- ١٨-الراوي , خالد وهيب , إدارة العمليات المصرفية , دار المناهج للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , ٢٠٠٣.
- ١٩-رشوان , حسين : العلم والبحث العلمي : دراسة في مناهج العلوم , الطبعة الخامسة , الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , ١٩٩٢ .
- ٢٠-الرفاعي , أحمد حسين , مناهج البحث العلمي - تطبيقات إدارية واقتصادية , الأردن , دار وائل للنشر والتوزيع - عمان , الطبعة الأولى , ١٩٩٨ .
- ٢١-رمزون , حسين , قراءات في أساليب البحث العلمي , عمان , دار حنين , ١٩٩٥ .
- ٢٢-رمضان , زياد سليم - جودة , محفوظ أحمد , (الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك), دار وائل للنشر , الطبعة الأولى , ٢٠٠٠.
- ٢٣-الزبيدي , حمزة محمود ,إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان) . الطبعة الأولى ٢٠٠٠ مؤسسة الوراق , عمان , الأردن .
- ٢٤-الزبيدي , حمزة محمود , إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني , الطبعة الأولى , ٢٠٠٢ , الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الأردن.
- ٢٥-الزبيدي , حمزة محمود , الاستثمار في الأوراق المالية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠٠٤.
- ٢٦-الزغبى , محمد بلال , الطلافحة , عباس , النظام الإحصائي spss فهم وتحليل البيانات الإحصائية , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , الأردن , عمان , ٢٠٠٣ .

- ٢٧- سحنون ، محمود ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، الجزائر ، بهاء الدين للنشر والتوزيع.
- ٢٨- سلطان ، محمد سعيد . إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٥ .
- ٢٩- سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .
- ٣٠- سلمان ، مصطفى وآخرون ، ٢٠٠٠ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.
- ٣١- السيد علي ، عبد المنعم - العيسى ، نزار سعد الدين ، النقود والمصارف والأسواق المالية ٢٠٠٤ ، الطبعة الأولى .
- ٣٢- شرف ، كمال - أبو عراج ، هاشم ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٣-١٩٩٤ .
- ٣٣- الشعار . محمد نضال ، أسس العمل المصرفي ، سورية ، حلب ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٧-١١٨ .
- ٣٤- الشماع ، خليل ، عبد الله ، خالد أمين ، التحليل المالي للمصارف ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٠ .
- ٣٥- الشماع ، خليل ، أساسيات العمل المصرفي ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، معهد التدريب المالي والمصرفي.
- ٣٦- الشماع ، خليل إعداد ورقابة الموازنة المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، دمشق ، ٢٠٠٤ .
- ٣٧- الشمري ، صادق راشد ، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية) الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان . ٢٠٠٩ .
- ٣٨- الشمري ، ناظم نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .
- ٣٩- شيحة ، مصطفى رشدي ، النقود والمصارف والانتماء ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .
- ٤٠- الشيرازي . عباس ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠ .
- ٤١- الشواربي ، عبد الحميد ، الشواربي ، محمد ، إدارة مخاطر التعثر المصرفي ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٧ .

- ٤٢- الطراد ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة العملات الأجنبية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، الطبعة الثانية .
- ٤٣- طلعت ، عبد الحميد ، إدارة البنوك التجارية : الإستراتيجية والتطبيق ، الطبعة السابعة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- ٤٤- طه عبد الرحيم ، عاطف جابر ، تنظيم وإدارة البنوك . الدار الجامعية ، ٢٠٠٨ .
- ٤٥- عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٨ .
- ٤٦- عبد الحميد ، عبد المطلب ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) . الدار الجامعية .
- ٤٧- عبد العظيم ، حمدي ، السياسات المالية والنقدية ، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، ٢٠٠٧ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٤٨- عبد النعيم ، مبارك ، الناقية ، أحمد : النقود والبنوك ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .
- ٤٩- عبد الله ، خالد أمين ، الطراد ، إسماعيل إبراهيم ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ .
- ٥٠- عبد الله ، خالد أمين ، إدارة المخاطر الائتمانية ٤ ، قياس المخاطرة الائتمانية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ .
- ٥١- عبيدات ، ذوقان ، عدس - عبد الرحمن ، عبد الحق ، كايد ، البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه ، الطبعة الرابعة ، عمان ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ .
- ٥٢- العصار ، رشاد ، الحلبي ، رياض ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان .
- ٥٣- العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الإسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ .
- ٥٤- عوض الله ، زينب حسين ، اقتصاديات النقود والمال ، الدار الجامعية ، ١٩٩٤ .
- ٥٥- لطفي . أمين السيد أحمد ، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمارات في الأوراق المالية بالبورصة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ١٩٩٨ .

- ٥٦- اللوزي ، سليمان أحمد ، د. زويك ، مهدي حسن ، د. الطراونة ، مدحت إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ .
- ٥٧- الليثي . فؤاد محمد ، نظرية المحاسبة ، المدخل المعاصر ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ٢٠٠٣ .
- ٥٨- محمود أبو علام ، رجاء ، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج spss ، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ٢٠٠٢ .
- ٥٩- مجيد ، ضياء ، الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٨ .
- ٦٠- مطر ، محمد ، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠٠٩ .
- ٦١- المنيزل ، عبد الله فلاح ، الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الإحصائية spss ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ .
- ٦٢- نعمه جعفر ، عبد الإله ، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية ، جامعة الزرقاء الأهلية ' الأردن ، دار الشروق ، ٢٠٠٢ .
- ٦٣- الهندي . منير صالح - قرياقص ، رسمية زكي ، أسواق المال (المصادر والمؤسسات) ، ١٩٩٧ ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .
- ٦٤- الهندي ، منير إبراهيم ، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ، بنوك تجارية ، صناديق الاستثمار ، أسواق الأوراق المالية ، بنوك إسلامية ، شركات تأمين ، أسواق المشتقات ، كلية التجارة - جامعة طنطا ، ٢٠٠٦ .
- ٦٥- هندي . منير إبراهيم ، إدارة المصارف التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات . جامعة طنطا ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، الطبعة الثالثة ١٩٩٦ .
- ٦٦- الهندي ، منير صالح - قرياقص ، رسمية زكي . أسواق المال (المصادر والمؤسسات) ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
- ٦٧- هندي ، منير إبراهيم ، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المكتب العربي الحديث ، ٢٠٠٣ .

ثانياً : الكتب باللغة الانكليزية :

- 1- Anderson , A.& Mayers : Banking Management ,Mc Graw-Hill ,N.y.1999.
- 2- Ansoff , w. I : strategy of banking , New York , Mc Graw – Hill book co , 1997.
- 3- Anthony Saunders, Marcia Millon . Financial institution M anagement arisk management Approach Mc Graw Hill companies ,2005 .
- 4- B.A, Kolb and R.R Demong , principles of financial Management 2nd ed ., Illinois,home wood ., 1988.
- 5- Brealy ,R. A: Banking information system, London ,pitman publishing ,1998.
- 6- C B Gupta , vijay Gupta , An Introduction to statistical methods, twenty –first Revised Edition ,New Deli , viikas publishing house pvt . LTD ,1998.
- 7- DAVID C. COLANDER - C RICHARD- D , Economics . IRWIN , INC . 1994 Sydney, Australia .
- 8- David S. Kidwell ,Richard L .Peterson ,David w .Blackwell ,David A. Whidbee , John Wiley & Sons, Financial institutions ,markets, and money, Inc. 2003.
- 9- Fraser ,Donald R . x Gup , Benton E.x Kolari , James w. commercial Banking (the management of risk)-2nd ed –south western college publishing -2001, U.S.A.
- 10- Gitman , L .Goehnk , m., and Pinches ,G . Financial management .N.Y . Harper & Raw ,1993.
- 11- Haley , c. w, & schall : the theory of banking ,London ,Mc Graw –hill co, 1999.
- 12- Hemple, Georgett ,and Simonson , Donald G. bank Management . (text and cases) – Jhon Wiely and Sons Inc . 5th Ed . 1999 USA.
- 13- H.L . Bedi , V.K. Hardkar , Practical Banking A dvances, 1993 , U B S P ublisher , LONDON.
- 14- Jessup, panl F .modern bank management –west publishing co , 1980 Minnesota , USA .
- 15- J.M , Smith and K.F Skousen (intermediate Accounting) 7th Edition, southwestern publishing co . Cincinnati , ohio 1981.

- 16- John Jehara , and David, whildbee, bank shareholder returns and risk : an international perspective ,managerial finance, vol 23 , no11,1997.
- 17- Kieso .donald, and others ,intermediate accounting , 1998.
- 18- Koach ,Tlmothy w .x Mac Donald ,scott- management of banking -6th .ed – Thomson south –western -2006 , U.S.A .
- 19- Kothari , C.R. Research Methodology : method and techniques 2nd .New Delhi : wiley Estern ,1992 .
- 20- Lenda , M.D& Charles : theory &practice ,John wiley &sons ,1999.
- 21- M .A . Hegazy , An Application of Budgetory control to commercial banks with references to the principles of commercial bank management wisconsin University, 1996 .
- 22- Mayrers , S .C &Marcus :fundamentals of Banking Management , Mc Graw – Hill, N.Y, 1999.
- 23- Rose , peters – Sylvia G. Hudings bank management and financial services - 6th .Ed .Mc Graw –hill co .2005 U.S.A.
- 24 – Rose –pebers - commerical bank management -5th .ed Mc Graw – hill Irwin , 2002 . U.S.A .
- 25- Rose , p . Kolari, J .and Fraser , D . financial institutions (4th ed), Bosten:Homewood ,1993.
- 26- Philip Bourke . concentration and other determinats of bank profitability in Europe , North America and Australia ,journal of banking and finance vol .13.1989.
- 27- Simon, M.G & George ,S: the management in Banking sector , London ,Irwin,1997.
- 28- Sharpe , and Alexander, G. investments (4th Ed) N.J.: prentice –hall ,1990.
- 29- Sekaran ,Uma . Research methods For Bussiness :Askill Building Approach 2nd Ed . New York : John Wiley and sons ,1990.

30- Tull ,D.S .Hawkins ,D.I .Marketing Research measurement and method .5th Ed . new York :Macmillan publishing co.1990 .

31 - W.G , Droms , finance &Accounting for non financial managers 2nd Edition , Addison – Wesley publishing company LNC , California .,1990 .

32- Walker ,& Philip. M: the financial planning in Banking ,N.Y, Harper & brothers publishers ,1995 .

33- FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD (FASB) STATEMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING CONCEPTS ,NO . 5 1994.

ثانياً : الرسائل والمجلات العلمية :

١- التميمي , حسين عبد الله (السيولة في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة) , ١٩٩٠ , مجلة التعاون الصناعي , العدد ٧٨ .

٢- جمعة , محمد صالح ,تطور الكتلة النقدية في سورية منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٩٣ وآثارها الاقتصادية , , ١٩٩٨ , رسالة ماجستير غير منشورة (اقتصاد) , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق .

٣- حساني , عبد الرزاق : الواقع الراهن لاقتصادنا النقدي والمهام الرئيسية للسياسات النقدية والمالية في القطر العربي السوري , أطروحة دكتوراة غير منشورة , جامعة دمشق , ١٩٩٣ .

٤- رايس , حده (دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي) , مجلة العلوم الإنسانية مارس ٢٠٠٦ , العدد التاسع , ص ٨٨-٨٩

٥- الرشدان , أيمن أحمد دايس , (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية , دراسة مقارنة لمصارف مختارة ١٩٨٥-١٩٩٩) , جامعة آل البيت , كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , قسم التمويل والمصارف , رسالة ماجستير غير منشورة . ٢٠٠٢ .

٦- زهرة , شادي أحمد , صناديق الاستثمار ودورها في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية (دراسة التجربة المصرية وإمكانية الاستفادة منها في سورية) , أطروحة دكتوراة غير منشورة , اقتصاد , جامعة دمشق , ٢٠١٠ .

٧- السيد , رفيف محمود , ٢٠٠١ , التقانات الحديثة وأثرها على إجراءات وتعليمات العمل في النظام المصرفي السوري , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة دمشق .

- ٨- الصياح , عبد الستار (كفاءة إدارة التدفقات في البنوك التجارية) آفاق اقتصادية , مجلد ٢٠ , عدد ٧٩ , ١٩٩٩ .
- ٩- الطراونة , مدحت إبراهيم , (أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف الأردنية) , مجلة البحوث الاقتصادية , المجلد السابع عشر , العددان الأول والثاني , ٢٠٠٦ .
- ١٠- عبد المطلب , إبراهيم أحمد , (سياسة استقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفي دراسة حالة المصارف السودانية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ , كلية الدراسات التجارية , ٢٠٠٨ .
- ١١- عبد الهادي , عبد الله , محمد , يوسف , ١٩٩٣ (السيولة في الجهاز المصرفي الكويتي) مجلة المال والصناعة , العدد ١١ .
- ١٢- قدومي , عبد الرحيم , ١٩٩٧ , التمرکز المؤسسي للودائع على ربحية البنوك الأردنية , مجلة البلقاء , المجلد الخامس , العدد الأول .
- ١٣- كرمه , محمد نور , دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل (دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري) , رسالة ماجستير غير منشورة , قسم المحاسبة , جامعة دمشق , ٢٠١٠ .
- ١٤- محيسن , عبد الحليم , البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن : حقائق وأرقام , جمعية عمال المطابع التعاونية , عمان , ١٩٩٤ .
- ١٥- مجلة الدراسات المالية والمصرفية , العدد (٣) عام ٢٠٠٥ , عمان , الأردن .
- ١٦- ناصر , سالم كاسر , التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة , دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري , رسالة ماجستير , غير منشورة , قسم الإدارة , جامعة دمشق , ٢٠٠٩ .
- ١٧- نادر , طوني نايف , اتجاهات المتعاملين حول الخدمة المصرفية المقدمة من قبل المصرف التجاري السوري , دراسة ميدانية , ٢٠٠٤ , رسالة ماجستير غير منشورة .
- ١٨- هندي , منير إبراهيم والسويدي , سيف سعيد ١٩٩٣ , (مؤشرات استقرار النظام المصرفي دراسة تطبيقية على دولة قطر) , المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد , جامعة قطر .
- ١٩- الوابل , وابل بن علي , المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية , مجلة الإدارة العامة , المجلد السادس والثلاثون , العدد الثاني , الرياض , السعودية , ١٩٩٦ .

المحاضرات والقوانين والإحصاءات الرسمية :

- ١- المرسوم التشريعي :مرسوم إحداث المصرف التجاري السوري رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٦.
- ٢- التقارير السنوية للمصرف التجاري السنوي من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨ .
- ٣- دراسة معدة من قبل المصرف المركزي السوري لعام ١٩٩٨.
- ٤- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٩٣م/ن/ب/٤) بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥.
- ٥- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٣٤٥م/ن/ب/٤) بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢.
- ٦- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٧٤م/ن/ب/٤) بتاريخ ٢٠٠٥/١/١.
- ٧- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٨٨م/ن/ب/٤) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٢.
- ٨- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي .

المواقع الالكترونية :

- ٩- www.arabbank.com.jo (التقرير السنوي للبنك العربي) .

-١٠

http://muflehakel.com/part%20two/edaret_mezanet_almasraf_altejare.htm

عقل , مفلح (إدارة ميزانية المصرف التجاري) محاضرة أُلقيت في ندوة عقدت في جمعية المصارف

في الأردن بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩

١١- موقع جامعة عدن .

www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?id=23078

١٢- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا :

[www. Sustch.edu](http://www.sustch.edu)

http://www.sustech.edu/faculty_ar/thesis2.php?coll_no=1&chk=3dece34a2

31676048f2340186702acf9&id=6067

١٣- موقع مجلة الباحث :

www.ouargla-univ.dz/rc

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد و التسليف
مصرف سورية المركزي

تعليمات الرقابة المصرفية
رقم ٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩

معايير
إدارة مخاطر السيولة

صادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (٧٤/م/ن/ب/٤) وتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩
المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء

الجمهورية العربية السورية مجلس النقد والتسليف

قرار رقم (٧٤ / م / ن / ب ع)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام المادة (٩٩) من قانون م - مصرف س - و رية الم رك - ز ي ونظ - ام النقد - د الأساس - ي رقم
٢٣ / تاريخ ٢٠٠٢ / ٣ / ١٧ ،

عملاً بالممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات المصرفية الصادرة عن لجنة ب - ازل للرقابة
المصرفية بتاريخ شباط عام ٢٠٠٠ وعلى " المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة " الصادرة عن لجنة
بازل للرقابة المصرفية في ايلول عام ١٩٩٧ ولا سيما المادة (١٣) منها ،
وعلى مذكراته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤ / ٩ / ١٩ ،

يقرر

**التوصية للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بضرورة العمل على اتباع
التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة المبينة فيما يلي :**

الفصل الأول : إنشاء وتطوير هيكلية لإدارة مخاطر السيولة

المادة ١ - على كل مصرف إتباع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية لديه وتعريف عناصرها
والإبلاغ عنها لكافة المستويات الإدارية وعلى أن تتضمن ما يلي :

- أ - الأهداف الكمية كتحديد حد أدنى لنسب السيولة بكل عملة يتعامل بها المصرف .
- ب - أهداف نوعية تتعلق بضرورة المحافظة على القوة المالية والقدرة على تحمل الظروف الطارئة والعوامل الضاغطة .
- ج - الأساليب الواجب إتباعها لإدارة السيولة بالعملات الرئيسية والبلدان التي يمكن التعامل معها .

- د - السبل التي يلجأ إليها المصرف عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة أو طويلة الأمد .
- كما يتوجب على الإدارة العامة في المصرف والأشخاص المعنيين أن يكونوا على دراية وعلم تام بالآثار التي ترتبها المخاطر الأخرى كمخاطر الائتمان ، ومخاطر ر

السوق ومخاطر التشغيل على سياسة المصرف المتعلقة بإدارة السيولة وعلى التدفقات النقدية المتوقعة للأموال .

المادة ٢- على مجلس إدارة المصرف أن يصادق على سياسة إدارة مخاطر السيولة التي تضعها إدارة المصرف وأن يتأكد من أن الإدارة تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر ، كما يتوجب عليه أن يكون على علم ودراية بوضع السيولة في المصرف وأن يعلم بصورة فورية في حال حصول أية تغييرات هامة في هذا الوضع أو في مستويات السيولة المتوقعة .

ويتطلب ذلك ضرورة وجود مراقبة مستمرة لأية تركّزات في عناصر السيولة ومتابعة التغييرات الهامة التي قد تطرأ عليها إضافة إلى مراجعة خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة أزمات السيولة .

المادة ٣- على كل مصرف أن يكون لديه جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة وأهداف السيولة ، مما يفرض على الإدارة العامة للمصرف أن تسهر على التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية ومن أن هناك إجراءات مناسبة قد وضعت لمراقبة مخاطر السيولة والحد منها .

إن ذلك يستتبع ضرورة منح الصلاحيات والمسؤوليات لبعض المستويات الإدارية في المصرف لوضع سياسة السيولة ومراجعتها واتخاذ القرارات بشأنها عند الضرورة في انتظار المصادقة عليها في ما بعد من قبل مجلس الإدارة . هذه المستويات من الممكن أن تكون الإدارة العامة أو لجنة إدارة الموجودات والمطالب ، أو دائرة الخزينة أو دائرة إدارة المخاطر . وأياً تكن هذه الجهة، فإن إدارة السيولة تتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

أ- مراجعة سياسة السيولة وتفعيلها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تط-ور وتغي-ر أوضاع ونشاطات المصرف .

ب- تأمين التواصل والتنسيق التامين في المصرف ب-ين الجهة التي تضع سياس-ة السيولة والجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات لها تأثير على وضع السيولة كمدرء إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في المصرف .

ج- وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة تتلاءم وحج-م ونشاط المصرف والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الحجم بشكل دوري ، على أن لا تتدنى هذه الحدود عن النسب التي يحددها مجلس النقد و التسليف .

د- إجراء اختبار لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة (Stress test) ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.

هـ - وضع نظام ضبط داخلي (Internal Control System) يعمل على التحقق من كفاية وسلامة السياسة الموضوعة للسيولة وحسن تنفيذها .

المادة ٤- على المصارف أن يكون لديها أنظمة معلومات تعمل على قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة وأن تقوم بإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة به-ذه المخاطر بحيث يتم إرسالها في الوقت المناسب إلى كل من مجلس إدارة المصرف وإلى إدارته العامة وإلى الجهات المعنية الأخرى في المصرف وكذلك إلى المراقبين الداخليين فيه وإلى مفوض-ية الحكومة لدى المصارف وإلى أية جهة معنية أخرى . كما يجب أن تساعد ه-ذه الأنظمة على احتساب السيولة بكافة العملات والسيولة المجمعة يوماً بعد-يوم إضافة إلى احتساب السيولة على فترات زمنية مختلفة .

الفصل الثاني : قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية

المادة ٥- على كل مصرف أن يعمل على وضع نظام لقياس احتياجاته التمويلية الصافية وإء-داد إجراءات خاصة بمراقبة هذا النظام بصورة مستمرة. أن هذا الأمر يتطلب مايلي :

أ - حصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة الم-ستحقة بم-ا ف-ي ذ-ك الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية .

ب - تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية على الأمدين (الأمد القصير والأمد الطويل) والمصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات وذ-ك ع-ن طر-يق التحل-ل بواسط-ة " سلم للاستحقاقات " يبين الفائض أو العجز في كل فترة زمنية إضافة إلى بي-ان الفائض أو العجز المتراكم في هذا السلم (الفجوة المتراكمة) وكما ه-و م-بين ف-ي النماذج ذات الأرقام (١) و (٢) و (٣) من التعليمات الخاصة بنسبة السيولة .

ج - وضع الخطط المناسبة لمواجهة العجز المتراكم الذي قد يظهر في أي فترة .

المادة ٦- على المصارف أن تأخذ بالاعتبار عند تحليلها للسيولة، حالات افتراضية مختلفة م-ن العوامل المؤثرة على وضع السيولة داخلية كانت أم خارجية وأن تخطط لإدارة سيولتها في ظل ظروف غير اعتيادية أوفي ظل أحداث ضاغطة .

المادة ٧- على المصارف أن تقوم بشكل مستمر بمراجعة الافتراضات التي قامت بها عند احت-ساب مخاطر السيولة وذلك للتأكد من استمرار الظروف التي دعت إلى ه-ذه الافتراض-ات . وتتناول هذه الافتراضات العناصر التالية :

الموجودات:

للتمكن من تحديد مدى سيولة الموجودات، على المصارف أن تقوم بتبويبها حسب قابليتها للتسييل وذلك وفق للفئات التالية:

- أ - موجودات سريعة التجهيز كالأموال النقدية وسندات الدولة وأذونات الخزينة .
- ب - موجودات جاهزة كالأوراق المالية المتداولة فـي الأسـواق الناشـطة والـقروض للمصارف .
- ج - موجودات أقل سيولة وتشمل محفظة القروض والتسليفات السليمة القابلة للتحويل أو التجهيز.

وطبقاً لهذا التوزيع، يتم تحديد الافتراضات المختلفة لاحتساب مخاطر السيولة وذلك بـ
الأخذ بالاعتبار الأمور التالية:

- أ - ما هي نسبة الموجودات ذات الاستحقاقات المحددة التي من الممكن للمصرف أن يقوم بتدويرها وتجديدها أو لديه الرغبة في ذلك ؟
- ب - ما هو حجم طلبات التسهيلات الائتمانية التي من الممكن للمصرف أن يوافق عليها ويقوم بمنحها مستقبلاً ؟
- ج - ما هي الفرص المتاحة وما هي إمكانية بيع الأوراق المالية أو بيع أو تسديد بـ
- الموجودات في السوق الثانوية ؟
- د - هل إن الموجودات الجاهزة كالأوراق المالية المتداولة في الأسواق الناشـطة يمكن تسيلها في جميع الظروف أم أنه يمكن بيعها وتسيلها فقط فـي ظل الظروف العادية ؟

المطالب:

تشمل الافتراضات الخاصة بالمطالب العوامل التالية:

- أ - ما هي مصادر الأموال كالودائع ذات الاستحقاقات والمطالب بـ الأخـرى المحتمـل تدويرها وتمديد استحقاقاتها ؟

ب - ما هي التوقعات الخاصة ببعض أنواع المطالب كالأودائع تحت الطلب التي لا يوجد

استحقاق تعاقدى لها وما هي مستويات احتمال السحوبات منها ؟

ج - ما هو مدى اعتماد المصرف على الودائع ذات الشرائح الكبيرة ؟

د - ما هي نسبة عدد الزبائن ذوي شرائح الودائع الكبيرة إلى مجمل عدد الزبائن ؟

هـ - ما هو معدل نمو الودائع الجديدة ؟

و - ما هي حساسية بعض أنواع المطالب كالأودائع ، وشهادات الإيداع - المصدرة أو

سندات الدين تجاه التغير في أسعار الفائدة ؟

ز - ما هي الأموال التي من الممكن استمرار بقائها في المصرف وفي ظل أية ظروف

يمكن أن تبقى ؟

ح - ما هي الأموال التي من المتوقع أن تسحب من المصرف إذا ما حصلت هناك أية

أمر طارئة أو أزمات مصرفية أو غيرها ؟

ط - ما هي الفرص المتاحة أمام المصرف للحصول على تسهيلات تمويلية وضمن أية

ظروف ؟

نشاطات خارج الميزانية:

بالإضافة إلى عناصر الموجودات والمطالب المؤثرة على السيولة ، يتوجب على

المصرف أن يأخذ بالاعتبار الالتزامات الأخرى المحتملة الدفع ومعروفة تأثيرها على

وضع السيولة لديه، وهذا الأمر يتطلب افتراض بعض المسائل الهامة مثل :

أ - ما هي نسبة احتمال تنفيذ المصرف لالتزاماته خارج الميزانية كالكفالات والاعتمادات

المستندية المصدرة ؟

ب - ما هو احتمال تنفيذ العقود الآجلة قبل اسـتحققها كعقـود المقايـضة بـالعملات والمقايضة بأسعار الفوائد (عمليات swap) ؟

الفصل الثالث : إدارة عملية اللجوء إلى السوق

المادة ٨ - على كل مصرف أن يقوم دورياً بمراجعة مدى قدرته على تأسيس علاقات مع الجهات الممولة في السوق المصرفي ومدى قدرته على المحافظة على هذه العلاقات وتنوعها وتوزعها والعمل على التأكد من مدى قدرته على تسهيل أو بيع موجوداته .

إن عملية تأسيس علاقة متينة ومستمرة مع الجهات الممولة أكانت المصارف المراسلة أو الشركات المالية أو أنظمة الدفع المتوفرة ، تساعد المصرف على خلق خط دفاعي في حالات أزمات السيولة وتشكل جزءاً مكملًا لعملية إدارة مخاطر السيولة .

هذا الأمر يتطلب الابتعاد عن التركيز في مصادر التمويل على جهة محددة أو على نوع محدد من الأدوات المالية أو على منطقة جغرافية معينة.

الفصل الرابع : الخطط البديلة -

المادة ٩ - على كل مصرف أن يعمل على تأمين خطط طوارئ بديلة وعلى وضع الإجراءات المناسبة لوضعها موضع التنفيذ عند الضرورة كيما يتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها .

تتطلب هذه الخطط والإجراءات وجود تنسيق تام بين كافة الوحدات والأقسام وفي المصرف كما تتطلب وجود تدفقات مستمرة من المعلومات المستجدة إلى الإدارة العامة للمصرف لمساعدتها على اتخاذ القرارات السريعة لمواجهة أزمات السيولة . من بين هذه الخطط على سبيل المثال :

أ - السيولة المساندة وذلك باللجوء إلى استعمال خطوط الائتمان الممنوحة للمصرف م- ن المصارف المراسلة أو مؤسسات تمويلية مختلفة .

ب - تسنيد الموجودات بواسطة بيعها إلى جهات أخرى وهذا الأمر يتوقف على قدرة المصرف على تسويق هذه الموجودات وعلى القيمة السوقية لها وعلى توفر الجهات التي لها رغبة في شراء هذه الموجودات .

الفصل الخامس : إدارة السيولة بالعملات الأجنبية

المادة ١٠ - على كل مصرف يتعامل بالعملات الأجنبية أن يكون لديه نظام محدد لقياس ومراقبة وضبط وضع السيولة بالعملات الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها بشكل ناشط .
فبالإضافة إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة الإجمالية، على كل مصرف أن يعمّل أيضاً على تحليل احتياجاته اليومية بكل عملة أجنبية على حدة وافترض ظروف صعبة ومعرفة مدى أثر هذه الظروف على وضع السيولة بهذه العملة الأجنبية وذلك عن طريق إجراء فحص المجهود (STRESS TEST) .

إن هذا الأمر يتطلب الأخذ بالاعتبار الحالات التالية :

أ - مدى اعتماد المصرف على استعمال السيولة بالعملات الأجنبية لتمويل موجوداته بالعملة المحلية ومدى قدرته على تلبية سداد التزاماته من هذه العملات عند الاستحقاق .

ب - مدى توفر المصادر بالعملات الأجنبية ومدى قدرة السوق على تلبية حاجات المصرف من هذه العملات .

ج - أثر اللجوء إلى سوق العملات الأجنبية على الربحية في حال الاضطرار إلى الشراء بمعدلات أسعار قطع مرتفعة لتلبية التزاماته بهذه العملات .

د - مدى تحسن أسس-عار الفائ-دة على العملة المحلية وتأثير هـ- ذا التح-سن عل-ى

هيكلية الودائع وتحول جزء من الودائع بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية .

هـ - مدى قدرة المقترضين بالعملات الأجنبية على سداد التزاماتهم بهـ- ذه العم-لات

حين تكون كامل أو معظم مداخيلهم بالعملة المحلية .

المادة ١١ - على كل مصرف أن يقوم بمراجعة دورية لحدود العجز المتراكم للتدفقات النقدية الت-ي

يمكنه تحملها والتي تظهر في كل فترة زمنية وذلك لكل عملة أجنبية رئيسية يتعامل بها

على حدة ، كما عليه القيام بتقدير مدى تغير حجم هذا العجز في ظل افتراض ط-روف

صعبة وتعديل خطاطه واستراتيجياته طبقاً لذلك ووضع الخطط المناسبة لمواجه-ة هـ- ذا

العجز .

الفصل السادس : الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة

المادة ١٢ - على كل مصرف أن يتوفر لديه نظام ضبط داخلي كاف لإدارة مخ-اطر ال-سيولة ،

وأن يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد م-ن ملاعمت-ه

وفعاليته، ويتوجب على كل مصرف تقديم نسخة من هذا النظام وأية تعديلات تط-رأ

عليه إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف .

إن هذا الأمر يتطلب ما يلي :

أ - وجود بيئة رقابية متينة لدى المصرف .

ب- توفر إجراءات كافية لتحديد وتقييم مخاطر السيولة .

ج - وجود نشاطات رقابية شاملة بما في ذلك تحديد ال-سياسات و وض-ع الإج-راءات

الخاصة بمخاطر السيولة .

د - الاعتماد على أنظمة معلومات وافية .

هـ - القيام بمراجعة مستمرة لهذا النظام للتأكد من مدى التقيّد والالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية .

و - تحديد الصلاحيات والمسؤوليات .

ز - وضع حدود لمبالغ التعامل لكل عملية ولكل نوع من العمليات على حدة .

الفصل السابع : الإفصاح

المادة ١٣ - على كل مصرف أن يلتزم بنظام محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية مما يقتضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية لديه بجميع العملات الرئيسية التي يتعامل بها .

المادة ١٤ - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه ويعتبر نافذاً اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١ .

دمشق في ٢٠٠٤/٩/١٩

**رئيس مجلس النـفـد و التسـليف
الدكتور محمد بشّار كـبـارة**

مصدق

**رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري**

**أمين سر مجلس النفـد والتسليف
هــــــاء عـودـة**

قرار رقم (345 / م ن / ب4)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /23/ تاريخ 2002/3/17
وعلى كتاب مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 1/100/2145 تاريخ 2007/12/6 ،
وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ 2007/12/12 ،

يقرر مايلي :

مادة 1 - تعدل الفقرة (1) من التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسليفات المسموح بها المعتمدة

بالقرار رقم (101/م ن/ب4) تاريخ 2005/1/2 بحيث تصبح كمايلي :

" يجب ألا يتعدى الحد الأقصى للتسليف الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعى أو اعتباري
أو إلى مجموعة مترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص ، نسبة 20% من مجموع الأموال
الخاصة الصافية المحددة في النموذج رقم (1) المرفق بالتعليمات .

يطبق هذا الحد الأقصى على التسهيلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر ، سواء كان ذلك
على شكل تسهيلات في داخل الميزانية أو على شكل اعتمادات مستندية أو كفالات أو قبولات
أو أية تسهيلات مدرجة في حسابات خارج الميزانية وذلك وفق الحسابات وأوزان التثقييل
المحددة في النموذج رقم (2) المرفق بالتعليمات . ينزل من التسهيلات الممنوحة أو
المستعملة أيهما أكبر كامل قيمة المؤونات المكونة والفوائد المحفوظة والضمانات النقدية
والكفالات المستلمة من الدولة لقاء هذه التسهيلات كذلك ينزل منها مانسبته 80 % من قيمة
الكفالات الصادرة عن المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية وكذلك عن
المصارف الأجنبية ذات التقييم الائتماني المحدد بـ AA أو أعلى إذا كانت استحقاقات هذه
الكفالات أقل من سنة أما إذا كانت استحقاقاتها تفوق السنة ، فينزل من هذه التسهيلات ما
نسبته 50 % من قيمة هذه الكفالات . "

مادة 2 - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في 2007/12/12

رئيس مجلس النقد و التسليف

الدكتور أديب ميالة

مصادق

رئيس مجلس الوزراء

المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف

هــنـاء عـودة

ف- رار رف-م (٣٩٣ م / ن / ب ٤)

مجلس النقد والتسليف ،

بالاستناد إلى أحكام المادة (١) الفقرة ٢- البند - أ - والمادة (١٠١) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /٢٣/ تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٧ ، والقانون رقم /٢٤/ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٧ ،

واستكمالاً للخطوات التي اتخذها بقراراته السابقة حول الفوائد المصرفية والهادفة إلى تصحيح هيكل الفوائد المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتطور السوق النقدية ، ولإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها ، وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ ،

يقرر مايلي :

مادة ١ - تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع على الحسابات الجارية بـ $1\% \pm 1\%$ سنوياً .

مادة ٢ - تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع لأجل بـ $7\% - 9\%$ سنوياً حسب الآجال مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$ حول هذه المعدلات شريطة أن لا يقل الفرق بين أدنى معدل يدفعه المصرف على هذه الودائع وأعلى معدل عن 3% .

مادة ٣ - آ - تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على ودائع التوفير بـ 6% سنوياً مع إعطاء هامش حركة $\pm 2\%$.

ب - تحتسب الفوائد على ودائع التوفير بشكل شهري على أقل رصيد للحساب خلال الشهر وتضاف الفائدة على الحساب كل ستة أشهر .

ج - لا يحق للمتعامل فتح أكثر من حساب توفير واحد لدى المصارف ، شريطة ألا تزيد وديعة التوفير عن مليون ليرة سورية للمودع الواحد .

مادة ٤ - يطبق على ودائع توفير الأطفال ، معدل الفائدة التي يطبقها المصرف على الودائع لأجل الموظفة لديه لمدة سنة ، شريطة ألا يزيد عمر صاحب الحساب عن ١٨ سنة ، وأن لا يزيد

مبلغ الوديعة عن مليون ليرة سورية ، وأن يتم تجميد المبالغ المودعة في هذا النوع من الحسابات لمدة ستة أشهر على الأقل قبل التمكن من سحبها ، ولا يحق للمودع فتح أكثر من حساب توفير أطفال واحد لدى المصارف العاملة .

مادة ٥ - تحدد أسعار الفائدة المدفوعة على شهادات الاستثمار بـ ٧% سنوياً .

مادة ٦ - يطوى قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢١٩ /م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ والمادة (١) من القرار رقم ٢٩٨ /م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ والمادتين (١ - ٢) من القرار رقم ١٧٤/م/ن/ب ٤ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣ .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٥ /٥/ ٢٠٠٨

رئيس مجلس النقد و التسليف
الدك-تور أديب مي-ال-ة

مصدق
رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف
هـ- - - - -اء عودة

أعضاء لجنة الحكم

الأستاذ الدكتور علي كنعان عضواً مشرفاً

أستاذ في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الدكتور فريد الجاعوني عضواً

أستاذ في قسم الإحصاء - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

الأستاذ الدكتور محمد حمرة عضواً

مدرس في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

ق- رار رقم م (٥٨٨ / م ن / ب ع)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام الفقرة (١ - ب) من (المادة ٩٩) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢ والفقرة (ب) من المادة (١١) من المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ ، وعلى كتاب مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم ١٠٠/٥١١٤ تاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩ ، وبغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف العاملة، بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها من جهة، وكأداة لقياس مدى احتفاظ المصارف بالحد الآمن من الموجودات للغايات المذكورة أعلاه فقد تقرر اعتماد أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف، هما نسبة السيولة وسلم الاستحقاقات ،

وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩ ،

يقرر ما يلي :

الطلب من كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقيد بتعليمات نسب السيولة وفجوات الاستحقاق المبينة أدناه :

م- مادة ١ - أحكام عامة:

١ - **السيولة:** تتمثل بمدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات ، دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أم- وال ذات تكلفة عالية .

٢ - **سلم الاستحقاق:** هو أسلوب لقياس السيولة، يقوم على مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية محددة .

م- مادة ٢ -

على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن ٣٠% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن ٢٠%، تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقبالة للتجهيز على الودائع والتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية، كما هو مبين أدناه.

يشمل بسط ومقام نسبة السيولة العناصر التالية :

أ- عناصر البسط :

تشمل عناصر البسط صافي الأموال الجاهزة والقليلة للتجهيز من الموجودات^٢ وذلك حسبما هـ- و
وارد في القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية الصادرة بقرار السيد
رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٨٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٥ وتعديلاته كما هو مبين في النموذج رقم م
(١-١) بالنسبة للمصارف التقليدية، والقواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع
المصرفية الإسلامية الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم م (٥٤٩٢) تاريخ
٢٠٠٧/١٢/٧ وتعديلاته كما هو مبين في النموذج رقم (١-٦) بالنسبة للمصارف الإسلامية.

ب- عناصر المقام :

تشمل عناصر المقام كافة الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية كما هو مبين
في النموذجين رقم (١-٢ و ١-٣) بالنسبة للمصارف التقليدية، والنم- ونجين رقم م (٦-٢ و ٦-٣)
بالنسبة للمصارف الإسلامية .

مادة ٣ -

١ - يتم تصنيف التدفقات النقدية الداخلة طبقاً لتواريخ استحقاق الموجودات، كما تتضمن التدفقات النقدية
الداخلة أي تدفقات يمكن للمصرف تحصيلها مستقبلاً. ويتم تصنيف التدفقات النقدية الخارجة طبقاً
لتواريخ استحقاق الالتزامات أو أول تاريخ يجوز فيه المطالبة بتلك الالتزامات، على أن تتضمن
التدفقات النقدية الخارجة الالتزامات واجبة السداد والالتزامات المتوقعة أو الطارئة.
٢ - يتم إدراج موجودات والتزامات المصرف ضمن سلم استحقاقات ومن خلاله يتم احتساب الفرق بين
التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة سواء كان هذا الفرق فائضاً أو عجزاً. ويطلق على
الفرق مسمى عدم موازنة استحقاقات الموجودات والالتزامات، وذلك وفقاً للفترة الزمنية التالية:

- أ- الفئة الأولى: حتى ٧ أيام.
- ب- الفئة الثانية: أكثر من ٧ أيام إلى شهر.
- ت- الفئة الثالثة: أكثر من شهر إلى ٣ شهور.
- ث- الفئة الرابعة: أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور.
- ج- الفئة الخامسة: أكثر من ٦ شهور إلى ٩ شهور.
- ح- الفئة السادسة: أكثر من ٩ شهور إلى سنة.
- خ- الفئة السابعة: أكثر من سنة.

^٢ باستثناء الموجودات المحجوزة أو المرهونة أو المقيدة لأي سبب.

٣ - يقاس سلم الاستحقاق على ثلاث مستويات :

١. إجمالي العملات .

٢. الليرات السورية .

٣. العملات الأجنبية .

٤ - أسس توزيع الموجودات والالتزامات وفق سلم الاستحقاقات :

١/٤ الموجودات :

أ. يتم إدراج الموجودات بقيمتها الصافية وذلك بعد استبعاد المخصصات الخاصة المكونة له - ذه الموجودات .

ب. يستثنى من الموجودات أعلاه :

الديون غير المنتجة وفوائدها/عوائدها المعلقة، وأي بند من بنود الموجودات لا يمكن تسويله عند الحاجة لكونه محجوزاً أو مرهوناً أو مقيداً لأي سبب .

ج. يتم توزيع الموجودات كما يلي :

ج/١ - يدرج ضمن الفئة الأولى كل من البنود التالية:

أ- النقد والموجودات النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي النقدي على الودائع والحسابات الجارية لدى المؤسسات المالية.

ب- أدونات الخزينة وسندات وصكوك الحكومة السورية وبكفالتها باستثناء السندات العامة على الدولة (فائض السيولة وفائض الموازنة) حيث تدرج ضمن الفترة أكثر من سنة وتدرج إيراداتها فقط حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها.

ت- الأوراق المالية القابلة للتداول والتي يمكن للمصرف تسيلها عند الحاجة إليها وبسعر معقول كما يلي:

١. شهادات إيداع للمتاجرة ومتوفرة للبيع ومحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بنسبة تثقيل ٩٥%.

٢. الأسهم المتداولة وبنسبة تثقيل ٧٥%.

٣. الصكوك والسندات بغرض المتاجرة المصنفة بدرجة الاستثمار (حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية) وبنسبة تثقيل ٩٠%.

٤. الصكوك والسندات المتوفرة للبيع أو لتاريخ الاستحقاق المصنفة بدرجة الاستثمار بتثقيلها بالنسب التالية :

■ ٨٥% إذا كان تاريخ استحقاقها سنة أو أقل.

■ ٨٠% إذا كان تاريخ استحقاقها أكثر من سنة لغاية ٥ سنوات.

■ ٧٠% إذا كان تاريخ استحقاقها أكثر من ٥ سنوات.

ج/٢ - يدرج ضمن فئة أكثر من سنة:

أ- صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارات الثابتة في رؤوس أموال الشركات.

ب- القيم والأصول المملوكة استيفاء لديون مشكوك بتحصيلها بنسبة تتقيل ٦٠%.

ت- صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية (باستثناء الموجودات الآيلة للمصرف وفاء لديونه) بنسبة تتقيل ٩٠%.

ث- السندات العامة على الدولة (فائض السيولة وفائض الموازنة).

يتم إدراج التسهيلات والتمويلات المنتجة على أساس الفترات المتبقية للاستحقاق ما عدا حساب الجاري مدين حيث يوزع على الفترات على النحو التالي:

البند	حتى ٧ أيام	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
الحساب الجاري المدين	٠%	٥%	٨%	١٢%	١٥%	٢٠%	٤٠%

ج/٣ - تدرج باقي الموجودات على أساس الفترات المتبقية للاستحقاق^٣.

٢/٤ الالتزامات:

أ- تشمل الالتزامات كل ما يمكن أن يشكل التزاماً بالدفع على المصرف في فترة زمنية معينة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- توزع الالتزامات كما يلي:

١) توزع الودائع^٤ حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها ما عدا الودائع تحت الطلب وودائع التوفير فتوزع كما يلي :

^٣ تدرج موجودات الإجارة المنتهية بالتخليك حسب تواريخ استحقاق إيرادات الإجارة المرتبطة بها.

^٤ تدرج الوديعة المرهونة حسب تاريخ استحقاق الدين الذي يقابلها.

البند	حتى ٧ أيام	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
ودائع تحت الطلب وودائع التوفير	٢٠%	١٥%	١٥%	١٥%	١٥%	١٠%	١٠%

(٢) تدرج الالتزامات التي لها تاريخ استحقاق محدد (مثل التأمينات النقدية ماعدا التأمينات مقابل ديون غير المنتجة، والمبالغ المفترضة وسندات الدين والقروض المساندة والفوائد المستحقة وغير المدفوعة) ضمن الفترات حسب تاريخ استحقاقها.

(٣) تدرج الالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد ومن المتوقع أن تشكل تدفق نقدي خارج من المصرف (مثل الأرباح المقترح توزيعها، ومخصص الضريبة، ومخصص تعويض نهاية الخدمة، ومخصص القضايا الحقوقية المقامة على المصرف) ضمن الفترة المتوقعة خلالها دفع هذه الالتزامات.

(٤) الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات المباشرة الممنوحة غير المستغلة وغير القابلة للإلغاء-ء) فتوزع على النحو التالي:

البند	حتى ٧ أيام	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر
الالتزامات الأخرى	٤٠%	٣٠%	٢٠%	١٠%

(٥) تدرج بقية الحسابات خارج الميزانية والتي يتوفر معلومات لدى المصرف أنه سوف يترتب عليها التزاماً بالدفع ضمن الفئة المناسبة .

ج- الحدود القصوى لعدم مواعمة استحقاقات الموجودات والالتزامات :

١. يتم قياس الفجوة التمويلية بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة لكل فترة ثم على أساس تراكمي للفترات الزمنية .

٢. يتم قياس الفجوة التراكمية لكل فترة كنسبة من إجمالي الالتزامات المتراكمة خلال نفس الفترة .

٣. يجب على المصارف أن تحقق التوافق بين فترات استحقاق موجوداتها ومطلوباتها وتجنب وجود فجوات بين هذه الاستحقاقات، ويجب ألا تتجاوز نسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافّة العملات لكل فترة الحدود القصوى التالية:

الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات	الفترة الزمنية
١٠ %	١ - حتى ٧ أيام
٢٠ %	٢ - أكثر من ٧ أيام إلى شهر
٣٠ %	٣ - أكثر من شهر إلى ٣ شهور
٤٠ %	٤ - أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور

مادة ٤ -

أ - يتم قياس نسبة السيولة يومياً وترسل النماذج رقم ١ و ٢ بالنسبة للمصارف التقليدية ورقم ٦ و ٧ بالنسبة للمصارف الإسلامية إلى مصرف سورية المركزي - مديرية مفوضية الحكومة في نهاية كل شهر، وفي حال مخالفة المصرف لنسبة السيولة فإن عليه إرسال النماذج بصورة يومية إلى أن يتم التأكد من التزام المصرف بالحدود الدنيا المقررة .

ب - يتم قياس سلم الاستحقاق شهرياً وترسل النماذج ٣ و ٤ و ٥ بالنسبة للمصارف التقليدية و ٨ و ٩ و ١٠ بالنسبة للمصارف الإسلامية إلى مصرف سورية المركزي/مديرية مفوضية الحكومة في نهاية كل شهر، وفي حال مخالفة المصرف لنسب الفجوات فإن عليه إرسال النماذج بصورة أسبوعية وإلى أن يتم التأكد من التزام المصرف بالحدود القصوى المقررة .

ج - ترسل كافة النماذج المذكورة أعلاه إلى مديرية مفوضية الحكومة مرفقة بنماذج الأوضاع الدورية وفي مدة أقصاها اليوم السابع من الشهر الذي يلي الشهر الذي تنظم عنه هذه النماذج مرفقا بها قرص مدمج متضمنا المعلومات الخاصة بها .

مادة ٥ -

أ - في حال انخفاض نسبة السيولة عن النسب المحددة في المادة (٢) من هذا القرار تفرض غرامة نقدية على المصرف بمعدل ٣٦٥٠/١ من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص على ألا تقل عن ١٠٠,٠٠٠ ل.س وتفيد الغرامة على حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي .

ب- إضافة إلى ما ورد في البند السابق يحق لمصرف سورية المركزي بناء على اقتراح مديرية مفوض-ية الحكومة اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بحق المصرف المخالف خصوصاً في حال تك-رار التجاوز .

م-ادة ٦-

أ- يعتبر هذا القرار نافذاً اعتباراً من تاريخه .

ب- تمنح المصارف المتجاوزة بتاريخ تبلغها القرار مهلة حتى ت-اريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ للالت-زام بالحد-ود القصوى لنسب الفجوات التراكمية السالبة المحددة بالمادة الثالثة من هذا القرار .

م-ادة ٧-

يطوى قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٧٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ اعتباراً من ت-اريخ نفاذ هذا القرار .

م-ادة ٨-

يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٠٩/١١/٢٢

رئيس مجلس النقد و التسليف
الدك-تور أديب مي-ال-ة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف
ليلي طنوس

الملاحق

قائمة المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري :

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري :
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	العام
									<u>الموجودات :</u>
89081	68987	69364	76568	34514	40226	20848	41055	14307	النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي
33690	113884	217999	298249	361113	1706	142	1072	1129	المصارف المقيمة
219693	299013	242476	269329	231046	586430	578082	500179	397102	المراسلون في الخارج
1410	1411	1861	1653	1343	1188	1171	1150	895	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
142000	138946	134194	109057	102378	93178	95528	138566	156836	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمائم عينية
292332	129943	60240	42748	24311	26279	25581	25669	29458	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمائم أخرى
17469	16399	12360	11540	11323	12156	10868	10799	10360	حسابات مدينة أخرى
51418	45498	41551	36309	33369	28286	22681	17281	10527	الاستثمارات المالية والمساهمات
4627	10993	17750	14965	38929	10842	11561	6854	3598	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
1673	1737	1458	936	963	889	769	635	659	الأموال الثابتة والموجودات الأخرى - (الاستهلاك)
853393	826811	799253	861354	839289	801180	767231	743260	624871	مجموع الموجودات
									<u>المطلوبات :</u>
259722	228482	230066	268945	243887	243565	252562	202835	153007	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
132857	136500	129381	126930	139774	139835	127182	106711	83400	الودائع لأجل وودائع التوفير
3579	2860	5176	14550	4230	3241	2365	2454	2468	المصارف المقيمة
101774	89417	100286	84017	86955	115066	119758	153964	164185	القروض والسلف من المصرف المركزي
391	3803	7435	18262	801	11305	9075	1951	2613	المراسلون في الخارج
726	957	1330	1407	1396	1595	2367	59037	42126	الأموال المستقرضة
182224	172155	137693	125885	114656	96381	69011	3230	3205	حسابات دائنة أخرى
9036	7992	11254	22603	31031	164270	150214	176882	134032	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
28887	19965	88268	175608	183878	17656	27249	28005	31553	المؤن
27577	21532	17451	11755	9026	3957	3796	3511	3245	الاحتياطيات
70000	70000	70000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	رأس المال المدفوع
27469	57469								فروقات تعديل سعر صرف الدولة - قطاع عام
-13.967	566								صافي الأرباح المدورة غير المحققة
22844	15112	20553	7391	19653	310	650	681	1037	الأرباح الصافية
853393	826811	799253	861354	839289	801180	767231	743260	624871	المجموع

حساب الأرباح والخسائر :								
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
البيان								
الإيرادات								
40046	40101	36829	27533	15944	11224	11337	16980	17852
269050	168346	31835	13233	38919	1746	4583	515	26
7217	230							
5								
6	13							
1386	1152	1692	1134	1320	4992	720	594	652
317710	209842	70356	41900	56183	17962	16640	18089	18530
النفقات								
7725	7303	11580	10556	12121	16655	14673	16022	14466
1688	1608	1582	1205	877	800	756	676	608
2515	2483	103	91	84	77	70	66	760
280657	172007							
111	25							
3	3							
0	0	18117	16410	5870	43	0	0	0
292699	183429	31382	28262	18952	17575	15499	16764	15834
25011	26413	38974	13638	37231	387	1141	1325	2696
10719	6957	13283	4399	12664	0	328	472	1400
2856	1889	2569	924	2456	39	81	85	130
2856	1889	2569	924	2456	39	81	85	130
	566							
14263								
22843	15112	20553	7391	19655	309	651	683	1036

المنهج الوصفي :

١- الأرباح الصافية :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
net profits	9	309	22844	9803.78	9686.493
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

٢- الودائع :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
deposits	9	236407	3925579	748737.78	1192367.937
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

٣- القروض :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
loans	9	119457	434332	196360.44	100898.616
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

٤- حقوق الملكية :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
equity	9	7245	97577	37316.67	41329.690
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

٥- الاستثمارات :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
financial investments	9	10527	51418	31880.00	13459.033
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

٦- القروض من البنك المركزي :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
loans from central bank	9	84017	164185	112825.11	28960.556
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

٧- السيولة :

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
liquidity	9	343874	645799	537709.67	105113.335
Valid N (listwise)	9				

من مخرجات ال (spss)

نماذج الانحدار :

١- نموذج الأرباح الصافية مع القروض :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	loans ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profits

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.600 ^a	.360	.268	8286.662

a. Predictors: (Constant), loans

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1500.959	6335.543		-.237	.820
loans	.058	.029	.600	1.983	.088

a. Dependent Variable: net profits

٢- نموذج الأرباح الصافية مع الودائع

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	deposit ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	6656.880	3549.109		1.876	.103	-1735.428-	15049.189
	deposit	.004	.003	.517	1.600	.154	-.002-	.010

a. Dependent Variable: net profit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.009E8	1	2.009E8	2.558	.154 ^a
	Residual	5.497E8	7	7.853E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), deposit

b. Dependent Variable: net profit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	6656.880	3549.109		1.876	.103	-1735.428-	15049.189
	deposit	.004	.003	.517	1.600	.154	-.002-	.010

a. Dependent Variable: net profit

٣- نموذج الأرباح الصافية مع حقوق الملكية :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	equity ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profit

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.784 ^a	.614	.559	6433.172	.614	11.137	1	7	.012	2.018

a. Predictors: (Constant), equity

b. Dependent Variable: net profit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.609E8	1	4.609E8	11.137	.012 ^a
	Residual	2.897E8	7	4.139E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), equity

b. Dependent Variable: net profit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2950.301	2969.138		.994	.353	-4070.595-	9971.198
	equity	.184	.055	.784	3.337	.012	.054	.314

a. Dependent Variable: net profit

٤- نموذج الأرباح الصافية والاستثمارات :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	financial investments ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profits

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.838 ^a	.702	.659	5655.264

a. Predictors: (Constant), financial investments

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.268E8	1	5.268E8	16.470	.005 ^a
	Residual	2.239E8	7	3.198E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), financial investments

b. Dependent Variable: net profits

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-9416.611-	5097.383		-1.847-	.107
	financial investments	.603	.149	.838	4.058	.005

a. Dependent Variable: net profits

٥- نموذج الأرباح الصافية والقروض من البنك المركزي :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	loans from central bank ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profit

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.668 ^a	.446	.367	7707.778	.446	5.635	1	7	.049	2.067

a. Predictors: (Constant), loans from central bank

b. Dependent Variable: net profit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.348E8	1	3.348E8	5.635	.049 ^a
	Residual	4.159E8	7	5.941E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), loans from central bank

b. Dependent Variable: net profit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	35004.804	10923.006		3.205	.015	9176.000	60833.608
	loans from central bank	-.223	.094	-.668	-2.374	.049	-.446	-.001

a. Dependent Variable: net profit

٦- نموذج الأرباح الصافية مع السيولة :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	loans from central bank ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profits

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.668 ^a	.446	.367	7707.778

a. Predictors: (Constant), loans from central bank

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.348E8	1	3.348E8	5.635	.049 ^a
	Residual	4.159E8	7	5.941E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), loans from central bank

b. Dependent Variable: net profits

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	35004.804	10923.006		3.205	.015
	loans from central bank	-.223-	.094	-.668-	-2.374-	.049

a. Dependent Variable: net profits

٧- نموذج المتغيرات المستقلة الستة مع المتغير التابع :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	liquidity, financial investments, deposits, loans from central bank, equity, loans ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: net profits

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.901 ^a	.812	.249	8393.710

a. Predictors: (Constant), liquidity, financial investments, deposits, loans from central bank, equity, loans

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.097E8	6	1.016E8	1.442	.464 ^a
	Residual	1.409E8	2	7.045E7		
	Total	7.506E8	8			

a. Predictors: (Constant), liquidity, financial investments, deposits, loans from central bank, equity, loans

b. Dependent Variable: net profits

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	103342.901	118401.647		.873	.475
	deposits	.005	.009	.563	.531	.649
	loans	-.163-	.298	-1.698-	-.547-	.640
	equity	.109	.532	.467	.206	.856
	financial investments	.369	3.513	.513	.105	.926
	loans from central bank	-.193-	.717	-.578-	-.270-	.813
	liquidity	-.110-	.215	-1.191-	-.510-	.661

a. Dependent Variable: net profits

٨- نموذج حجم الإقراض والودائع :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	deposits ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: loans

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.878 ^a	.771	.738	51598.681

a. Predictors: (Constant), deposits

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.281E10	1	6.281E10	23.590	.002 ^a
	Residual	1.864E10	7	2.662E9		
	Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), deposits

b. Dependent Variable: loans

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	140721.427	20665.255		6.810	.000
	deposits	.074	.015	.878	4.857	.002

a. Dependent Variable: loans

٩- نموذج الإقراض والاحتياطيات :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	reserves ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: loans

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.853 ^a	.728	.689	56227.373

a. Predictors: (Constant), reserves

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.931E10	1	5.931E10	18.761	.003 ^a
	Residual	2.213E10	7	3.162E9		
	Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), reserves

b. Dependent Variable: loans

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	88142.048	31233.120		2.822	.026
	reserves	9.563	2.208	.853	4.331	.003

a. Dependent Variable: loans

١٠- نموذج الإقراض والسيولة :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	liquidity ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: loans

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.848 ^a	.718	.678	57245.597

a. Predictors: (Constant), liquidity

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.850E10	1	5.850E10	17.853	.004 ^a
	Residual	2.294E10	7	3.277E9		
	Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), liquidity

b. Dependent Variable: loans

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	633823.035	105278.728		6.020	.001
	liquidity	-.814	.193	-.848	-4.225	.004

a. Dependent Variable: loans

١١ - نموذج القروض والسيولة والودائع والاحتياطيات :

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	reserves, liquidity, deposits ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: loans

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.994 ^a	.987	.979	14473.319

a. Predictors: (Constant), reserves, liquidity, deposits

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.040E10	3	2.680E10	127.933	.000 ^a
	Residual	1.047E9	5	2.095E8		
	Total	8.144E10	8			

a. Predictors: (Constant), reserves, liquidity, deposits

b. Dependent Variable: loans

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	341432.629	39790.056		8.581	.000
	deposits	.026	.007	.309	3.846	.012
	liquidity	-.405	.066	-.422	-6.167	.002
	reserves	4.705	.789	.420	5.965	.002

a. Dependent Variable: loans

- الميزانية العمومية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

2005	2004	الموجودات
2831643968	1228977047	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
8953297729	3014485462	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
4579316945	482993911	قروض وتسهيلات للزبائن
421083699	207405912	موجودات ثابتة
36785002	46992341	موجودات معنوية
21538961	5582675	موجودات أخرى
16843666304	4986437348	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
2447473108	554196177	ودائع المصارف والمؤسسات المالية
9310049966	2546799511	ودائع الزبائن
2822481326	107233963	تأمينات نقدية
527032003	312092398	مطلوبات أخرى
61788173		مخصص ضريبة الدخل
15168824576	3520322049	مجموع المطلوبات
		حقوق المساهمين
15000000000	15000000000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
14285997		احتياطي قانوني
14285997		احتياطي خاص
49072523		أرباح مدورة غير قابلة للتوزيع
97197211	-33884701	أرباح (خسائر) مدورة
1674841728	1466115299	مجموع حقوق المساهمين
16843666304	9986437348	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

- الميزانية العمومية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

الميزانية			
الموجودات	2006	2007	2008
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	7357868897	15065408720	16361540378
أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية	15346267826	20360524833	11927741498
إيداعات لدى المصارف			2216553950
مشتقات مالية للمتاجرة		5815040	
موجودات مالية قروض وسلف			4000000000
تسهيلات ائتمانية مباشرة	5870547249	11968561250	19035703780
ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد التنفيذ	587140127	970485069	
موجودات غير ملموسة	23350890	16683164	32028818
موجودات ضريبية مؤجلة	4937002	24122399	
موجودات أخرى	63706645	267860271	223716095
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	149311453	291637294	286368146
مجموع الموجودات	29403130089	48971098040	52098310280
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	2849313413	6522632433	5000992611
ودائع الزبائن	20540413070	3722138861	37207159116
تأمينات نقدية	2992067941	3722138861	3955050085
محاصصات متنوعة			800000000
مطلوبات أخرى	1020475116	3028750322	1399068377
مخصص ضريبة الدخل	119050744	166245179	245503283
مجموع المطلوبات	2752132084	45096554691	
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	15000000000	30000000000	30000000000
علاوة الاصدار		147698400	140198400
احتياطي قانوني	49091133	98350267	194988298
احتياطي خاص	49091133	98350267	194988298
خسائر متراكمة غير قابلة للتوزيع	-39038519	-115780109	-229041282
أرباح مدورة	322666058	645924524	909403094
مجموع حقوق المساهمين	1881809805	3874543349	4210536808
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	29403130089	48971098040	52098310280

المرسوم التشريعي : رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٦ :

مادة (١) : يعد المصرف التجاري مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير المالية وتحمل عنوان (المصرف التجاري السوري)

مادة (٢): يحدد رأسمال المصرف بمبلغ (٧٠) مليار ليرة سورية يغطي رأس المال من:

- صافي قيمة الموجودات الثابتة
 - الاحتياطيات القانونية والخاصة وبما لا يتجاوز (٢٥٪) من صافي الأرباح السنوية.
 - حساب فروقات تعديل سعر صرف الدولة والقطاع العام .
- مادة (٣) :

تتكون المصادر المالية للمصرف بصورة خاصة مما يلي:

- ١- رأسمال المصرف
- ٢- الأموال الاحتياطية
- ٣- الودائع

مادة (٤) :

يهدف المصرف التجاري السوري إلى تمويل التجارة الداخلية و الخارجية والقيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية وفق الضوابط والحدود التي يضعها مجلس النقد والتسليف وبما لا يتعارض مع الأنظمة النافذة ومن هذه الأعمال :

١- فتح حسابات جارية وحسابات توفير وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لأجل مختلف .

٢- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده .

٣- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات

٤- خصم أسناد القروض ومنح السلف والقروض بضمانة هذه الأسناد

٥- التعامل مع الصناديق الاستثمارية .

٦- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد الأمر والسفاتيح وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات بمختلف أنواعها وشراء هذه الأوراق والاتجار بها .

٧- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية والتعامل بها وإدارتها .

٨- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة .

٩- إصدار وقبول الكفالات بأنواعها .

١٠- الاستدانة لأجل مختلف بالعملات المحلية والأجنبية

- ١١- الإقراض لأجل مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية .
- ١٢- تقديم خدمات الدفع والتحصيل والمعاملات المصرفية الالكترونية.
- ١٣- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وإصدار الأدوات المالية الإسلامية .
- ١٤- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقد والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق وسائر القيم المتداولة .

المادة (٥) :

يجوز للمصرف التعامل بالتمويل التأجيرى وبناء على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة وزير المالية في ضوء المبررات التي يقدمها مجلس الإدارة ووفق الحدود والضوابط التي يضعها مجلس النقد والتسليف .

مادة (٦) : يحق للمصرف وضمن الضوابط والحدود التي يضعها مجلس النقد والتسليف استخدام جزء من أمواله الخاصة في الأنشطة الآتية :

- ١- المساهمة في مصارف أخرى وشركات مالية داخل سورية وخارجها وذلك بموافقة من وزير المالية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
- ٢- المساهمة في إقامة مشاريع استثمارية سياحية وصناعية وغيرها بقرار من رئيس مجلس الوزراء واقتراح من مجلس الإدارة وموافقة من وزير المالية .
- ٣- للمصرف الاحتفاظ بأرباحه السنوية الناجمة حتى تعادل تكلفة المساهمة فيها .
- ٤- يعد لهذه الأنشطة حسابات مستقلة وتظهر نتائجها في الميزانية .

المادة (٧) : (أ) : يفتح حسابات لدى المصرف التجاري السوري فروقات تعديل سعر صرف الدولة والقطاع العام .

(ب) : تسجل في الحساب المفتوح بموجب الفقرة (أ) من هذه الفقرة الناجمة عن تعديل سعر صرف الدولة والقطاع العام لأعوام ٢٠٠٦ وما قبل والتي يملكها المصرف التجاري السوري بتاريخ إعداد الميزانية الختامية

ج- تسجل في الحساب المفتوح بموجب الفقرة (أ) لأن هذه المادة تعبر عن الفروقات الناجمة عن تعديل سعر صرف الدولة والقطاع العام للأعوام اللاحقة .

المادة (٨) :

(أ) : يسمح للمصرف باستعمال جزء من الحساب المفتوح بالفقرة (أ) من المادة السابعة من هذا المرسوم التشريعي في تغطية رأس ماله غير المدفوع ليعادل رأس المال الاسمي المحدد بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي .

(ب) يعتبر رصيد الحساب المحدد في الفقرة (أ) من المادة السابقة من هذا المرسوم التشريعي بمثابة حساب محدد يظهر ضمن الميزانية الختامية للمصرف تحت بند خاص ولا يعتبر من الأموال الخاصة للمصرف ويجوز تحريكه باقتراح من وزير المالية وموافقة رئيس مجلس الوزراء .

المادة (٩) : لا تدخل الفروقات المبينة في المادة السابقة من هذا المرسوم التشريعي ضمن أرباح المصرف ولا نخضع لأي نوع من الضرائب أو الرسوم .
المادة (١٠) :

(أ) : للمصرف إذا لم تسدد مطالبه عند الاستحقاق أن يعتمد إلى طلب بيع الأصل المرهون أو الجاري عليه التأمين بعد انقضاء ثلاثين يوماً على إنذار المدين بواسطة الكاتب بالعدل أو ببطاقة بريدية مكشوفة وأن هذا الحق لا يمنع المصرف من إجراء سائر التتبعات الأخرى بحق المدين إلى أن يتم تسديد جميع مطالبه من رأس المال وفوائد وعمولات ومصاريف وغيرها .

(ب) إذا تجاوز حاصل البيع قيمة الدين من رأس مال وفوائد ومصاريف يوضع الفائض في المصرف تحت تصرف المدين ويبلغ المدين بذلك .

المادة (١١) : لا يجوز حجز الأموال التي يقرضها أو يسلفها المصرف ولا الناجمة عنها وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي إلا بعد قيام طالب الحجز بتسديد أسناد الديون التي منحت تلك الأموال من أجلها .

المادة (١٢) : وتضع الدوائر العقارية إشارة الرهن أو التأمين أو الحجز على صحائف عقارات المدين بالاستناد إلى عقد اقرض المتضمن شروط الرهن .

المادة (١٣) : (أ) لا يجوز بيع أو نقل أو تأجير أو استثمار أو إعارة الأموال المرهونة لدى الصرف أو التي يضع عليها إشارة الرهن أو التأمين أو الحجز عليها أو قسمتها أو إفرازها رضائياً إلا بموافقة المصرف .

ب- يعتبر المصرف مع مدينه طرفاً في قضايا الإفراز القضائي والتحسين العقاري وإزالة الشبوع وعمليات التنظيم المتعلقة بالعقارات الضامنة لحقوقهم .

المادة (١٤) : إذا نقصت الضمانات التي قدمها المدين ضماناً للقرض سواء بسبب حوادث طارئة أو لأي سبب آخر يحق للمصرف أن يطلب من المدين ضمانات جديدة خلال مدة يحددها المصرف ولا يمنع ذلك المصرف من وضع إشارة التأمين الجبري دون مهلة على الأموال غير المنقولة للمدين بما يعادل نقص الضمانة بكتاب من المصرف دون حضوره أو بتنظيم محضر عقد جديد تكون لهذه الإشارة نفس المفعول والقوة للإشارة الأساسية .

ب- إذا قام المدين بالتأمين على الضمانات بمبالغ تزيد على مطالب المصرف فلا تطبق أحكام الفقرة السابقة وإنما ينتقل حق المصرف حكماً إلى التأمين المقدم من المدين .

المادة (١٥) : يعفى المصرف من تقديم الكفالات والتأمينات القضائية لدى مراقبة المحاكم ودوائر التنفيذ .

المادة (١٦) : على المصرف التعاقد مع مدقق حسابات أو ضمن القائمة المعتمدة من قبل مجلس النقد والتسليف ويقترحه مجلس الإدارة ويوافق عليه وزير المالية وتحدد تعويضاته بقرار منه .

المادة (١٧) : يخضع المصرف قانون ٥١ لعام ٢٠٠٤ وقانون ٢٣ لعام ٢٠٠٢ والقانون ٥٠ عام ٢٠٠٤ والقانون ٢ عام ٢٠٠٥ والمرسوم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ والعام ٣٤ عام ٢٠٠٥

المادة (١٨) : ما لم يرد عليه نص في هذا المرسوم التشريعي تطبق أحكام قانون التجارة السوري وتعديلاته .

المادة (١٩) : ينتهي العمل بأحكام (١٦٥٤) لعام ١٩٧٧ .

المادة (٢٠) : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية عام ٢٠٠٦

Study Abstract

the characteristic of the cash flow is one of the most significant characteristics of the banking system in general and the commercial banks in particular; and it is one of the three major characteristics (cash flow, profitability and security). And in spite of the great contradiction between them, the bank's management studies according to its experience, skills and flexibility, the deposits behavior, especially under demand deposits, by dividing the deposit into two parts, fixed part estimated according to the experience, allocating the fixed part thereof by relatively long term investments, while the changeable or unfixed one shall be invested within more flowing assets in order to realize the minimum reconciliation among these characteristics, because when the commercial bank retains a significant portion of its assets as ready funds or semi-liquid assets highly transferrable to ready funds, the bank would lose huge opportunities to realize profits, by utilizing these flows within highly profitable assets. However, if the bank expanded using its funds within loans and investments then it would face cash flow crisis, and therefore, this would threaten the depositors' rights. Consequently, the Commercial Bank of Syria must use the balanced management strategy, i.e. assets and demands cash flow management in a manner which would realize the bank's objective by ensuring the maximization of profits and considering the cash flow and security as means to realize such objective.

The study comprises of three major parts, the first part is entitled, commercial banks, in terms of emergence, development, characteristics and theories which explain its activity in addition to its types and role in the economy and the financial statements types and importance for commercial banks.

The second part includes the cash flow functions and characteristics within the commercial banks by presenting cash flow definition and characteristics, demand on cash flow and how to offer with its most significant objectives and aspects, and how the banks plans its cash flow, what are the procedures applied to confront deficit or surplus, and what are the forms and samples of work within cash flow management in addition to the administrative different introductions to allocate funds. Cash flow percentages were presented to be familiar with the cash flow position at the Commercial Bank of Syria during the study period, 2000 to 2008.

The third part includes an applied study on the Commercial Bank of Syria by reviewing the Commercial Bank of Syria emergence and its most significant objectives and to know the development of its resources and the bank's applications during the study period, and to examine the hypothesis as well as the outcomes and recommendations concluded by this study.

Most significant outcomes concluded by this study are:

- The Commercial Bank of Syria has great volume of banking deposits, however, its utilization rate within loans field remained weak because it doesn't depend on loan as major activity; however, the bank depended on other fields, such as deducted portfolios, financial investments and contributions.
- Increasing the volume of deposits, the presence of very high rates cash flow and the absence of fields to invest these financial surpluses, led to reduce the Commercial Bank profits and this increased its reserves volume and reduced the volume of borrowed amounts, loans and advanced payment volume from the Central Bank.
- The Commercial Bank of Syria has realized high competence in attracting banking deposits; however, the banking deposits growth rate, especially term deposits and saving deposits started reducing with the private banks entry to the Syrian market and the high capability of some banks operated in the country (Real Estate Bank).
- The Commercial Bank of Syria is weak when it manages the cash flow by the high monetary balances in its funds, and with the Central Bank.
- The Commercial Bank of Syria determines its cash flow volume according to the seasonal changes and other circumstances prevailed in the previous periods would continue for next period without any significant change. It usually applies modifications thereon according to the expectations expected to take place during the concerned period. Such as demand on loans change after taking into consideration the increased demand thereon during prevalence period and its reduction during stagnation time, or to modify deposits after taking into consideration that under demand deposits volume would increase during economical stagnation time due to the tolerance of the monetary policies to provide cash flow and to motivate economy, meanwhile, Banks would have reservations to expand in granting credits.